الإثنين 24 آب 2020
العدد 4130 السنة الخامسة عشرة
Lundi 24 Août 2020 no 4130 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ماذا بقي من الودائع؟

- **جينا الشمّاس**
من يحاسب حاكم مصرف لبنان؟
- **الأمجد سلامة**
الرهان على صعود الصين
- **كمال ديب**
انقلاب في مالي

المحكمة الدولية: لبنان والأمم المتحدة ملزمان بالتعويض على الضباط الأربعة [2]

الراعي يسوّق للسلام مع العدو ويتماهى مع الدعاية الإسرائيلية ضد المقاومة [2]

سلامة مطمئن: التحقيق الجنائي طار! [4]

طرد دولة الـ undp من الدولة

[6 ـ 7]

(أ ف ب)

المشهد السياسي

البطريرك يسوّق للسلام مع العدو ويتماهى مع الدعاية الاسرائيلية ضد المقاومة

استثمار 4 آب: من دير شبيغل الى الراعي!

في ظل عجز الطبقة الحاكمة عن الاتفاق على إطلاق قطار تأليف حكومة جديدة، وهو ما دفع بالرئيس نبيه بري إلى إعلان «انسحابه» من مفاوضات التأليف، عاد البطريرك الماروني بشارة الراعي ليعزف على موضوع «الحياد الناشط»، لكنه وصل أمس إلى حد التسويق للسلام مع إسرائيل، على قاعدة أن «لبنان اليوم هو الأحوج إلى السلام ليتمكن من استعادة قواه والقيام بدوره في محيطه لخدمة حقوق الإنسان والشعوب. كفانا حروباً وقتلاً ونزاعات لا نريدها!».

ليس هذا فحسب، لم يتردد البطريرك في التماهي مع الدعاية الاسرائيلية التي تتهم حزب الله بتخزين السلاح في الأحياء السكنية. ولذلك، دعا السلطة اللبنانية لتعتبر كارثة مرفأ بيروت بمنزلة جرس إنذار،

> **بقرار امني - سياسي، تمّ الزج بباسيل لتحميله مسؤولية باخرة النيترات**

فتبادر إلى دهم كل مخابئ السلاح والمتفجرات ومخازنه المنتشرة من غير وجه شرعي بين الأحياء السكنية في المدن والبلدات والقرى. وقال إن وجود هذه المخابئ يمثل تهديداً جدياً وخطيراً لحياة المواطنين التي ليست ملك أي شخص أو فئة أو حزب أو منظمة.

كلام الراعي لا يمكن عزله عن السعي المدروس لشيطنة حزب الله، من باب انفجار المرفأ، واستعجال استخدام نتائج التفجير لتوجيه «اللعصف»، سياسياً، ومحاولة حصد نتائج سياسية وشعبية فورية. وبعد محاولات فاشلة لإلصاق الانفجار بالحزب عبر اتهامه بتخزين السلاح، انتقلت الحملة إلى اتهامه بالمسؤولية عن شحنة النيترات. وفي سياق يشبه السياق الذي اعتمد قبل 15 عاماً لتحميل الحزب مسؤولية التفجير الذي استهدف الرئيس رفيق الحريري، عادت مجلة «ديرشبيغل» الألمانية لتكون محور جوقة اتهامه بالمسؤولية عن شحنة النيترات. هذه الخطوة كانت بدأت مع صحيفة Die Welt الألمانية، التي اتهمت الحزب بإدخال شحنات من النيترات إلى لبنان، غير تلك التي انفجرت في المرفأ. ويمكن الجزم بأن مصدر معلومات «دي فيلت» لم يكن سوى الاستخبارات الإسرائيلية. بعد ذلك، دخلت «ديرشبيغل» على الخط، بالتعاون مع منظمة OCCRP (مشروع تتبع الجريمة المنظمة والفساد العابر للحدود وشركائه) التي لا تخفي أنها تتلقى تمويلاً من الحكومة الأميركية. وفي تقرير أعدّته المجلة الألمانية والمنظمة الممولة اميركياً، جرى الربط بين الحزب وشحنة النيترات بطريقة أقل ما يقال فيها إنها رخيصة. يقول مُعدّو التقرير إن صاحب الشركة التي تملك السفينة التي أتت إلى لبنان عام 2013 محملة بـ2750 طناً من نيترات الأمونيوم، يملك شركة سبق أن حصلت عام 2011 على قرض من مصرف FBME، وهو مصرف في قبرص وتنزانيا يملكه لبنانيون، وجرت تصفيته باوامر أميركية، عام 2017، بناءً على اتهام بتبييض الاموال وبفتح حسابات لشخص تتهمه الإدارة الأميركية بتمويل حزب الله. وصاحب الشركة التي تملك السفينة، ليس مستاجرها، ولا هو صاحب شحنة النيترات. لكن هذا الأمر لم يمنع «دير شبيغل» من الربط بين النيترات وحزب الله، في عنوان قصتها.

(هيثم الموسوي)

وكما كان يجري في التحقيق باغتيال الحريري عام 2005، كذلك بعد انفجار المرفأ عام 2020: تُنشر معلومات في وسائل إعلام أجنبية (ديرشبيغل...)، ثم تُشنّ حملة في وسائل إعلام لبنانية وعربية، وخاصة تلك الممولة غربياً وخليجياً، للتعامل مع ما يُنشر في الغرب على أنه ركيزة لاتهام سياسي. وفي هذه الحالة، الوقائع ليست مهمة. فمهما كانت المعلومات ضعيفة، ومهما كانت الاستنتاجات المستقاة منها أكثر ضعفاً، المهم ما سيعلق في أذهان المتلقين.

وكما الحملة على حزب الله، كذلك يتعرّض رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لهجوم منسّق، هذه المرة ليس من زاوية الانتماء السياسي للمدير العام للجمارك، بل بتوجيه اتهام مباشر لباسيل بأنه استقدم «باخرة النيترات» إلى بيروت. وهذا الاتهام مبني على أن المعدات والشاحنات التي أتت الباخرة «روسوس» إلى بيروت لشحنها إلى الأردن، استخدمت من قبل شركة في لبنان لتنفيذ عقد لصالح وزارة الطاقة. وعندما أرادت الشركة إرسال المعدات والشاحنات إلى الأردن عام 2013، اختارت عبر سمسار وكالات بحرية سفينة «روسوس» التي أتت محمّلة بالنيترات وعجزت عن حمل الشاحنات والمعدات وعلقت في بيروت. ورغم أنه لم يكن لوزارة الطاقة أي صلة بالتصدير ولا باختيار السفينة، جرى أمس، بقرار أمني - سياسي، الزج بباسيل في القضية لتحميله مسؤولية الباخرة.

(الأخبار)

تقرير

قرار جديد للمحكمة الدولية: لبنان والأمم المتحدة ملزمان بالتعويض للضباط الأربعة

بعد ثلاثة أيام على النطق بالحكم الأول في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، عاد رئيس غرفة الدرجة الأولى في المحكمة، القاضي ديفيد راي، وأصدر قراراً إجرائياً جديداً بتاريخ 21 آب، يطلب فيه من قلم المحكمة (الإدارة) الحرص على الإبلاغ المباشر للأمين العام للأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بنص حكمه المتعلق بقضية اللواء جميل السيد والضباط الثلاثة المعروفة بقضية «الضباط الأربعة»، في خطوة تستهدف إلزام الجانبين اللبناني والأممي بالشروع في الخطوات الإجرائية الواجب اتخاذها لمعالجة ما سمّاه في الحكم بالقضية «المخزية» المتعلقة بالاحتجاز التعسفي للضباط الأربعة من دون دليل وبلا توجيه اتهام ولا محاكمة.

وقد صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، يوم الجمعة الماضي، اعلان موقع من القاضي راي وجميع قضاة الغرفة المعنيين بقضية الحريري يطلب من قلم المحكمة إحالة ملحق الحكم المتعلق بالاعتقال التعسفي إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الدولة اللبنانية، لإبلاغهما بما ورد في ملحق الحُكم عن بعض الأمور المثيرة للقلق وتفاصيل التقصير الخطير خلال مرحلة التحقيق في اغتيال الحريري واعتقال اللواء السيّد ورفاقه تعسّفيّاً خلافاً للقوانين المحلية والدولية، بما فيه فشل الأمم المتحدة ولبنان حتى الآن في الاعتراف بالظلم الناجم عن الاحتجاز غير القانوني المطوّل للواء جميل السيّد وثلاثة آخرين، عُرفوا جميعاً باسم «الضبّاط الأربعة».

وقال راي في قراره: «حَدَّدتُ أيضاً بعض الأمور الأخرى المثيرة للقلق، وشملت أوجه قصور خطيرة في مرحلة ما قبل المحاكمة في القضية، وفشل الأمم المتحدة ولبنان، حتى الآن، في الاعتراف بالظلم الناجم عن الاحتجاز غير القانوني المطوّل للسيّد جميل السيّد وثلاثة آخرين معروفين باسم «الضبّاط الأربعة». وبأنه يجب عرض هذه المسائل على الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة الجمهورية اللبنانية؛ وعند الضرورة، على لجنة إدارة المحكمة الخاصة. ولكي يكون هناك ضمانة بأن يتلقّى الأمين العام الإعلان والرأي المفصل، وبالتالي يتمّ إبلاغه على النحو المناسب بمحتوياتهما، يُطلب من رئيس القلم بالإنابة أن يرسل نسخة من الوثيقتين مباشرة إلى مكتب الأمين العام، وليس من خلال مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة. كما يُطلب من رئيس قلم المحكمة بالإنابة إرسال نُسخ من الوثائق إلى حكومة الجمهورية اللبنانية ورئيس لجنة إدارة المحكمة الخاصة».

ويعتبر هذا القرار الأخير من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بمثابة إشعار وتبليغ رسمي إلى الأمم المتحدة والدولة اللبنانية بشأن ضرورة الإعتراف بمسؤوليتهما المباشرة عن الاعتقال التعسفي للضباط الأربعة، وبالتالي إلزاميّة الإعتذار منهم والتعويض عليهم، وبحيث أنه في حال تخلّف تلك الجهات، فإنّ ذلك يفتح المجال للضباط المعنيين بمقاضاتها أمام المحاكم الدولية المختصة.

وكان القاضي راي أدرج في متن الحكم الذي أذاعه يوم الثلاثاء الماضي في 18 آب، فصلاً خاصاً بقضية اللواء السيد والضباط المحتجزين، أورد فيه تفاصيل كثيرة عن مراحل القضية من الاعتقال حتى الافراج، وما جرى خلال فترة الاعتقال من مخالفة لقواعد ومعايير العدالة الدولية. وضمّن الحكم تقرير فريق العمل الأممي الخاص بمجلس حقوق الانسان الذي خلص الى ان الاعتقال تعسفي. وقال راي في متن حكمه إن ما حصل مع السيد والضباط الاربعة كان عملاً مخزياً، محمّلاً المسؤولية للأمم المتحدة، بوصفها المسؤولة عن عمل لجان التحقيق الدولية، قبل قيام المحكمة، وكذلك الحكومة اللبنانية، باعتبار أن السلطات القضائية اللبنانية كانت متورطة ايضاً في هذه الجريمة. وطالب راي الجانبين اللبناني والاممي بالقيام بخطوات لمعالجة هذه القضية من خلال الاعتذار وتقديم التعويضات للواء السيد والمتضررين.

تجدر الاشارة الى أنه منذ العام 2009، باشر اللواء السيد حملة قانونية في مواجهة ما جرى معه، ركزت على ضرورة ايجاد الاطار القانوني المناسب لمحاكمة شهود الزور ومحاكمة المسؤولين عن الشهادات المزورة التي ادت الى الاعتقال التعسفي وكذلك محاكمة المسؤولين اللبنانيين وغير اللبنانيين المتورطين في هذا الملف.

> **حمّلت المحكمة الأمم المتحدة مسؤولية عمل لجنة التحقيق الدولية**

وقد طلب السيد بداية من المحكمة الدولية إبداعه جميع المستندات المتعلقة بملف شهود الزور أو الخاصة بقضيته، وحصل جدال ومراسلات استمرت لمدة ثلاث سنوات مع مكتب المدعي العام في المحكمة، قبل أن تقرر المحكمة إعطاء السيد غالبية مستندات القضية وإفادات الشهود. لكن القرار يومها رفض إعطاء السيد إفادات 9 شهود هم عملياً من أعضاء الفريق السياسي الذي يقف خلف عرقلة التحقيقات وخلف التوقيف التعسفي. وتذرعت المحكمة بأن قرار عدم منحه الافادات سببه أن الشهود انفسهم اعربوا عن خشيتهم من أن كشف إفاداتهم سيعرّض حياتهم للخطر. وظلت المحكمة على هذا الرأي. بين العامين 2013 و 2014، تقدم اللواء السيد بدعوى أمام محكمة التمييز الجزائية في بيروت، مستندة الى الوثائق الرسمية التي حصل عليها من المحكمة والى ملفات التحقيق الخاصة بقضيته. ويومها جرت إحالة الملف الى القاضي جوزيف سماحة للنظر في الملف وإعداد تقرير حولها. لكن سماحة لم يصدر تقريراً الى أن تقاعد قبل نحو ستة اشهر، ولم يجر تعيين قاض جديد في الملف.

كما سبق للسيد أن راجع الجهات الدولية المعنية، وهو سيتحرك مجدداً في ضوء حكم المحكمة. وسينتظر تبلّغ لبنان نص الحكم ثم نص القرار الجديد الصادر عن القاضي راي، ليعمل فريق القانوني على معاودة الملاحقة القانونية في قضيتي شهود الزور والتعويض.

وبحسب الآلية، فإن على الحكومة اللبنانية، ممثلة برئيسها أو وزارة العدل، المبادرة الى خطوة اجرائية لتنفيذ قرار القاضي، كذلك هي الحال بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وخصوصاً الامين العام ومجلس إدارة المحكمة الخاصة بلبنان. ويفترض أن الخطوات اللاحقة للواء السيد ستكون رهن بما يسمعه من الجانبين اللبناني والاممي في الاسبوعين المقبلين.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

فرنسا ولبنان: وهمُ الدور ووهمُ الحليف

مع القرار 1559، انتقلت فرنسا كلّياً إلى الضفة الإميركية. أطلقت الرصاص على قدميها في سوريا ولبنان، بعدما انتهى دورها في فلسطين على صراخ فقط. ومنذ ذاك دخل النفوذ الفرنسي في لبنان والمنطقة مرحلة التراجع الهائل.

التحاق باريس بالسياسة الأميركية لم يقتصر على السلطات، بل شمل أساساً القوى الاقتصادية وكبريات الشركات التي تسعى لنيل حصص في الأسواق العالمية برضى أميركي. كما انتقلت المحاباة إلى قطاع الدبلوماسية والعلاقات العامّة والإعلام. وصار نادراً أن تسمع في فرنسا الأصوات النقدية للسياسات العدوانية التي تقودها أميركا وتشارك فيها أوروبا.

في لبنان، آخر المسارح التي يمكن لباريس الحضور فيها في المنطقة، صار الفرنسيون بلا حول ولا قوة. لا يوجد اليوم، في هذا البلد، من يمكنهم الاتّكال عليه كقوة حاسمة ووازنة. وحتى القوى التقليدية في 14 آذار تهتمّ، فعلياً، بالرضى الأميركي. وحده سعد الحريري بات مضطراً للخيار الفرنسي، بعدما تفاقمت مشكلته مع راعيه الأساسي، السعودية، وانزياح واشنطن إلى رؤية الرياض في لبنان. ما وفّرته فرنسا للحريري لا يتعدّى كونه نوعاً من الحصانة، لكنها غير كافية لضمان وجوده في السلطة. إذ أنها لا تملك قدرة على منافسة التأثير الأميركي - السعودي على سمير جعجع ووليد جنبلاط والكنيسة المارونية لتؤمّن تحالفاً يُبقي الحريري في السلطة. أما اقتصادياً، فلم تقدّم ما يشير إلى استعدادها لشراء النفوذ من لبنان. فحتى مدارس الليسيه الفرنسية باتت مشكلة حقيقية لروّادها بسبب التراجع في كلّ مستوياتها الإدارية وأفضليتها المالية، والشركات الفرنسية في لبنان ليست في رأس اهتمام أحد فعلياً. الدعم الفرنسي للبنان صار من الماضي. ولا يمكن لأي حكومة الاتّكال على دعم كهذا يتجاوز إطار مؤتمرات جلب مزيد من الديون.

مع اندلاع أحداث 17 تشرين الماضي، حاول الفرنسيون الدخول مجدّداً على الساحة. لكنهم عادوا مجدّداً للاستماع إلى نخب لبنانية قدّمت من الأفكار ما أثار حتى حفيظة الأجهزة الفرنسية الفاعلة. كل الدعم

> **تعتقد فرنسا انها الجهة العالمية الوحيدة القادرة على الدخول إلى مكاتب جميع اللبنانيين وخصوصاً حزب الله**

الذي حاولوا تقديمه لبقاء سعد الحريري في الحكم، لم يتجاوز الدعم الذي وفّره له حزب الله. والصلات الجانبية التي تربطهم بناشطين في الحراك الشعبي ليست كافية للبناء عليها. وعندما تشكلت حكومة حسان دياب. تصرفت باريس، شأنها شأن واشنطن وبقية عواصم العالم: بلامبالاة وانتظار. لكنها عادت وأقرّت بأن وضعية دياب ليست بالهشاشة التي تحدّث عنها خصومه. وحضر إلى بيروت مسؤولون فرنسيون أمكن لهم الاطلاع، مباشرة أو من خلال شركة «لازار» الاستشارية، على «فظائع الوضع المالي والنقدي»، حتى بات المسؤولون الفرنسيون عن الملف الاقتصادي يشهرون انتقاداتهم لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ولأركان القطاع المصرفي إلى جانب نقدهم المتواصل للطبقة السياسية.

صحيح أن الفرنسيين أبدوا، في مرحلة معيّنة، تفهّماً لرؤية أميركية يقودها فريق جديد في وزارة الخارجية، تدعو إلى تغيير الطبقة السياسية في لبنان. لكن للفرنسيين تصورهم عن البديل. وقد عُقدت اجتماعات في باريس، أبرزها مع جماعات تُشرف عليها الاستخبارات الخارجية الفرنسية، انتهت إلى أنه يمكن العمل مع شخصيات جديدة، بينها من صاروا نواباً في البرلمان. وعلى خطّ موازٍ، سعت باريس إلى بناء علاقة خاصة مع حزب الله. خطّ بارد تقوده السفارة، وخطّ ساخن تقوده الاستخبارات. لكنّ البحث المركزي في هذا الجانب لا يتصل فقط بالوضع الداخلي، لأن فرنسا تعرف أن بطاقة الدخول إلى نادي المؤثّرين تحتاج إلى موافقة أميركية، وهي موافقة رهن بتلبية مطالب إسرائيل. لذلك تولّت باريس مهمّة نقل الرسائل التحذيريّة حول القوة الصاروخية للمقاومة. وصار الموفدون الفرنسيون خبراء، في نوعية الصواريخ وطبيعة الأجهزة التي تحوّل الصواريخ الغبية إلى دقيقة. وفيما يقوم رجال فرنسا في القوات الدولية العاملة في الجنوب بدور الشرطي الحارس لمصالح إسرائيل، يسعى رجالها في بيروت للدخول إلى قلب المؤسسة العسكرية، وسط ممانعة كبيرة من قيادة الجيش التي تفضّل التعامل مع الأميركيين. وعندما يُسأل قائد الجيش العماد جوزيف عون عن سبب برودة العلاقة مع باريس يقول: «صراحة، لا نملك مالاً لشراء أسلحة وعتاد. وأميركا الوحيدة التي تقدّم لنا الدعم مجاناً». لكن المحيطين بقائد الجيش يضيفون: وما عسى أن تقدمه فرنسا في مجال التسليح الفعلي للجيش؟

المراوحة التي جعلت الموقف الفرنسي باهتاً، لم يكن ممكناً خرقها إلا عبر بوابات جديدة. فجاء التفجير الكبير في المرفأ. يوم 4 آب، صُدم العالم بالصور الآتية من بيروت، ولا شكّ في أن العالم أظهر تعاطفاً إنسانياً حقيقياً مع اللبنانيين. لكن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون تصرّف بطريقة مختلفة. قفز من كرسيه صارخاً: لنتحرّك!

تصرف ماكرون على أن الكارثة مناسبة للقيام بأمور كثيرة. أولها، استغلال حاجة لبنان للدعم السريع لمخاطبة كل شركائه الغربيين بأن لا بد من التحرك فوراً. لكنّه سارع إلى إبلاغ الأميركيين بأنها فرصة لإعادة صياغة الموقف. نُقل الكثير من الكلام عن أن فرنسا استغلّت ما حصل لتقول للأميركيين: ها نحن نقف على الرصيف متفرجين، وأنتم تديرون حرب العقوبات، لكن الصراخ الآتي من بيروت ليس من عند حزب الله وأنصاره أو بيئته، بل من حلفائنا والبيئة الأقرب إلينا. يومها قيل أيضاً إن الأميركيين بدوا محرَجين إزاء المشهد المهول الوارد من بيروت. وافقوا على قيام ماكرون بمبادرة، لكنهم لم يعطوه التفويض المطلق، ولم يمارسوا أي ضغط حقيقي على بقية اللاعبين للسير في التصوّر الفرنسي الجديد.

تعتقد فرنسا أنها الجهة العالمية الوحيدة القادرة على الدخول إلى مكاتب جميع اللبنانيين، وخصوصاً حزب الله. تصرف ماكرون على خلفية أن بمقدوره انتزاع تفويض أميركي يتيح له التفاوض مع الحزب على الملفات اللبنانية الداخلية، لكن في إطار يتيح له الانتقال لاحقاً إلى الملفات التي تهمّ أميركا وإسرائيل والسعودية. حتى التظاهرة المذلّة التي نُظّمت لاستقباله في بيروت تحوّلت إلى مشكلة. إذ جرّه منظّمو الاستقبال إلى فخ الموقف الغبي برفض التعاون مع الدولة عندما أعلن أن المساعدات ستصل مباشرة إلى الناس وليس عبر المؤسسات الرسمية. لكن بالنسبة إلى جوهر الأزمة، اضطر إلى قول ما يجب قوله. لأن هاجسه السياسي منحصر في كيفية التوصّل إلى تسوية مع الطرف الأكثر فعالية في البلاد، أي مع حزب الله. وعندما وصل إلى بيروت، كانت بين يديه تقارير عن التواصل المعلن أو غير المعلن، الدبلوماسي والسياسي والأمني، الذي تجريه حكومته مع حزب الله، بما في ذلك ما جرى يوم حضر وزير الخارجية إلى بيروت. وكان ترتيب جدول أعمال ماكرون يتضمّن فرصة لبحث خاص مع حزب الله قام على فكرة وحيدة: نعرف من أنتم ونعرف حجمكم، ونعرف دوركم هنا وخارج لبنان، ونريد صراحة تعاوناً وتنسيقاً معكم للتوصّل إلى علاج لمشكلات كبيرة ليس أبرزها تشكيل الحكومة الجديدة.

طبعاً، لم يقفل حزب الله الباب، وهو أصلاً لم يقفله يوماً في وجه فرنسا، لكن الحزب ليس من النوع الذي يسيل لعابه لمجرّد أن باريس قرّرت التحاور معه. صحيح أنه لا يتجاهل موقعها ودورها، لكنه يعرف أنها ليست صاحبة القرار. لذلك سيترك الحزب للجانب الفرنسي القيام بكلّ جولاته وصولاته في لبنان وخارجه ثم العودة إليه لبحث أكثر تفصيلاً. لكنّ مشكلة أخرى تنتظر فرنسا، خصوصاً أن قوى بارزة من وليد جنبلاط وسمير جعجع إلى آل الجميل وكتلة كبيرة من «أبناء لبنان الكبير»، لم يبدوا ارتياحاً إلى طريقة الإدارة الفرنسية للاتصالات. بعضهم خاب أمله عندما قال له ماكرون إن الحل يكون بإعادة تشكيل حكومة يدعمها الجميع، وبعضهم اعتقد أن فرنسا أتت لتدير انقلاباً. لكن ما قد يصدم هذه المجموعات أكثر، هو أن ماكرون كان وقحاً مع قادتها، لأنه يتصرف معهم على أساس أنهم «الأبناء الأصليون للاستعمار الفرنسي». عملياً، يذهب ماكرون ليفاوض حزب الله معتبراً أن هذه القوى «مضمونة» في جيبه. لكن ما حصل بعد مغادرة الرئيس الفرنسي أن انتفاضة قامت بها هذه الجماعات، بدعم مباشر من السعودية ومن خلفها الولايات المتحدة، وصولاً إلى موقفهم الرافض اليوم لفكرة الحكومة الجامعة، لأنهم يعتبرون أن خيار ماكرون سيعيد الحياة إلى التسوية التي رافقت وصول العماد ميشال عون إلى قصر بعبدا.

مشكلة فرنسا ستتفاقم أكثر إذا لم تغيّر سلوكها، وأداء طاقمها الذي يخدم في لبنان دبلوماسياً وأمنياً وثقافياً واقتصادياً وإعلامياً. لا يزال كل من يتقاذب من الفرنسيين على هذه المناصب، يلتقي بالمجموعات اللبنانية نفسها، ويسمع المقاربات نفسها، ويعيش على أوهام هذه المجموعات التي تعتقد أننا ما زلنا في عقد الستينات. أضف إلى ذلك، ما تظهره الاتصالات الجانبية عن أن فرنسا لا تفكر بأيّ دعم خاص للبنان. إذ ترفض الإفراج عن قرش واحد من خزائنها لدعم غير مشروط أو مشروط للبنان، بل لا تزال على الطريق نفسه الذي شقه رفيق الحريري وجاك شيراك، والذي يقود إلى ديون إضافية. وجلّ ما تهتم به، اليوم، هو السيطرة على مرافق رئيسية في لبنان تحت ذريعة إعادة إعمارها أو تشغيلها، من المطار وكهرباء لبنان وإدارة المياه والنفايات وصولاً إلى المرفأ الذي يُظهر الفرنسيون خشية حقيقية من تسلل الصين أو تركيا أو قطر لإدارة عملية إعادة إعماره وتطويره وتشغيله.. ليس معلوماً إن كان بمقدور ماكرون ومساعديه استغلال الوقت القصير لمغادرة المربع الذي يعيشون فيه، وإدراك حقائق لبنان الجديدة، وعسى أن يكون واعياً إلى أن الإشارة الأساسية للتغيير، تنطلق من قيامه، فوراً، بإخلاء سبيل الرهينة اللبناني جورج ابراهيم عبدالله قبل الأول من أيلول، وأن يعمد إلى إعداد خطاب لمناسبة مئوية لبنانه الكبير، يعتذر فيه عن احتلال بلاده للبنان سنوات طويلة، ويعتذر من الأجيال الجديدة على ما قام ويقوم به ورثة استعماره من هذا النظام الطائفي البغيض. غير ذلك، لن يجد بعد انفجار المرفأ سوى العودة للتجول في شارع وحيد، يمتد من المتحف حتى مفترق السوديكو، حيث بقايا الإمبراطورية الفرنسية في لبنان، بينما تواصل استخباراته للمة أوراقها المبعثرة في شارع الجميزة!

قضية اليوم

رياض سلامة مطمئن: التحقيق الجنائي طار قبل أن يبدأ!

لم يوقّع وزير المالية العقد المتعلق بالتحقيق التشريحي في حسابات مصرف لبنان، لكن مصادره تؤكد أنه سيوقّع في غضون أيام. ذلك يفترض أن يفتح باباً للولوج إلى مغارة علي بابا، لكن العقد لا يوحي بهذه الفرصة. هو مشروط بمراعاة القوانين اللبنانية، ولا سيما منها: السرية المصرفية والنقد والتسليف ومكافحة تبييض الأموال. تلك هي الوصفة السحرية للقضاء على التحقيق، وإعطاء رياض سلامة الحق في عرقلة عمل شركة «الفاريز»، وبالتالي إلغاء أي فرصة للدخول إلى مغارة مصرف لبنان

إيلي الفرزلي

في 28 تموز الماضي، وافق مجلس الوزراء على التعاقد مع شركة Alvarez &Marsal Middle East Limited لتنفيذ تحقيق جنائي تشريحي (Forensic Audit) في مصرف لبنان. وفوّض إلى وزير المالية غازي وزني التوقيع على العقد.

مرّ شهر على ذلك القرار، ووزني لم يوقّع العقد حتى اليوم. بالتوازي، واظب القصر الجمهوري على التواصل، شبه اليومي، مع وزير المالية لحثّه أو سؤاله عن الملف وموعد التوقيع. مصادر الوزارة تشير إلى أن التأخير كان طبيعياً، فبعد موافقة مجلس الوزراء على التعاقد مع الشركة، عكفت الوزارة على التفاوض بشأن العقد وتفاصيله، ثم إعداده وإرساله إلى

> **سيتسلّح المركزي بأنه لا يمكن كشف المعلومات إلا في حال تعديل القوانين في مجلس النواب**
>
> **هيئة الاستشارات أجازت لوزير المالية التوقيع في فترة تصريف الأعمال**

هيئة الاستشارات والتشريع لأخذ رأيها. في ذلك الوقت، وقعت كارثة المرفأ، ثم تلتها استقالة الحكومة يوم 10 آب. عندها صار السؤال: هل يحق لوزير المالية المستقيل التوقيع؟ في 11 آب راسل وزني هيئة التشريع، طالباً إبداء الرأي بالنسخة الأوّلية لمشروع العقد. وبالفعل، صدرت الاستشارة بعد يومين فقط، متضمنة تأكيداً على أن «توقيع العقد لا يطرح إشكالية لناحية مسألة تصريف الأعمال، على اعتبار أن وزير المالية التنفيذ بعد استقالتها»، تلك استشارة لم تلغ حقيقة أن ثمة آراء قانونية تؤكد أن التوقيع على العقد يتخطى صلاحيات الوزير في فترة تصريف الأعمال، أولاً لأن قرار مجلس الوزراء لم يرتّب أي التزام تجاه الغير (الشركة)، وثانياً لأن التوقيع سيرتّب التزاماً على الدولة، مالياً وتعاقدياً. فهل هذا ممكن في فترة تصريف الأعمال؟ بحسب هيئة الاستشارات، نعم هذا ممكن، لكن المصادر تعتبر أن من الأجدى أن يطلب وزير المالية تغطية من رئيسي الجمهورية ورئيس الحكومة.

(هيثم الموسوي)

مع ذلك، وبصرف النظر عن آلية التوقيع، تؤكد مصادر «المالية» أن وزني سيوقّع العقد خلال أيام.

القوانين «مقبرة» التحقيق

مسألة التوقيع بُتّت، لكن بقي إبداء الرأي في مسودة العقد. تشير الاستشارة التي أنجزها القاضي محمد فواز إلى أن تضمين العقد فقرتين تشيران إلى أن التنفيذ يجب أن يتم وفقاً لأحكام القانون اللبناني سيكون له تأثير حاسم في مدى قدرة الشركة على النفاذ إلى المعلومات التي تجدها ضرورية، على رأس هذه القوانين «السرية المصرفية» و«النقد والتسليف».

مصادر مطلعة تؤكد أن هذين القانونين سيكونان سلاح مصرف لبنان للاستنساب في تزويد الشركة بالمعلومات التي تريدها، بما يمنعها من إتمام مهمتها. فإذا كان قانون السرية المصرفية يعطي هيئة التحقيق الخاصة صلاحية الموافقة أو رفض طلبات رفع السرية المصرفية عن الحسابات، فإن المادة 151 من قانون النقد والتسليف تشير إلى أن «على كل شخص ينتمي أو كان انتمى الى المصرف المركزي، بأية صفة كانت، أن يكتم السر المنشأ بقانون 3 أيلول سنة 1956. ويشمل هذا الموجب جميع المعلومات وجميع الوقائع التي تتعلق ليس فقط بزبائن المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية، وإنما أيضا بجميع المؤسسات المذكورة نفسها والتي يكون اطلع عليها بانتمائه الى المصرف المركزي».

ذلك يعني ببساطة أن التدقيق المالي في حسابات مصرف لبنان سيكون تحت رحمة حاكم مصرف لبنان، الذي يتسلح أيضاً باستقلالية «هيئة التحقيق الخاصة»، التي تحدد المادة السادسة من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون 44/2015) دورها ومهامها. وبالرغم من أن الهيئة لا تخضع في عملها لسلطة مصرف لبنان، إلا أن رئاستها من قبل حاكم المصرف، كما تمويلها الذي يخضع لموافقة المجلس المركزي، يسمحان له بالتأثير على عملها بشكل كبير. أضف إلى ذلك أن قانون إنشائها يحدّ من قدرة السلطات الدستورية على التدخّل في عملها. بحسب المادة 151، يحقّ لها، بعد إجراء التدقيق والتحليل اللازمين... رفع السرية المصرفية أو لصالح الهيئة المصرفية العليا. فإن إقرار مجلس الوزراء للتدقيق التشريحي في حسابات مصرف لبنان هو قرار سياسي. فهل هذا يعني أن التدقيق سيفشل قبل أن يبدأ بسبب إخضاعه للقانون اللبناني، الذي يسمح لمصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة برفض التعاون مع الشركة؟

ترفض مصادر معنية الوصول إلى هذا الاستنتاج مسبقاً، وإن كانت لا تخفي أن حاكم مصرف لبنان قادر على نسف المشروع بحجة القوانين المرعية الإجراء، وبموجب السلطة التي يملكها. وأكثر من ذلك، تشير المصادر إلى أن الجهات المتحمسة للتوقيع، تدرك قبل غيرها أن عمل الشركة بحسب القوانين اللبنانية يعني أن التدقيق لن يوصل إلى مكان، لكنها مع ذلك تصرّ على تحصيل إنجاز معنوي - سياسي.

اقتراحات لن تنفّذ

بعيداً عن الملاحظات على بنود العقد، ومنها اقتراح تخفيض الدفعة الأولى من بدل عمل الشركة من 40 في المئة إلى خمسة في المئة من قيمة العقد، اقترحت الهيئة تضمين العقد دعوة ممثل مجموعة «ايجمونت» (تخضع كل هيئات التحقيق الخاصة أو الشبيهة لها في العالم لرقابتها) للإشراف على مدى التزام هيئة التحقيق الخاصة بالقواعد الالزامية التي تنظم عملها، والنظر في أمر عدم تعاون الهيئة مع طلبات الشركة. كما اقترحت هيئة الاستشارات، على اعتبار أنها المستشار القضائي المستقل للدولة، إشراكها ضمن إطار اللجنة التي سيؤلفها وزير المالية لمتابعة تطور عمل الشركة، بما يسمح لها بتوضيح مدى جواز أن يقوم مصرف لبنان قانوناً بتسليم معلومات للشركة أو حجبها عنها.

مصادر وزارة المالية تؤكد أن هذين الاقتراحين مرفوضان تماماً، فالأول يمثل تداخلاً بين صلاحيات السلطتين التنفيذية والقضائية، والثاني، يدعو إلى إدخال مجموعة دولية في صلب التدقيق، من دون وجود أي عقد معها. في الأمور الأخرى أيضاً، كتعديل نسبة الدفعة الأولى أو مهلة التقاضي، تشير المصادر إلى أن ذلك خاضع للتفاوض مع الشركة. بناءً عليه، ولأن الاستشارة غير ملزمة، تتوقع المصادر أن يتجاوز وزير المالية بعض الملاحظات، التي لا يراها في محلّها.

تقرير أولي بمليوني دولار!

بعيداً عن العراقيل القانونية المتوقّعة، ثمة إشكاليات عديدة تواجه وصول التحقيق إلى خواتيمه، وترجّح فشل شركة «لافاريز» في إتمام مهمّتها. العقد محدّد بعشرة أسابيع فقط تبدأ بتاريخ إعلان الشركة حصولها على المستندات المطلوبة من مصرف لبنان (خلال مهلة أسبوعين من تاريخ إخطاره بالطلب). على الشركة بعد تسلّمها المستندات أن تتأكد منها خلال أسبوع. إذا تبيّن لها اكتمالها تبدأ عملها، وإذا تبيّن العكس، تعيد الاتفاق مع المصرف على تزويدها بالمعلومات المطلوبة بحد أقصى أسبوعين أيضاً.

لكن ماذا لو لم يوافق مصرف لبنان على تزويدها بكل ما تريده؟ بحسب كل المعطيات المرافقة للملف، فإن أحداً لا يمكنه إلزامه، إلا في حال حجتها أن «المصارف أفادتها بأن الأموال الموجودة في حسابات هؤلاء الأشخاص لا توجد حولها شبهات». وذكّرت بأنه «في حال تم تجاوز القانون في هذه القضية، فإن ذلك سوف يفسر بأن الهيئة تقوم بتنفيذ قرار سياسي، ما يضرب الاستقلالية التشغيلية للهيئة، والتي يفترض ألا تتأثر بقرارات طابعها سياسي وفقاً للمعايير الدولية التي ترعى عمل وحدات الإخبار المالي». بهذا المعنى، فإن الشركة لن تستطيع الحصول على أي معلومات من مصرف لبنان، وبالتالي لن تستطيع القيام بعملها.

المثال الأوضح على ما يمكن أن تفعله الهيئة لعرقلة عمل الشركة، كان امتناعها في نيسان الماضي عن تزويد النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات بأسماء الأشخاص الذين أجروا تحويلات من حساباتهم في المصارف اللبنانية إلى الخارج. وعلى رغم من أن الهيئة لا تخضع في عملها لسلطة مصرف لبنان، إلا أن رئاستها من قبل حاكم المصرف، كما تمويلها الذي يخضع لموافقة المجلس المركزي، يسمحان له بالتأثير على عملها بشكل كبير. أضف إلى ذلك أن قانون إنشائها يحدّ من قدرة السلطات الدستورية على التدخّل في عملها. بحسب المادة 151، يحقّ لها، بعد إجراء التدقيق والتحليل اللازمين... رفع السرية المصرفية أو لصالح الهيئة المصرفية العليا. فإن إقرار مجلس الوزراء للتدقيق التشريحي في حسابات مصرف لبنان هو قرار سياسي. فهل هذا يعني أن التدقيق سيفشل قبل أن يبدأ بسبب إخضاعه للقانون اللبناني، الذي يسمح لمصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة برفض التعاون مع الشركة؟

ترفض مصادر معنية الوصول إلى هذا الاستنتاج مسبقاً، وإن كانت لا تخفي أن حاكم مصرف لبنان قادر على نسف المشروع بحجة القوانين المرعية الإجراء، وبموجب السلطة التي يملكها. وأكثر من ذلك، تشير المصادر إلى أن الجهات المتحمسة للتوقيع، تدرك قبل غيرها أن عمل الشركة بحسب القوانين اللبنانية يعني أن التدقيق لن يوصل إلى مكان، لكنها مع ذلك تصرّ على تحصيل إنجاز معنوي - سياسي.

اقتراحات لن تنفّذ

بعيداً عن الملاحظات على بنود العقد، ومنها اقتراح تخفيض الدفعة الأولى من بدل عمل الشركة من 40 في المئة إلى خمسة في المئة من قيمة العقد، اقترحت الهيئة تضمين العقد دعوة ممثل مجموعة «ايجمونت» (تخضع كل هيئات التحقيق الخاصة أو الشبيهة لها في العالم لرقابتها) للإشراف على مدى التزام هيئة التحقيق الخاصة بالقواعد الالزامية التي تنظم عملها، والنظر في أمر عدم تعاون الهيئة مع طلبات الشركة. كما اقترحت هيئة الاستشارات، على اعتبار أنها المستشار القضائي المستقل للدولة، إشراكها ضمن إطار اللجنة التي سيؤلفها وزير المالية لمتابعة تطور عمل الشركة، بما يسمح لها بتوضيح مدى جواز أن يقوم مصرف لبنان قانوناً بتسليم معلومات للشركة أو حجبها عنها.

مصادر وزارة المالية تؤكد أن هذين الاقتراحين مرفوضان تماماً، فالأول يمثل تداخلاً بين صلاحيات السلطتين التنفيذية والقضائية، والثاني، يدعو إلى إدخال مجموعة دولية في صلب التدقيق، من دون وجود أي عقد معها. في الأمور الأخرى أيضاً، كتعديل نسبة الدفعة الأولى أو مهلة التقاضي، تشير المصادر إلى أن ذلك خاضع للتفاوض مع الشركة. بناءً عليه، ولأن الاستشارة غير ملزمة، تتوقع المصادر أن يتجاوز وزير المالية بعض الملاحظات، التي لا يراها في محلّها.

تقرير أولي بمليوني دولار!

بعيداً عن العراقيل القانونية المتوقّعة، ثمة إشكاليات عديدة تواجه وصول التحقيق إلى خواتيمه، وترجّح فشل شركة «لافاريز» في إتمام مهمّتها. العقد محدّد بعشرة أسابيع فقط تبدأ بتاريخ إعلان الشركة حصولها على المستندات المطلوبة من مصرف لبنان (خلال مهلة أسبوعين من تاريخ إخطاره بالطلب). على الشركة بعد تسلّمها المستندات أن تتأكد منها خلال أسبوع. إذا تبيّن لها اكتمالها تبدأ عملها، وإذا تبيّن العكس، تعيد الاتفاق مع المصرف على تزويدها بالمعلومات المطلوبة بحد أقصى أسبوعين أيضاً.

لكن ماذا لو لم يوافق مصرف لبنان على تزويدها بكل ما تريده؟ بحسب كل المعطيات المرافقة للملف، فإن أحداً لا يمكنه إلزامه، إلا في حال حجتها أن «المصارف أفادتها بأن الأموال الموجودة في حسابات هؤلاء الأشخاص لا توجد حولها شبهات». وذكّرت بأنه «في حال تم تجاوز القانون في هذه القضية، فإن ذلك سوف يفسر بأن الهيئة تقوم بتنفيذ قرار سياسي، ما يضرب الاستقلالية التشغيلية للهيئة، والتي يفترض ألا تتأثر بقرارات طابعها سياسي وفقاً للمعايير الدولية التي ترعى عمل وحدات الإخبار المالي». بهذا المعنى، فإن الشركة لن تستطيع الحصول على أي معلومات من مصرف لبنان، وبالتالي لن تستطيع القيام بعملها.

تقرير

نواف سلام... لهذه الأسباب «طُويت الصفحة»

منذ انتفاضة «تشرين» لم يتوقف التداول باسم نواف سلام لرئاسة الحكومة. عادت ورقته بعد استقالة الرئيس حسان دياب. لكن فيتو حزب الله وحركة أمل عليه هذه المرة «لا بحث فيه»

ميسم رزق

طُويت صفحة نواف سلام. لمع اسمه، وخبا. ثمّ برز من جديد، قبل أن يوضع بجانبه «إكس» بالأحمر العريض. لم يتردّد حزب الله وحركة أمل في قول «لا» جازمة لسفير لبنان السابق في الأمم المتحدة، هو ليس مرشّح تسوية، أو حياد، أو تكنوقراط. هو مرشّح الولايات المتحدة الأميركية لقيادة المرحلة. هذا سبب أول وكافٍ... وبعده يأتي كل سبب آخر.

بعد 17 تشرين، كانت كل المؤشرات واعدة للأميركيين، ومعها وضعت واشنطن عنوان المرحلة: إنه عام إحكام الخناق السياسي والاقتصادي حول المقاومة. استقال الرئيس سعد الحريري من الحكومة والتسوية الرئاسية معاً. وكانَ المنحى الداخلي يُشير إلى جولة جديدة من الصراع وتحويل الساحة اللبنانية إلى ساحة معركة. رأى الأميركيون في الانتفاضة فرصة لقلب الواقع. المطلوب حكومة «محايدة»، والهدف إخراج حزب الله من المشهد السياسي.

استمرّ الضغط على الحريري. ممنوع العودة إلى حكومة فيها حزب الله أو حتى وزراء من «ريحته». فشل الحريري في فرض الشروط التي أرادتها واشنطن، وغلّفها هو بشعارات مثل التكنوقراط ورفض مشاركة الوزير جبران باسيل.

كانت أسهم نواف سلام في ذاك الوقت تبرز. سطع بين بعض المجموعات التي «اندسّت» في 17 تشرين، وبدأ الترويج له على أنه الأنسب، بسبب «سيرة ذاتية ممتازة وتاريخ حافل دبلوماسياً وقانونياً ودولياً».

الفكرة لم تتحوّل إلى واقع. ولدت حكومة الرئيس حسان دياب. وُضع سلام «على جنب»، إلى أن عاد التداول باسمه بعدَ استقالة دياب. إنه مرشّح أميركا والخليج والأوروبيين، والسيناريو ذاته. المطلوب عزل حزب الله واستبعاده، عبر تأليف حكومة «حيادية»، وأكثر من ذلك إجراء انتخابات نيابية مُبكرة لاستكمال الانقلاب.

في زيارته إلى لبنان، بعدَ انفجار مرفأ بيروت، لم يحمل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورقة سلام معه، بل كانت طروحاته تسووية (قبل أن يتراجع عنها). لكن خيار «الرجل الدبلوماسي» وصل إلى مسامع المعنيين، قبل أن يُعيد ثنائي حزب الله وحركة أمل تأكيد رفضه له.

دائماً يُسأل عن سبب رفض الثنائي، وتحديداً حزب الله، لخيار نواف سلام. هل السبب وحده هو العلاقات التي تربطه بالولايات المتحدة الأميركية؟ يذهب البعض إلى ربط المشهدين في العراق ولبنان، كمنطلق للسؤال عن إمكان تكرار سيناريو رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي جعلت منه الظروف المستجدة مرشّح تسوية، وخاصة أن المقرّبين من سلام يُروّجون له كشخصية «غير صدامية».

لا مجال للمقاربة، بالنسبة إلى «الثنائي». فسلام «ليس مرشّح تسوية بل مواجهة. هو المرشح الذي اختارته واشنطن، وليس خياراً توافقياً بين الأفرقاء لإدارة التوازن. وهذا ما وضعه خارج إطار البحث». ورغم الافتقار إلى تصريحات علنية

> **نواف سلام ليس مصطفى الكاظمي ولا يُمكنه إدارة التوازن**
>
> (هيثم الموسوي)

غير دبلوماسية لسلام في ما يتعلق بحزب الله، لكن هذا الفريق خبره إبان توليه منصبه في الأمم المتحدة، وفي مرحلة سياسية حساسة، وشكلت مواقفه منصة للتصويب على المقاومة. وإن كانَ الكاظمي في العراق مصبوغاً أميركياً، لكن الرجل ليس على عداوة مع إيران وحلفائها، لا بل إنه يتباهى بأنه صلة وصل بين الفريقين. «أما سلام فليس رَجل وسط».

نقطة أخرى، يتحدث عنها هذا الفريق، وهي وجهة نظر ترتبط باعتبارات داخلية. يوم جدّد رئيس مجلس النواب نبيه بري تمسكه بالحريري كمرشّح للحكومة، استغرب كثيرون خطوته، ليس لأن الغالبية ترفض الترشيح وحسب، بل لأن الحريري نفسه لا يملك «ضوءاً أخضر» سعودياً للعودة إلى السراي. رغم ذلك، يعتبر هذا الفريق، وتحديداً بري، أن «هذا الموقع هو سياسي بالدرجة الأولى، وأن هذه المرحلة الحساسة في البلاد لا تحمل ترف تجربة أنماط وأشكال جديدة من الحكومات. هذه مرحلة تحديات سياسية واقتصادية، وتحتاج إلى شخصية لها حيثية في الشارع، وليس إلى موظف».

خلاصة الأمر أن الثنائي يريد مرشّح تسوية مع سعد الحريري، والأخير لم يسمّ نواف سلام، بل سمّته واشنطن.

جنبلاط يرفض الحريري: حباً للرياض وكرهاً للعهد

كانَ رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط أول الواصلين إلى وادي أبو جميل للاطمئنان على الرئيس سعد الحريري بعدَ تفجير مرفأ بيروت. كانَا على الموجة ذاتها في توزيع المسؤوليات والتهم وتصويبها في اتجاه العهد. لكن ذلك لم يحُل دون أن يقفَ جنبلاط في صف المعارضين لعودة الحريري إلى رئاسة الحكومة. فما خلفية هذا الاعتراض؟ وهل يستطيع رئيس مجلس النواب نبيه بري تليين موقفه كما يقول؟

يمُر جنبلاط بأزمات متعددة، كما يقول العارفون. لكن رفضه لعودة الحريري مرتبط بالدرجة الأولى بموقف المملكة العربية السعودية التي زارها النائب وائل أبو فاعور، وعاد بالجواب التقليدي: عدم تأييد حكومة يهيمن عليها حزب الله. فهم جنبلاط الرسالة. وبما أن واشنطن وباريس غير متمسكتين بالحريري، لا يريد جنبلاط حمل هذا الوزر. فلماذا يسير بما لا ترضاه المملكة، فتكسب القوات وحدها هذه الجولة ويخسر هو؟

أمر آخر يدفع جنبلاط إلى معارضة عودة الحريري إلى الحكومة، يتعلق بموقفه من الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل. يرفض جنبلاط أي تسوية جديدة، ويفضّل «تأليف حكومة من لون واحد، يكون لباسيل فيها الكلمة الفصل، وفشلها وفشل ما تبقى من عمر العهد والتيار».

تقرير

موقوف في جريمة كفتون: شبهات إرهابية؟

استيقظ مخيم البدّاوي صباح أمس على توقيف أحد أبنائه، إ. ش. (28 عاماً)، إثر الاشتباه في ضلوعه بالجريمة التي ارتكبت ليل الجمعة - السبت في بلدة كفتون (قضاء الكورة). هذه الجريمة ذهب ضحيتها ثلاثة أفراد ينتمون إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، من بينهم نجل رئيس بلدية البلدة، كانوا متطوعين لمساعدة الشرطة البلدية في الحراسة. بعد ساعات من وقوع الجريمة، تسرّبت معلومات عن أن أحد المشاركين في الجريمة هو من مخيم البداوي، ما دفع الفصائل الفلسطينية في المخيم إلى إصدار بيان مشترك استغربوا فيه «زجّ اسم المخيم في هذه الجريمة المدانة»، معتبرين أن التسريب هو «لخلق الفتنة وتعكير الأجواء الأخوية الفلسطينية ـ اللبنانية».

غير أنّ التحقيقات الأمنية أدت إلى الاشتباه في أن يكون إ. ش. هو أحد أعضاء المجموعة التي ارتكبت جريمة كفتون، سواء من خلال البصمات الموجودة على السيارة التي كانوا داخلها، أم من خلال تتبع اتصالاته الهاتفية. عندها جرى التواصل بين القوى الأمنية والقوة الأمنية المشتركة في مخيم البداوي بهدف إلقاء القبض على إ. ش. والتحقيق معه.

بعد منتصف ليل السبت ـ الأحد كانت قوة من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي ومن القوة الأمنية المشتركة تطوّق المبنى الذي يقيم إ. ش. في شقة فيه، وعندما حاولوا دهم شقته اعترضهم، حيث كان يحمل سلاحاً حربياً وقنبلة يدوية، فجرى تبادل لإطلاق النار بينه وبينهم أصيب خلاله أحد عناصر «المعلومات» في كتفه، نقل إثره إلى مستشفى صفد التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم للعلاج، ثم إلى خارج المخيم باتجاه أحد المستشفيات.

هذا التطوّر دفع أقرباء له وفاعليات ومسؤولين في المخيم إلى التدخل من أجل إقناع إ. ش. بتسليم نفسه إذا كان لا علاقة له بالجريمة كما يقول، بعدما كان رافضاً فكرة التسليم. وبعد موافقته، اصطحبه قائد كتيبة شهداء البداوي أبو علي الشوك من منزله إلى مقرّ القوّة الأمنية، ومن هناك جرى تسليمه إلى فرع المعلومات.

المعلومات الأولية تفيد بأن المجموعة التي ارتكبت جريمة كفتون تربطها علاقة مع إ. ش. وأنّها كانت تتردّد إليه بين وقت وآخر، وأنّ إ. ش. الذي يحمل فكراً دينياً متشدداً كان يتردّد إلى شيخ سلفي التوجّه في محلة القبة بمدينة طرابلس. كما أنّ إ. ش. من أصحاب السوابق، فقد سجن بعد محاولته اغتيال مسؤول تنظيم الصاعقة في المخيم عبد الرحمن راشد، في 15 كانون الأول 2016، عندما كان الأخير في طريقه من منزله إلى مسجد داخل المخيم لأداء صلاة الفجر، حيث تلقّى طعنة بسكين في ظهره.

وتفيد المعلومات بأنّ إ. ش. حاول الذهاب إلى تركيا بطريقة غير شرعية، والدخول منها إلى سوريا للقتال هناك إلى جانب المجموعات الإرهابية، وأنه أوقف هناك لفترة قبل أن يعود إلى المخيم ويمكث فيه.

ولفتت مصادر أمنية إلى أنه، حتى ليل أمس، لم تكن قد اتضحت دوافع الجريمة، سواء لجهة كونها تمهيداً لعمل إرهابي، أم أنها جريمة سرقة، ولا مدى تورط الموقوف فيها.

> **الموقوف حاول سابقاً التسلل إلى سوريا عبر تركيا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية**

(الأخبار)

على الغلاف

طرد دولة الـ UNDP من الدولة اللبنانية

كان الغرض من التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، إعادة تطوير قدرات الادارات العامة المهترئة بفعل الحرب الأهلية. 20 عاماً مرت، وسط تضارب في نتائج هذا «الاستثمار»، باستثناء تقاضي موظفيه رواتبهم بالدولار عبر مصرف لبنان. لذلك، عجلت الأزمة الاقتصادية في اتخاذ حكومة حسان دياب قراراً بإنهاء هذا البرنامج الذي تصل تكاليفه الى نحو 60 مليون دولار سنوياً. وقد بدأت الوزارات بإنهاء عقود القسم الأكبر من موظفي الامم المتحدة. الصرف يطال نحو 150 موظفاً، ما يعني 150 عائلة من دون دخل خلال الشهر المقبل

رلى إبراهيم

بناءً على طلب من رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، بدأت مختلف الوزارات بفسخ عقود موظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ويقدّر عددهم بـ150 موظفاً في اطار «ترشيد الانفاق»، اذ تموّل خزينة الدولة رواتب هؤلاء ومصاريفهم داخل وزاراتها كاملة، وتتشارك مع داعمين خارجيين في ميزانية المشاريع الأخرى. وبحسب مصادر حكومية، تحوّل وزارة المالية رواتب موظفي البرنامج بالليرة اللبنانية على سعر صرف 1500 الى مصرف لبنان الذي يرسلها بالدولار الى نيويورك حيث يتم اقتطاع 5% من مجمل قيمتها لصالح ادارة البرنامج، ومن ثم ترسل مجدداً الى أحد المصارف اللبنانية ليتقاضوها دولارات «طازجة» (Fresh money).

في تموز الماضي، طلبت رئاسة الحكومة من وزارة المالية تحويل مستحقات موظفي البرنامج في السراي الحكومي، فردّ الوزير غازي وزني بعدم القدرة على دفع الرواتب بالدولار بعد الآن، عارضاً تحويلها الى الليرة اللبنانية، وهو ما رفضه القيّمون على البرنامج، فكان الحلّ بإنهاء المشاريع الممولة من الدولة اللبنانية، علماً بأن رواتب هؤلاء، وفق أحد المديرين العامين، تراوح بين 2000 دولار و10 آلاف. وعليه، فإن ما يتقاضاه بعضهم يفوق راتب رئيس الجمهورية.

المشكلة لا تقسماً كبيراً من الموظفين يتمتعون بخبرة عالية ويشغلون مناصب رئيسية تجعلهم حاجة ماسة في ظل عدم وجود بدائل لهم.

90 ٪ من تكاليف المشاريع تسددها الوزارات و5٪ منها تقتطعها إدارة البرنامج كمصاريف خاصة (مروان بو حيدر)

ففي وزارة الاقتصاد، مثلاً، الموظف الوحيد المتخصص في تكنولوجيا المعلومات معيّن من البرنامج، أما في وزارة التنمية الادارية (Omsar) فلا وجود لهيكلية ادارية، بل إن معظم الموظفين تابعون للبرنامج، ما يجعل مشكلة هذه الوزارة أكبر من غيرها بعد انهاء العقود. المشكلات ستبرز في عدد كبير من الوزارات، خصوصاً وزارة المالية حيث يعمل هؤلاء في حفظ خدمة الضرائب وتشغيلها الكترونياً، والتخلي عنهم من دون الهيئة لإعادة الهيكلة أو ملء الشغور سيرتّب مشاكل على سير العمل، ما «سيستدعي الاستعانة بعمال أجانب» بحسب أحد المستشارين في البرنامج، فيما تؤكد المصادر أنه سيتم الابقاء موقتاً على بعض موظفي الـUNDP في المالية الى حين حل هذه المعضلة.

وبخلاف التسويق لـ«انتاجية العاملين ضمن البرنامج وخبرتهم»، سجلت اعتراضات كثيرة على أداء هؤلاء ومطالبات بإعادة النظر في المشروع الذي يستنفد خزينة الدولة لتحقيق ما يسمى Capacity building، في حين أن جلّ ما حصل هو تدمير القدرات البشرية ووضع القطاع العام في موت سريري. وأبرز مثال على ذلك هو وحدة ادارة الكوارث، التي ثبت عقب انفجار المرفأ أنها «لزوم ما لا يلزم، وكان أداؤها هو الكارثة مقارنة بالملايين التي صرفت عليها». أما النقطة الأفصل في هذه المسألة فهي صرف الموظفين، ما يعني قطع الدخل عن نحو 150 عائلة، علماً بأن لا تعويض لموظفي البرنامج ولا ضمان اجتماعياً، وقد عمدت الحكومة الى صرفهم من دون إنذار. ويقول أحد العاملين ضمن وكالة الأمم المتحدة إن «على الدولة مكافحة الفساد والمحاصصة والحشو في الادارات الذي أدى الى توظيف أكثر من 15 ألفاً من دون أي حاجة لهم في السنوات العشر الأخيرة، بدل صبّ غضبها على فريق منتج يخدم مكافحة الفساد وأسهم في تطوير وزارة المالية حيث يعمل هؤلاء في حفظ خدمة الضرائب وتشغيلها الكترونياً، والتخلي عنهم من دون الهيئة لإعادة الهيكلة أو ملء الشغور سيرتّب مشاكل على سير العمل، ما «سيستدعي الاستعانة بعمال أجانب» بحسب أحد المستشارين في البرنامج، فيما تؤكد المصادر أنه سيتم الابقاء موقتاً على بعض موظفي الـUNDP في المالية الى حين حل هذه المعضلة.

وبخلاف التسويق لـ«انتاجية العاملين ضمن البرنامج وخبرتهم»، سجلت اعتراضات كثيرة على أداء هؤلاء ومطالبات بإعادة النظر في المشروع الذي يستنفد خزينة الدولة لتحقيق ما يسمى Capacity building، في حين أن جلّ ما حصل هو تدمير القدرات البشرية ووضع القطاع العام في موت سريري. وأبرز مثال على ذلك هو وحدة ادارة الكوارث، التي ثبت عقب انفجار المرفأ أنها «لزوم ما لا يلزم، وكان أداؤها هو الكارثة مقارنة بالملايين التي صرفت عليها». أما النقطة الأفصل في هذه المسألة فهي صرف الموظفين، ما يعني قطع الدخل عن نحو 150 عائلة، علماً بأن لا تعويض لموظفي البرنامج ولا ضمان اجتماعياً، وقد عمدت الحكومة الى صرفهم من دون إنذار. ويقول أحد العاملين ضمن وكالة الأمم المتحدة إن «على الدولة مكافحة الفساد والمحاصصة والحشو في الادارات الذي أدى الى توظيف أكثر من 15 ألفاً من دون أي حاجة لهم في السنوات العشر الأخيرة، بدل

«استشارات» برعاية الامم المتحدة

بلغت قيمة العقود الاستشارية في مكتب رئاسة الحكومة 736 ألف دولار بين كانون الثاني 2017 وشباط 2018. في المثال الأكثر وقاحة على طريقة صرف أموال الحكومة نفسها من قبل المتعاقبين عليها لصالح «تنفيعات» لا تخدم سوى مصالح بعض المحظيين. ففي 4 نيسان 2017 جرى شراء عقود استشارية بقيمة 16 ألف دولار، ولم يكد يمضي يومان حتى أعيد شراء عقود بقيمة 15 ألف دولار. وفي 21 نيسان من العام نفسه، بلغت قيمة العقود 29 ألفاً وعقود أخرى بقيمة 18 ألفاً، وفي 24 نيسان بقيمة 24 ألفاً. مضى شهر قبل أن يعاود مكتب رئاسة الحكومة الاستعانة باستشاريين بقيمة 75 ألف دولار، وبعدها بثلاثة أيام عقود أخرى بقيمة 64 ألفاً! في العام 2019، قدّرت ميزانية البرنامج بمليون و400 ألف دولار، بينما 341 ألفاً استشارات محلية، و20 ألفاً استشارات دولية، و32 ألفاً تكاليف سفر، و800 ألف خدمات تعاقدية لبرامج الاصلاحات. وتم اعتماد البرنامج نفسه لعام 2020. في العام 2015، وقّع رئيس الحكومة السابق تمام سلام عقداً مع برنامج الأمم المتحدة بقيمة 4 ملايين دولار لمدة عامين، تحت عنوان: «تعزيز اتخاذ القرارات في مكتب رئيس الوزراء»، لكن ما تم الحصول عليه هو مليونان و800 ألف دولار دفعتها الحكومة. وفي نهاية 2017، وقّع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري عقداً مماثلاً بقيمة 4 ملايين و300 ألف سدّدت كاملة، ويفترض أن ينتهي هذا المشروع بنهاية العام 2020. ما سبق مجرد نموذج عن كيفية هدر أموال الدولة، ويسري في كل الادارات التي تخضع لبرنامج الأمم المتحدة، وإن بتكاليف أقل. ففي 15 أيار 2017، اشترت وزارة الدولة لشؤون المرأة «استشارات» بقيمة 52 ألف دولار، و«اتفاقيات فردية» بقيمة 18 ألف دولار في 28 تموز 2017، و«استشارات» أخرى بقيمة 42 ألف دولار في 24 آب 2017 و... «استشارات» مجدداً بقيمة 15 ألف دولار في كانون الثاني 2018. في وزارة التربية أيضاً، بلغت قيمة العقد مع الأمم المتحدة مليوناً و550 ألف دولار مقسّمة ما بين مساندة تقنية واستشارات.

اللبنانية، وتعزيز إطار عمل الشرطة البلدية، والتغيّر المناخي، وغيرها الكثير. ولا تقل ميزانية هذه المشاريع كاملة عن 60 مليون دولار لكل سنة في السنوات الخمس الأخيرة. موضوع تقليص التكاليف مطروح على طاولة البحث منذ العام 2010 عند مناقشة الموازنة والوقوع على بند يحمل عنوان مساهمات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. ولدى سؤال احد النواب عن قيمة مساهمة الحكومة في هذه المشاريع، جاء الجواب 90%، يذهب 5% منها مباشرة الى رئاسة البرنامج مقابل «تكاليف ادارية وتوظيفات».

مويرو: لن نوقف عملنا

تتحدث مديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان سيلين مويرو عن «تغيير في طريقة الدعم التي تقدمها الوكالة الى الادارات اللبنانية وليس إنهاء وجود هذا البرنامج». وتوضح لـ«الأخبار» أن «النقاش قائم مع الحكومة حول كيفية تطوير هذا التعاون بما يتناسب مع التطورات السريعة في البلد. فالأولويات تغيّرت والأوضاع كذلك، وعملنا المرتكز على الاصلاح المؤسساتي يقتضي إضفاء تغيير. ذلك جزء من وجودنا الفعال في البلد»، فيما تضع مصادر حكومية ما يجري في اطار «تخفيض الانفاق داخل الوزارات والاصلاح الاداري». فالواقع أن ما يسمى «اصلاحاً» داخل برنامج الأمم المتحدة أصبح بحاجة الى إصلاح، ولا سيما أنه لم يحقق غايته طوال 20 عاماً. جلّ ما حصل أن موظفي البرنامج شكلوا ادارة رديفة للادارة الأصلية، بمعنى أنهم باتوا هم الدولة داخل الدولة. وذلك أساء الى مختلف الادارات نتيجة «احباط» أصاب موظفي القطاع العام، وبالتالي أدى الى قلة انتاجية ولامبالاة في تحقيق المطلوب منهم، بسبب التفاوت الكبير في الرواتب بين الموظفين والعاملين في البرنامج، من دون أن يخضع الأخيرون لرقابة الوزارة ولا لدوام عملها، بل يتصرفون بشكل مستقل، لأنهم يُعيّنون مباشرة من ادارة البرنامج من دون أن يعني ذلك أن لا تأثير لرأي الوزير في العملية؛ إذ يقول أحد الوزراء إن «الوزير يستغل هذه التوظيفات لتعيين مستشارين وبعض المحسوبين

> عرض وزير المال تحويل الرواتب الى الليرة اللبنانية لكن إدارة البرنامج رفضت

عليه، مستفيداً من دفع الحكومات اللبنانية وبعض الداعمين الدوليين لهذه المصاريف التي لا تسجل في حسابات الوزارة، الأمر الذي يبقى قيد الكتمان، لأن الوزير بدوره يقدم إلى الوكالة تسهيلات بقبول المشاريع المطروحة». من جهته، يسمي أحد المديرين العامين العاملين ضمن البرنامج «الجيش التنفيذي في ظل غياب الدولة»، وذلك من منطلق تأثيرهم على القرار داخل الادارات، سواء في ما خص التوظيفات التي تحظى برواتب عالية أم في تلزيم المشاريع لحلفائهم أم صرف الأموال من دون العودة الى الوزارة ومن دون علمها أحياناً. ويصدف أن الموظفين موزعون على عدد كبير من الوزارات، خصوصاً الداخلية والخارجية والتنمية الادارية والاقتصاد والمالية والبيئة والسياحة، كما في مكتب رئيس الحكومة وفي مجلس النواب. من جهتها، تنفي مويرو صحة ما يقال، مؤكدة أن المسؤول الوحيد عن التوظيفات هو ادارة البرنامج، ويجري الأمر باعتماد المنافسة وبكل شفافية: «لدينا خطة عمل مع الحكومة، واذا ما احتاجت أي وزارة الى مستشارين للمساعدة نلبي طلبها وفق الملف المطروح»، فيما «لا يمكن الحديث بشمولية عن الموظفين وعدم فعاليتهم»، مشيرة الى أن «أي اعتراض على طريقة العمل تناقش معنا بشكل فردي، ونحن جاهزون دائماً للتعاون. الأهم أن الموظفين العاملين معنا يخضعون لنظام معين ويتم تقييم عملهم بشكل دوري كلّ وفق المشروع الذي يعمل ضمنه، والتنسيق قائم معهم يومياً».

تدمير متعمّد للمؤسسات

منذ نحو 20 عاماً، بدأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي عمله في لبنان بالتعاون مع رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري. الغرض الأساسي كان تطوير الادارات المهترئة نتيجة الحرب الأهلية وإصلاحها. 20 عاماً من دون أن يحصل أي إصلاح بنيوي في الوزارات التي باتت بمثابة مزاريب لهدر أموال دافعي الضرائب في لبنان وخارجه لصالح بعض المشاريع غير المفيدة، والتي توجد فقط لتأمين مساهمات. ثمة من يشير الى «تدمير متعمد وممنهج للادارة، للإبقاء على حجة التمديد للـUNDP، وكلما ضعفت الادارة وترهلت، ازداد التعلق بموظفي البرنامج على حساب إبقاء الفراغ في ملاك الوزارات». من جهة أخرى، أعرب بعض الوزراء السابقين والحاليين في حكومة تصريف الأعمال، عن «عدم ثقتهم بهذا الطاقم عقب الفضيحة التي حصلت في وزارة المالية، والتي قام بها قبل سنوات موظفان يعملان ضمن البرنامج، عبر بيعهما البرامج المستعملة في الوزارة، والتي كلّفتها ملايين الدولارات، الى حكومة كردستان». عن ذلك، تكرّر مويرو مجدداً خطأ «التعميم». أما في ما خصّ تمويل المشروع، فتشير الى أن «مدة البرنامج 5 سنوات ويفترض أن يوافق عليه المجلس التنفيذي في نيويورك. وهناك عدة طرق لتمويله: في بعض الأحيان تضع الوكالة جزءاً من أموالها في البرنامج، وهناك أموال تجتذبها عبر الجهات المساهمة، وأخرى عبر الحكومة. في لبنان، يتم تمويل البرنامج عبر أموال نجتذبها من داعمين محليين او أجانب، في مقابل بعض الدعم من الحكومة، وتحتّم الآلية المعتمدة موافقة مجلس الوزراء على البرنامج، لتعرض بعدها المشاريع على الوزارات والمؤسسات المعنية لنيل موافقتها حتى يتم البدء بالبحث عن جهات داعمة لها». ماذا حققت في السنوات الخمس الماضية؟ «عملنا على خفض وطأة الأزمة السورية، وخلق فرص عمل وتحسين الخدمات، وخفض حدة الأزمة الداخلية، ومساعدة شرطة البلدية عبر خلق إطار عمل لها، وتشجيع النساء على الانتساب. نحن فخورون جداً بالعمل الذي ننجزه، وما زلنا في ما يتعلق بالتغيّر المناخي واللجنة التقنية لمكافحة الفساد».

تحديث القطاع العام تحت عنوان: «مراجعة برامج الأمم المتحدة للتنمية مع الادارات العامة»

الا أن اي اجراءات عملية لم تؤخذ يوماً. لكن يبدو أن رئيس الحكومة المستقيل حسان دياب قرر المضي قدماً في إنهاء هذا البرنامج، وهي مهمة تتولاها وزيرة الدفاع زينة عكر، وسط حديث عن امتناع دياب بشكل كلي منذ تسلمه رئاسة الوزراء عن التنسيق مع موظفي البرنامج في السراي، على عكس الحريري الذي اعتاد مناقشة جدول اعمال الجلسات الوزارية معهم والأخذ بمشورتهم. دياب وعكر أيضاً) غير المقتنع بفعالية فريق الأمم المتحدة وإنتاجيته، كان قد طلب من كل الوزارات إعداد لائحة بالمشاريع التي يعمل عليها موظفو الأمم المتحدة، من منطلق ترشيد الانفاق، ولا سيما أن ثمة من يؤكد تمويل الحكومة اللبنانية لمصاريف هذه المشاريع، ومن ضمنها الرواتب ووحدة الاستشاريين بالكامل. وهناك من يؤكد أن نصف المبالغ المدفوعة على الأقل تتم عبر تمويل من الدولة اللبنانية بالتوازي مع تمويل أجنبي، خصوصاً من بريطانيا وألمانيا وهولندا. فغالبية هذه المشاريع تشكل نقطة جذب للجهات الداعمة الأجنبية، لأنها تدور في حلقة دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة، وتعزيز عملية صناعة القرار في رئاسة مجلس الوزراء، وبرنامج الطاقة المتجددة، والأمن والعدل، وإدارة الكوارث، ودعم الاقتصاد، واستشارات، وإصلاح السياسات المالية، وبناء السلام، وتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات

كورونا

الإقفال شكلي والوفيات أعلى من المعدل العالمي

قبل نحو أسبوع، نبّه مدير برنامج الطوارئ الإقليمي في منظمة الصحة العالمية ريتشارد بريننان، في حوار مع «الأخبار»، الى أن إقناع الناس بإعادة اتباع الإجراءات يُمثّل واحداً من أبرز التحديات التي يواجهها لبنان في مواجهة فيروس كورونا، مشدداً على ضرورة التحرّك سريعاً قبل أن يفقد لبنان السيطرة على الوباء تماماً.

مذاك، سُجّلت آلاف الإصابات التي استدعت اتخاذ قرار الإقفال بدءاً من يوم الجمعة الفائت، فيما يبدو أن التحدّي يكمن حالياً في إقناع السلطة باستخدام كل السبل لعدم جعل الإقفال شكلياً، كما بدا عليه بالفعل نهاية الاسبوع المنصرم.

ففي ظلّ تفاقم الأزمة الاقتصادية وبقاء العوامل التي تدفع المُقيمين إلى التمرّد على إجراءات الإقفال، لا يبدو أن الالتزام سيستقيم ما لم تُبدِ السلطة الحزم الذي وعدت به، في وقت تبدو فيه أنها لا تملك القدرة – أو ربما القرار - على إجبار المُقيمين الذين يعانون من تبعات الوضع الاقتصادي على الالتزام. ولو كانت السلطة تملك فعلياً القدرة على الضرب بيد من حديد، فإنّ هذه الجهود كانت أولى أن تُصبّ مع بداية الفتح التدريجي للبلاد عبر تفعيل الرقابة، فضلاً عن ضبط حركة الوافدين وغيرها من الخطط التي كان يمكن أن تجنّب التوصل إلى قرار العودة إلى الإقفال، وبالتالي التمرّد عليه من قبل المُقيمين وأصحاب المصالح.

أمّا الموقف الأوضح للتمرّد، فعبّرت عنه نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي التي أصدرت، أمس، بياناً رأت فيه أن قرار الإقفال الجزئي «غير مجدٍ لا للصحة ولا للاقتصاد» مُشيرةً إلى ما سمّته «استنسابية ضمن القطاعات في البلد التي نراها تعمل بشكل كامل في المحميات المناطقية والاستثناءات من هنا وهناك». وإذ اعتبرت النقابة أن المؤسسات المطعمية بقيت وحدها «كبش محرقة جائحة كورونا»، لُحت إلى أنها «مُضطرّة إلى أخذ القرار المناسب في الأيام المُقبلة خلال فترة الإقفال الحالية مع التزام التدابير الوقائية». وختمت: «جائحة كورونا لن تنتهيَ قريباً، لذلك عودوا إلى المعادلة الثلاثية الذهبية التي شرحناها في البيان الأخير، حيث الدولة تضرب بيد من حديد وأصحاب المؤسسات هم ضباط الإيقاع والرواد هم الحسيب والرقيب».

أمام هذا التململ الواضح، تردد أنه قد يُعاد النظر في قرار الإغلاق، فيما استبعدت مصادر اللجنة الوزارية المتعلقة بالتدابير الوقائية لمواجهة كورونا هذا الخيار بسبب استمرار تسجيل عدد كبير من الإصابات يومياً.

وكانت وزارة الصحة أعلنت، أمس، تسجيل 507 إصابات جديدة (500 مُقيم وسبعة وافدين)، 11 منها سجّلت في القطاع الصحي (بلغ اجمالي المصابين في صفوف هؤلاء 499)، ليرتفع بذلك عدد المصابين الفعليين إلى 8950 شخصاً يُقيم 266 منهم في المُستشفيات (75 منهم حالتهم حرجة). كما أعلنت الوزارة تسجيل حالتي وفاة خلال الساعات الـ 24 المُنصرمة، ليُصبح إجمالي الوفيات 123.

وكان لافتاً في هذا الصدد ما أعلنته مُستشارة رئيس الحكومة حسان دياب للشؤون الصحية، بترا خوري، لجهة أن عدد الوفيات في لبنان يتضاعف كل 23 يوماً، «وهذا الرقم أسرع بـ3,3 مرات من المتوسط العالمي للوفيات» مُشيرةً إلى أن التغيير السلوكي الفردي هو المفتاح لإنقاذ الأرواح.

وفيما أثار عدد من الناشطين تساؤلات تتعلق بدقة نتائج فحوصات الـ pcr محمّلين الوزارة مسؤولية التأخير عن إعلان النتائج وتالياً التسبب في فوضى الإصابات، صدر عن المكتب الإعلامي لوزير الصحة في حكومة تصريف الاعمال حمد حسن بيان أوضح أن إجراء فحوصات مخبرية في بعض المناطق «وفي وقت تجاوزت الفحوصات اليومية الأرقام التي تستطيع المختبرات استيعابها يؤدي إلى تأخير في إصدار النتائج (...)». وإذ لفت البيان إلى أن النتيجة الإيجابية التي تتبعها بعد أيام نتيجة سلبية قد تكون علمياً ناتجة عن شفاء مخبري للمريض، أشار إلى أن التشكيك في بعض النتائج المخبرية «لا يخدم المصلحة العامة، خصوصاً في هذا الوضع (...) ونشدّد على الحجر المنزلي الإلزامي لمدة 10 أيام بصرف النظر عن نتيجة الفحوصات».

(الأخبار)

توضيح

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» بعنوان «استقالة استعراضية من بلدية بيروت»، أؤكد أنني قدمت استقالتي من المجلس البلدي لمدينة بيروت رسمياً، وهي مسجلة وفق الأصول. وأنا مصرّ على هذه الاستقالة، انسجاماً مع قناعاتي، وكحق أمارسه تجاه الناخبين الذين وثقوا بي، وتجاه الناس الذين دمرت بيوتهم والضحايا والجرحى والمفقودين وكل المآسي التي أحدثها انفجار 4 آب.

أما إذا رفض المحافظ القاضي مروان عبود استقالتي أم لا، فهذا امر يعود إليه، لكنها بالنسبة إليّ نهائية لا رجوع عنها، وهي تتويج لمسيرة اعتراضية استمرت أكثر من 4 سنوات، أي منذ انتخابي، كانت تصل إلى حد تسجيل مواقف علنية في الاعلام والأجهزة الرقابية، وصولاً الى التظاهر رفضاً لإقامة محرقة في بيروت.

وكنت امتنعت منذ ما يقارب الأربعة أشهر عن المشاركة في جلسات المجلس البلدي، لأني سبق أن طالبت خطيا عيتاني المجلس البلدي جمال عيتاني باتخاذ قرار نهائي يقضي بإلغاء مشروع إقامة محرقة في بيروت من أساسه.

وإذ أؤكد أن علاقتي بالنائبة بولا يعقوبيان جيدة، إلا أن لا رابط بين تقديم الاستقالتين، فلكل منا أسبابه.

عضو مجلس بلدية بيروت المستقيل
كبريال فرنيني

نقابة المحترفين
دعوة الهيئة العامة للفروع لترشيح ممثليها لعضوية مجلس النقابة والهيئات العامة للفروع لانتخابات تكميلية لممثليها في هيئة المندوبين
عملاً بالمواد ٢٢ و٢٣ و٢٧ و٢٩ و٣٠ و٤٧ و٤٥ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد ١، ٤ و٤ و٥، ٤ و٥، ٥ و٥، ٦ و١٣ و٢٠ و٢١ من النظام الداخلي، وعطفاً على قانون تعليق المهل رقم ١٩٠، وتبعاً لقرارات التعبئة العامة،
تدعو نقابة المهندسين:
- كل من الهيئات العامة للفروع الثالثين المنتخبين الاستشاريين وفرع المهندسين الزراعيين وذوي الاختصاصات المختلفة، لعقد جلسة في دار النقابة بيت المهندس، وذلك يوم الاحد في ١٣ ايلول ٢٠٢٠ لترشيح خمسة ممثلين من كل فرع لعضوية مجلس النقابة.
- كما الهيئات العامة لفروع النقابة السبعة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من النظام الداخلي، ولانتخابات تكميلية لممثليها في هيئة المندوبين بدلاً من الذين انتهت ولايتهم، وذلك يوم الاحد في ١٣ ايلول ٢٠٢٠.
تجرى عملية الانتخاب وتفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الخامسة بعد الظهر، حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز، تقدم الترشيحات الى مجلس النقابة حتى موعد أقصاه يوم الجمعة ٤ ايلول ٢٠٢٠ حتى نهاية الدوام الرسمي، على ان يؤخذ بالترشيحات كافة المقدمة سابقاً والتي لم يتم البت بها حتى تاريخه، او التي وفق المجلس علمها، ما لم يقدم المهندس طلباً بسحب ترشيحه للانتخابات.
يكون انعقاد الهيئة العامة لكل فرع قانونياً مهما بلغ عدد الحاضرين وتجرى الانتخابات على دورة واحدة وبالاكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون البنائيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل ٣٠ تموز ٢٠٢٠، ويضاف اليهم المهندسون الجدد والمهندسون الذين اعيد قيدهم حتى تاريخ ٣٠/٧/٢٠٢٠.
النقيب جاد تابت

لا ليغا

برشلونة كومان... أن يكون المجد هولنديّاً مجدداً

محمود علي

لازال الكلام يدور على خطط ومستقبل برشلونة مع رونالد كومان، الذي عيّن الأربعاء الماضي، لمدة عامين، على رأس الجهاز الفني، خلفاً للمُقال كيكي سيتي؛ أول مدرب منذ سبعة عشر عاماً يقود النادي بدون تحقيق أي بطولة.

كانت الخسارة أمام بايرن ميونيخ الألماني بنتيجة (2-8)، الجمعة الماضية، أسوأ خسارة في تاريخ البلاوغرانا منذ ثمانية عقود، وتسببت في كمّ هائل من السخرية من النادي، خصوصاً من قبل مشجعي الغريم ريال مدريد، وكمّ أكثر من الغضب والسخط من قبل مشجعي النادي، ومنذ ذلك الحين، الأخبار تتوارد عن أبرز الأسماء المرشحة لخلافة سيتين؛ والصحف تتكهن بالأوفر حظاً من بين تلك الأسماء.

بلغة الهزيمة، تحدثت وسائل الإعلام من جديد عن الهدف القديم، ماوريسيو بوكيتينو، مدرب توتنهام السابق، باعتباره «الهدف الأول» لتدريب برشلونة، بحسب صحيفة «صن» البريطانية، بعد لقاء جمع المدرب الأرجنتيني برئيس النادي جوسيب بارتوميو، قبل أيام قليلة من الخسارة التاريخيّة. وذكرت صحيفة «سبورت» الإسبانية، أنه كان على اتصال دائم مع إدارة النادي منذ شهر كانون الثاني/ يناير الماضي، وفق صحيفة «سبورت» الإسبانية، هذا برغم تصريح الأرجنتيني الشهير الذي كان لاعباً ومدرباً لإسبانيول، بأنه «يفضل أن يعمل في مزرعة» على أن يدرب غريم ناديه السابق في المدينة.

في الأثناء، كان كومان الأقل حظاً لدى وكلاء شركة المراهنات البريطانية «لادبروكس»، في تدريب نادي برشلونة، بعد بوكيتينو الذي كان على رأس القائمة، ولاعب النادي السابق ومدرب السد القطري تشافي هيرنانديز؛ ومناصفة مع مدرب ليدز يونايتيد الإنكليزي مارسيلو بيلسا؛ وأكثر حظاً فقط من مدرب المنتخب البلجيكي روبيرتو مارتينز. بالإضافة إلى أسماء أخرى لم تشملها المراهنات مثل مدرب اليوفي السابق ماسيميليانو اليغري، المرغوب منذ فترة طويلة لتدريب النادي، ومدير الأكاديمية باتريك كلايفرت، الذي كان مرشحاً لخلافة سيتين بعد خسارة الدوري.

جاء وصول كومان الذي كان ينبغي أن يقود منتخب بلاده في نهائيات أمم أوروبا التي تأجلت إلى العام القادم، بفضل بند في عقده مع الاتحاد الهولندي لكرة القدم يسمح له بالرحيل عن منتخب «الطواحين» في حال وصول عرض من برشلونة، بشكل خاص، ما جعله خياراً أسهل وأسرع مقارنة بالأخرى، لكنه خيار ينطوي أيضاً على العديد من المسائل التاريخيّة والنوستالجيّة مع لاعب البلوغرانا السابق.

ينتظر من كومان الكثير في برشلونة (أ ف ب)

الكرة الشاملة

كان رينوس ميشيلز أول مدرب هولندي يقود برشلونة، بعد فوزه مباشرة بكأس الأندية الأوروبية البطلة مع أياكس، في عام 1971. جاء ميشيلز وجلب معه فلسفة الكرة الشاملة، لكنه لم يتمكّن من إنهاء القطيعة، المستمرة منذ عام 1960 عندما حقق هيلينو هيريرا آخر بطولة دوري، إلّا بعد ضم لاعبه السابق في أياكس، يوهان كرويف، عام 1973. بفضل أول لاعب هولندي، في تاريخ برشلونة، مع أول مدرب هولندي، عاد اللقب الغائب عن خزائن النادي منذ أربعة عشر عاماً.

إنجاز نال عليه كرويف لقب «إل سلفادور»، بمعنى المخلّص، وسيتعزّز بعد عودته إلى تدريب النادي عام 1988. جاء كرويف مدرباً، ووجد أمامه أجواء متوترة وناديا مديونا لم يحقق الدوري سوى مرة واحدة (85-1984) منذ البطولة التي تحققت بفضله قبل عقد ونصف (74-1973)، وقام بدور المنقذ من جديد. خلال ثمان سنوات، طوّر كرويف فلسفة الكرة الشاملة بشكل هجومي، وحقق إحدى عشرة بطولة، من بينها بطولة دوري الأبطال للمرة الأولى في تاريخ النادي (بفضل هدف كومان الحاسم).

لكن إنجازات كرويف لا تتوقف هنا، بل تتعداها إلى إرساء عقلية الفوز، وهوية كروية قائمة على أسلوب التيكي تاكا، والتمرير، والاستحواذ على الكرة، وقبل كل شيء، التواضع من أجل التعلم. هذا إلى جوار، مساهمته في تأسيس أكاديمية «لاماسيا» التي أنتجت أجيالاً من نجوم الفريق الأول منذ تسعينات القرن الماضي.

على نفس منوال ميشيلز وكرويف، جاء لويس فان غال من أياكس لتدريب برشلونة عام 1997، حاملاً معه لقب دوري الأبطال، الذي حققه قبل عامين بفضل مجموعة أغلبها في بداية العشرينات من عمرها. في موسمه الأول، جلب فان غال لاعبين هولنديين، ميشيل ريزيغر وروود هيسب، لكن تحقيقه لثلاثة ألقاب في موسه الأول، شرّع الباب على مصراعيه لقدوم ستة هولنديين آخرين، أبرزهم كلايفرت وفرانك دي بور، حتى أصبحت التشكيلة الأساسية تعتمد عليهم أكثر من الإسبان.

رغم تحقيقه الدوري مجدداً في الموسم الثاني، فإنّ بوادر أزمة بدأت في غرف تبديل الملابس، ودخل فان غال موسمه الثالث بصدام مع وسائل الإعلام، وتعرض لانتقادات كثيرة، تدور بشكل خاص حول تازم علاقته بالنجم البرازيلي ريفالدو، الذي لم يكن راضياً على إشراكه كجناح أيسر. وانتهى الأمر إلى إقالته نهاية الموسم.

يروي نجم المنتخب الفرنسي وبطل كأس العالم 1998، مانويل بوتي، الذي جاء إلى برشلونة بعد رحيل فان غال، أنه كان ضحية العنصرية في الحرب الدائرة بين الكتالونيين والهولنديين في غرف تبديل الملابس، ما تسبب في رحيله إلى تشلسي بعد عام واحد فقط في الكامب نو.

بعد فان غال، عاش برشلونة فترة صعبة، طوال ثلاث سنوات، بما فيها عودة فان غال في صيف 2002، قبل أن يستقيل منتصف الموسم. لكن في العام التالي، مع فوز خوان لابورتا برئاسة النادي، جاء هولندي آخر لتدريب النادي: فرانك ريكارد. مدرب هولندي شاب، تدرب بدوره تحت قيادة ميشيلز وكرويف وفان غال في المنتخب الهولندي ونادي أياكس، وليس في رصيده سوى هبوط نادي سبارتا روتردام الهولندي إلى الدرجة الثانية! لكن نجم ميدان السابق، سيُرسي فلسفة

جديدة قائمة على المتعة، ويحقق دوري الأبطال للمرة الثانية في تاريخ النادي.

منذ أول مدرب هولندي درب برشلونة، كانت كل البطولات المحلية (دوري الأبطال) تأتي عبر المدربين الهولنديين، باستثناء بطولة 1985 مع المدرب الإنكليزي تيري فينابلز. لكن كل شيء تغير عام 2008 بعد تعيين بيب غواردیولا؛ أول مدرب إسباني يحقق الدوري منذ عام 1945، وأول مدرب إسباني يحقق بطولة الدوري مرتين على التوالي، وأول مدرب إسباني يفوز بدوري الأبطال، وحطم رقم كرويف الأسطوري (إحدى عشرة بطولة)، بتحقيقه أربع عشرة بطولة من أصل تسع عشرة ممكنة، في ظرف أربع سنوات فقط.

عودة «بطل ويمبلي» للمرة الثالثة

تعين كومان يمثل انتهاء هذه القطيعة مع الهولنديين منذ عهد غواردیولا. كان «رامبو» مساعداً لمواطنه لويس فان غال، بين عامي 1998 و1999، في تدريب نادي برشلونة. وقبل ذلك، كان لاعباً، على مدار ست سنوات في «فريق الأحلام»، بداية تسعينات القرن الماضي، عندما جلبه مواطنه كرويف عام 1989، وحققوا معاً أربع بطولات دوري متتالية (94-1990). مع برشلونة، عُرف كومان بكثرة أهدافه (67 هدفاً في 192 مباراة) بالنسبة إلى مدافع متأخر (ليبرو)، أشهرها هدفه الصاروخي من ضربة حرة في الوقت بدل الضائع ضد سامبدوريا، في نهائي آخر نسخة من المسمّى القديم لدوري الأبطال (كاس الأندية الأوروبية البطلة) عام 1992، في استاد ويمبلي.

تجري العادة، أن تلجأ الأندية في نكساتها إلى لاعبيها السابقين، مثلما حدث مؤخراً عندما عيّن اليوفي أندريا بيرلو (وانتونيو كونتي في وقت) مدرباً للفريق. وبنفس المبدأ، هناك اليوم، زين الدين زيدان في ريال مدريد، دييغو سيميوني في أتلتيكو مدريد، فرانك لامبارد في تشلسي، أولي غونار سولشيار في مانشستر يونايتد، سيموني إينزاغي في لاتسيو، وإلخ. وبرشلونة ليس استثناء من هذه القاعدة، بل يعرف جيداً كيف صنع المجد مع لاعبه السابق غواردیولا الذي كان معدوم الخبرة التدريبية، ولم يكن في سجله سوى عام واحد فقط في تدريب الفريق الثاني. واليوم، يعيّن هنريك لارسون، الرجل الذي يغير مسار نهائي باريس عام 2006 ضد أرسنال الإنكليزي، مساعداً لـ«بطل ويمبلي»، بعد أن تلاشت الحلول الإسبانية.

عودة كومان مزيج من التاريخ الهولندي الطويل في برشلونة، بدءاً من الحنين إلى الحقب الهولنديّة، والكرة الشاملة بمعناها الهولندي، خصوصاً أنه واحد من تلاميذ كرويف، وصولاً إلى الإيمان بفكرة المنقذ التي كانت مرتبطة بكرويف لاعباً ومدرباً. يبدو خياراً جيداً لهذه المرحلة، فمن جهة هو مدرب قنوع ويتكيّف مع ما لديه من لاعبين ويعمل على تنشئة المواهب، ومن جهة أخرى صاحب خبرة طويلة، وفي نفس الوقت متعطش للألقاب، على غرار ريكارد، حيث لم يحقّق أي بطولة منذ أكثر من عقد من الزمان، كان آخرها درع يوهان كرويف (كاس السوبر الهولندي) عام 2009 مع نادي الكمار.

كانت بداية كومان التدريبية مُبهرة، عام 2002، عندما حقق ثلاث بطولات مع أياكس في أقل من عام، قبل أن يحقق الدوري مرة ثانية بعد موسمين، ومرة ثالثة مع أندهوفن عام 2007. لكن تجاربه الخارجية اقتصرت على تحقيق السوبر البرتغالي مع بنفيكا (2005)، وكاس ملك إسبانيا مع فالنسيا (2008)، الذي يعتبر أكبر إنجاز في مسيرته، رغم أنه كاد يكلف «الخفافيش» الهبوط إلى الدرجة الثانية.

مع هذا، لا يُلام كومان على عدم تحقيقه أي ألقاب مع ناديَي إيفرتون وساوثهامتون الإنكليزيين، بل على العكس يعتبر وصوله سادساً مع الأخير إنجاز على نطاق واسع، كما تُعتبر فترة تدريبه لفينورد الهولندي هي ما وضع النادي على سكة اللقب الذي تحقق على يد سلف سلفه، جيوفاني فان برونكهورست، بعد ثمانية عشر عاماً من غيابه عن خزائن النادي. لكن كل هذه الحجج والأعذار لن تكون مقبولة عند برشلونة، جمهوراً وإدارة، الذي لا يعرف سوى لغة الألقاب، المقرونة بالمتعة والإقناع.

> لا يُلام كومان على عدم تحقيقه أي ألقاب مع ناديَي إيفرتون وساوثهامتون الإنكليزيين
>
> كان كومان الأقل حظاً لدى وكلاء شركة المراهنات البريطانية «لادبروكس» للوصول إلى كاتالونيا

يتسلم كومان تدريب برشلونة، وبين أفراد كتيبته الموهبة الهولندية الشابة فرانكي دي يونغ، الذي كلف النادي 75 مليون يورو الصيف الماضي، وفي ظل رحيل محتمل لعدد كبير من نجوم الفريق، بما في ذلك لويس سواريز وجيرارد بيكيه وسيرجيو بوسكويتس، يضع المدرب الجديد لاعب وسط أياكس دوني فان دي بيك على رأس أولوياته، من أجل تدعيم خط الوسط الذي سيتغير بشكل جذري، كما يدور الكلام أيضاً عن جناح ليون ميمفيس ديباي، لتدعيم التشكيلة التي تحتاج إلى عدد من المواهب الهولنديّة لتكتمل الصورة.

صورة هولندية، نمت منذ العام الماضي، بعد ضم دي يونغ وتعيين كلايفرت في النادي، وتعززت اليوم مع وصول كومان، في انتظار، على الأقل، نجم هولندي آخر سينضم إلى التشكيلة. والمطلوب عودة الانتصارات وإنقاذ النادي، على طريقة كرويف، وضمان فوز الرئيس الحالي بارتوميو في انتخابات رئاسة النادي في الصيف المقبل، أمام مجموعة من المرشحين يفضلون خيار تشافي على رأس الفريق، بدلاً من كومان الذي رفضه 70% من جماهير برشلونة في استفتاء أجرته صحيفة «موندو ديبورتيفو» الكتالونية الأسبوع الماضي.

حول العالم

عودة الحياة إلى الكرة الصفراء

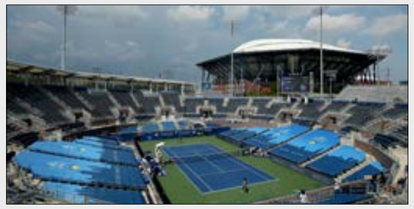

بعد توقف منذ آذار/ مارس، عاد محترفو كرة المضرب إلى الملاعب وسط ظروف غير مسبوقة من أجل خوض دورة سينسيناتي الألف نقطة للماسترز، وذلك استعداداً لبطولة الولايات المتحدة المفتوحة التي اعتادت أن تكون ختام البطولات الأربع الكبرى، لكنها ستكون الثانية هذا الموسم بسبب تداعيات فيروس كورونا.

والظروف الاستثنائية التي فرضها تفشي فيروس كورونا المستجد، أدت لنقل دورة سينسيناتي إلى نيويورك من أجل استضافة المحترفين والمحترفات (إحدى دورات البريمير الإلزامية) داخل «فقاعة» صحية واحدة في فلاشينغ ميدوز.

وبمباريات خلف أبواب موصدة، مع جامعي كرات وطواقم فنية بكمامات واقية، غياب المصافحة بين اللاعبين واللاعبات المضطرين بأنفسهم للإتيان بالمناشف لمسح عرقهم، وغياب لحكام الخط، هذه هي أجواء كرة المضرب في زمن الجائحة.

وتشكل سينسيناتي أولى دورات المحترفين منذ التوقف الذي فرضه «كوفيد-19» في آذار/ مارس، في حين عاودت المحترفات نشاطهن في أوائل الشهر الحالي عبر دورة باليرمو.

وترتدي دورة سينسيناتي أهمية مضاعفة، ليس لأنها تشكل وحسب تحضيراً لبطولة فلاشينغ ميدوز المقررة بين 31 آب/ أغسطس و13 أيلول/ سبتمبر، بل لأنها ستعطي القيمين على اللعبة فكرة واضحة حول كيفية إدارة الأمور في بيئة آمنة وصحية.

بالنسبة إلى البريطاني أندي موراي الذي حقق عودة ناجحة الى الملاعب بعد غياب لتسعة أشهر من خلال الفوز بصعوبة على الأميركي فرانسيس تيافو 7-6 (8-6) و3-6 و6-1، «ليست هناك أجواء فعلية، وبالتالي فالوضع صعب بعض الشيء».

وعاود موراي، الفائز بدورة سينسيناتي عامي 2008 و2011 والذي يلتقي في الدور الثاني الألماني الكسندر زفيريف المصنف خامساً، نشاطه بعد عمليتين جراحيتين في الورك في كانون الثاني/ يناير 2018 ثم في كانون الثاني/ يناير 2019، قبل أن تمنعه كدمة في عظمة الحوض من المشاركة في بداية موسم 2020.

ولم يكن موقف الكندي فيليكس أوجيه-آلياسيم الذي فاز على الجورجي نيكولوز باسيلاشفيلي 6-4 و6-1 في الدور الأول، مختلفاً عن موراي إذ قال «ألا يكون هناك أي ضجيج خلال المباراة، فهذا الأمر كان غريبا حقاً».

وبدورها رأت البيلاروسية فيكتوريا أزارنكا، الفائزة على الكرواتية دونا فيكيتش 6-2 و6-3، أن الجمهور «يخلق الأجواء. أحب هذه الطاقة التي أشعر أنه بإمكاننا الاستفادة منها. في بعض الأحيان يكون الملعب (المدرجات) بأكمله ضدك، لكنك تأخذ الطاقة منه أيضاً».

جرعة أوكسيجين لميلووكي باكس ولوس أنجلوس ليكرز

استعاد ميلووكي باكس ولوس أنجلوس ليكرز زمام المبادرة، وذلك بتقدمهما على كل من أورلاندو ماجيك وبورتلاند ترايل بلايزرز 2-1 في الدور الأول من «بلاي أوف» دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين الذي يستكمل منافساته في مجمع وورلد ديزني في أورلاندو بولاية فلوريدا، بسبب تداعيات فيروس كورونا.

وبعد أن استهل الأدوار الإقصائية بخسارته مباراته الأولى من أصل سبع ممكنة ضد أورلاندو بنتيجة كبيرة 100-122، نجح ميلووكي في العودة والتقدم على منافسه 2-1 بعد أن حسم المباراة الثانية 111-96 ثم الثالثة 121-107 بفضل تألق نجمه اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو.

وحذا ليكرز حذو باكس وتقدم على بورتلاند ترايل بلايزرز 2-1 بعد أن كان متخلفاً بخسارته المباراة الأولى في هذه السلسلة التي تجمع بين متصدر المنطقة الغربية وصاحب المركز الثامن الأخير المؤهل إلى الـ«بلاي أوف».

وحسم ليكرز المباراة الثالثة 116-108 بفضل تألق الثنائي ليبرون جيمس وأنتوني ديفيس، إذ سجل الأول 38 نقطة مع 12 متابعة و8 تمريرات حاسمة، والثاني 29 نقطة، بينها 23 في الشوط الثاني، إضافة الى 11 متابعة و8 تمريرات حاسمة. وأصبح ميامي هيت على بعد فوز واحد من بلوغ الدور الثاني لـ«بلاي أوف» المنطقة الشرقية لأول مرة منذ موسم 2015-2016، وذلك بعد أن تقدم على إنديانا بيسرز 3-0 بالفوز عليه 124-115.

ويدين هيت بالفوز الى الأداء الجماعي حيث وصل أربعة من لاعبيه الى العشرين نقطة أو أكثر، وهم جيمي باتلر (27 مع 8 متابعات) والسلوفيني غوران دراغيتش (24) وبام أديبايو (22 مع 11 متابعة و5 تمريرات حاسمة) وتايلر هيرو (20)، فيما ساهم دانكن روبنسون وجاي كراوردر بـ15 و11 نقطة توالياً.

من جهته، عاد أوكلاهوما سيتي ثاندر (الصورة) بقوة في سلسلته مع هيوستن روكتس بتقليصه الفارق 2-1 لفوزه بالمباراة الثالثة 119-107 بعد شوط إضافي هيمن عليه تماماً بتسجيله النقاط الـ12 الأولى، مستفيداً من خروج نجمه السابق جيمس هاردن بالأخطاء الستة بعد 53 ثانية فقط على انطلاقه.

الحدث

بعد مضيّ ستّة أشهر على دعوته، لا يزال جنرال السودان، عبد الفتاح البرهان، ينتظر ضوءاً أخضر يأتيه من واشنطن لزيارة البيت الأبيض. وربّما، إذا ما تسنّى له، التقاط صورة إلى جوار ترامب قبل موعد الانتخابات الأميركية. زيارةٌ لا تزال دونها شروطٌ يبدو أن موعد استيفائها قد حان. وهو ما يفسّر شموك الخرطوم ضمن جولة بومبيو الآتي إلى المنطقة لتسريع عجلة التطبيع، كتمهيدٍ محتمل لفكّ عزلة السودان دولياً

السودان الجديد في الحضن الأميركي: فكّ العزلة مقابل التطبيع

ضمن جولةٍ إقليمية تنطلق من إسرائيل اليوم، يتوقّف وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في السودان، حيث يُتوقّع أن يصوّب بعض الالتباسات الحاصلة لجهة «حتميّة» تطبيع العلاقات بين الخرطوم وتل أبيب. زيارةٌ يتساوق مسارها مع ثلاث آخريات (إسرائيل، الإمارات، البحرين)، مخصّصة، وفق ما هو مُعلَن، للنظر في إمكانيّة توسيع دائرة «السلام» لتشمل عواصم عربية إضافية تعتزم السير على خطى أبو ظبي، ومن بينها الخرطوم، السائرة في اتجاه تطبيع كامل للعلاقات مع واشنطن، وكلّ ما يأتي تحت هذا البند، طمعاً بمكاسب سياسية واقتصادية وأمنية، يعتقد السودان أنه سيجنيها يومَ يُرفع اسمه من القائمة الأميركية لـ«الدول الراعية للإرهاب».

فتحت زيارة رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، لواشنطن نهاية العام الماضي، فصلاً جديداً من فصول العلاقات السودانية - الأميركية، تجلّت بوادره في إعلان وزير الخارجية الأميركي، آنذاك، قرب التطبيع الدبلوماسي بين البلدين بعد قطيعة دامت 23 عاماً. الزيارة التي مثّلت أول مؤشر على طريق التطبيع الشامل، وعُدّت بمثابة «خطوة تاريخية»، تبعتها دعوة رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان، في شباط/ فبراير الماضي، لزيارة البيت الأبيض. دعوة لا يزال هذا الأخير ينتظر الضوء الأخضر لتلبيتها، وإن كان قد مهّد لها بفتح قنوات مع إسرائيل عقب لقائه رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، في الشهر ذاته، وكذا موافقته على تسليم عمر البشير إلى «المحكمة الجنائية الدولية» لارتكابه «جرائم حرب» في إقليم دارفور. كلّ هذا التزلّف الذي مارسته الطغمة العسكرية الماسكة بالحكم، كان - وما زال - يسعى جنرال السودان من ورائه إلى رفع اسم بلاده من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، والمدرَج عليها منذ عام 1993، بدعوى استضافته زعيم تنظيم «القاعدة» الراحل أسامة بن لادن. عن ذلك، تحدّث حمدوك، أول من أمس، لافتاً إلى أن بلاده قطعت خطوات كبيرة في طريقها إلى إزالة اسمها من القائمة «ما يسمح بخلق البيئة الملائمة لإصلاح الاقتصاد والاستفادة من إمكانيات البلاد والاستثمار فيها من دون قيود»، مجدّداً استعداد حكومته لـ«التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تسهيل مثول المتهمين في ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية (...) ضدّ أبناء شعبنا». منذ الانقلاب على البشير في نيسان/ أبريل 2019، شهدت العلاقات بين الخرطوم وواشنطن تحوّلاً جذرياً هندس سياساته مسؤولو إدارة بارك أوباما، ليستمرّ النهج على ما هو عليه في ظلّ الإدارة الحالية، بعد عقود من عزل السودان ومحاصرته. وفي إطار استيفاء الشروط الأميركية، رُفعت العقوبات الاقتصادية عن هذا البلد جزئياً في عام 2017، وتعهّدت إدارة ترامب بـ«التفكير» في مسألة رفع اسمه من قوائم الإرهاب الأميركية.

زيارة المسؤول الأميركي لا تنفصل عن هذا السياق؛ إذ يفيد البيان الصادر عن وزارة الخارجية بأن بومبيو، بعد زيارته إسرائيل واجتماعه مع نتنياهو لمناقشة عدد من القضايا الإقليمية المهمّة، سينتقل مباشرةً إلى السودان، للقاء كلّ من رئيس الحكومة ورئيس «المجلس السيادي»، والتعبير عن «دعمه تعميق العلاقات الإسرائيلية - السودانية». وعلى رغم المؤشرات الدالّة على سلوك السودان الطريق إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما

> سينقل بومبيو إلى المسؤولين في الخرطوم دعمه تعميق العلاقات الإسرائيلية - السودانية

برز جلياً في تصريحات الناطق السابق باسم الخارجية السودانية، حيدر البدوي، بعد ستة أشهر من لقاء البرهان - نتنياهو في أوغندا، لا تزال الخرطوم تحاذر خطوة من هذا النوع، وخصوصاً في ظلّ رفض طيف واسع من السودانيين تطبيع العلاقات. يبقى أكيداً أن الإدارة الأميركية ستضغط في اتجاه اعتراف السودان بإسرائيل، في مقابل إزالة اسمه من قائمة الإرهاب، والمساهمة في حلّ مسألة الديون الخارجية المتراكمة على هذا البلد، الذي تخوض حكومته الانتقالية محادثات شاقة لإقناع الأطراف الدائنين بتخفيف أعباء الديون الأجنبية البالغة 62 مليار دولار، لكن احتمال رفع العقوبات، في حال تطبيع السودان علاقاته مع إسرائيل، لا يزال أمراً مستبعداً، ولا سيّما أن العقوبات مرتبطة بالكونغرس، وليس بالإدارة.

(الأخبار)

ينظر بومبيو في إمكانية توسيع دائرة «السلام» لتشمل دولاً عربية أخرى (أ ف ب)

سخطٌ داخلي على الطغمة الحاكمة: لا خير من العدو

يبدو أن الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان ماضية قُدُماً في مشروع تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فيما يبدو الفريق المدني منقسماً ومتلكّئاً وعاجزاً عن إيقاف هذه العجلة. وإذ يجري التسويق لكون التطبيع سيعود بفوائد جمّة على البلاد، يجزم مراقبون ومحلّلون بأن السودانيين لن يربحوا شيئاً منه، وما مصير المُوقّعة «اتفاق سلام» عنهم ببعيدة

الخرطوم - **مي علي**

على الرغم من نفي وزارة الخارجية السودانية علمها بوجود مفاوضات مع إسرائيل تمهيداً لتطبيع العلاقات بين الخرطوم وتل أبيب، تتكاثر التسريبات المؤكّدة حصول مفاوضات من ذلك النوع. وكان المتحدّث السابق باسم الوزارة، حيدر البدوي، أثار بتصريحاته الداعية إلى التطبيع ردود فعل واسعة داخل السودان وخارجه، فيما سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى تلقّف تلك التصريحات بالحديث عن «الفوائد» التي سيجنيها الطرفان من جعل علاقاتهما عادية، قبل أن يتدخّل وزير الخارجية السوداني المكلّف، عمر قمر الدين إسماعيل، وينفي صحة تصريحات البدوي ويعفيه من منصبه.

وإذ برز المتحدّث المقال، الذي تشير تصريحاته وكتاباته في عدد من الوسائط إلى وجود اتصالات مستمرّة بين الخرطوم وتل أبيب، ما أقدم عليه أخيراً، بأنه نوع من الشفافية أراد من خلاله إعلام الشعب بما تقوم به حكومته، وأيضاً إيصال رسالة احتجاج على تغييب وزارة الخارجية من قِبَل مجلس السيادة عن هذا الملف الحسّاس، وفق قوله، لم يستبعد محلّلون أن يكون هو نفسه حلقة الوصل الجديدة مع الكيان الإسرائيلي، بعد وفاة الناشطة نجوى قدح الدم، مهندسة اللقاء بين رئيس «مجلس السيادة» عبد الفتاح البرهان ونتنياهو، مطلع العام الجاري. كما لم يستبعدوا وجود اتفاق بين البرهان والبدوي على التصريحات السودانية الأخيرة في شأن التطبيع. هذا ما يذهب إليه المحلّل السياسي، حاج حمد، لافتاً إلى أن «القطاع المدني كلّه لا يعلم بما يجري في هذا الإطار». ويُبيّن حمد، في حديث إلى «الأخبار»، أن الإسرائيليين كانوا ولا يزالون، في محاولتهم النفاذ إلى الواقع السوداني، يطرقون باب الأجهزة الأمنية والجيش، موضحاً أن «هذه الأجهزة كانت تربطها، في إطار الحرب على الإرهاب، علاقات مع السي آي إيه، وبالضرورة مع الموساد، فهناك اتفاقية لتبادل المعلومات مع الموساد»، مضيفاً أن «مدخلات التصنيع الحربي يتمّ إدخالها عن طريق شركات في الإمارات يمتلكها جهاز الموساد». ويتابع أن «البرهان، الذي يُعدّ امتداداً للعسكر، أخرج - بلقائه مع نتنياهو - إلى العلن ما كان يتمّ في الخفاء في العهد السابق على أيدي رؤساء الأجهزة الأمنية كصلاح قوش ومحمد عطا، وهو أراد بذلك فرض سياسة الأمر الواقع». ويعيب حمد على النخبة السياسة تعاملها مع خطوة البرهان باستخفاف، «وكأنها تصرّف فردي»، مؤكّداً أن «السودان لن يجني شيئاً من التطبيع مع إسرائيل» التي «لا تُوزّع الهبات على المطبّعين، وإلّا لكانت مصر أوّل المستفيدين».

وفي الاتجاه نفسه، يجزم الأمين السياسي لـ«حزب المؤتمر الشعبي»، إدريس سليمان، في تصريح إلى «الأخبار»، بأن «السودان لن يستفيد من التطبيع مع إسرائيل شيئاً، بل سيخسر كلّ شيء؛ سيخسر مواقفه التاريخية والأخلاقية ولن يكسب شيئاً»، مُنبّهاً إلى أن «الكيان الصهيوني ياخذ ولا يعطي، وإسرائيل لن تُغيّر استراتيجيتها لأن أحداً ما طبّع معها، إسرائيل استراتيجيتها الأساسية إضعاف العالم العربي وتقسيمه، والسودان يُعتبر من الأولويات لديها في هذا الإطار». ويعتبر سليمان أنه «عوضاً عن ضرب السودان من الخارج، الآن يراد بدعاوى التطبيع ضرب القلعة من الداخل، لأن السودان بلد كبير ويمتلك موارد كبيرة، وفي حال أصبح دولة قوية سيؤثر في موازين القوى في المنطقة، وهو ما تخشاه إسرائيل». ويخشد بالتشديد على «أننا» ضدّ التطبيع وضدّ أيّ اتفاق مع الكيان الصهيوني»، وأن هذه الدعوات «تناقض طبائع الشعب السوداني ومواقفه».

> أعلن العديد من الأحزاب رفضه أيّ تطبيع أو تقارب مع إسرائيل

وفيما أعلن «الحزب الشيوعي السوداني» رفضه أيّ تطبيع للعلاقات بين السودان وإسرائيل، ووقوفه مع حقّ الشعب الفلسطيني، أصدر حزبا «البعث» و«المؤتمر الشعبي» بياناً مشتركاً رفضا فيه «بشدّة أيّ محاولات للتقارب أو التطبيع مع الكيان الصهيوني المغتصب». من جهته، اعتبر «حزب الأمة القومي» أن من غير المقبول طرح قضية التطبيع من قِبَل الحكومة الانتقالية، على اعتبار أن «بتّ المسائل الوطنية الخلافية من اختصاص الحكومات الوطنية المنتخبة»، وأن «أيّ علاقة مع إسرائيل في ظلّ عدم استرداد الأراضي العربية المحتلة وفق تسوية مقبولة لا مبرّر لها». ويعبّر موقف «الأمّة القومي» عن رأي شريحة سياسية لا يبدو أنها ترفض أصل التطبيع، بقدر ما تعتقد أن طرحه بغياب مجلس تشريعي - هو المُخوّل بتّه - أمر غير مقبول. وعليه، لا تمانع هذه الشريحة، إلى حين تشكيل المجلس التشريعي، أن تتعاطى الحكومة الانتقالية مع التحرّكات الإقليمية في هذا الإطار، من دون أن تتّخذ قراراً. وإلى أبعد من ذلك يذهب بعض الأوساط بالحديث عن أن «من حق السودان البحث عن مصالحه بعيداً من أيّ اصطفاف عربي»، في حين يظهر أن ثمّة شريحة ثالثة تتعامل مع الأمر بلا مبالاة، متذرّعة بالأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تُمسك بخناق المواطن ولا تترك له فرصة للتفكير في قضايا أبعد من لقمة عيشه، بل هي تدّعي أن التطبيع ربّما يمثل «طوق نجاة» من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

تقرير

إسرائيل أمام موعد حاسم غداً: نحو تسوية تبعد شبح الانتخابات؟

علي حيدر

مع اقتراب الموعد القانوني المرتقب غداً، إمّا لسنّ قانون الميزانية العامة، وإمّا لحلّ «الكنيست الـ23» وسقوط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة هي الرابعة خلال 18 شهراً، قدّم رئيس لجنة الأمن والخارجية في «الكنيست» تسفيكا هاوزر، يوم السبت، مقترحاً لتسوية أزمة الميزانية التي تعصف بالائتلاف الحكومي الراهن، في محاولة لتلافي السيناريو الثاني؛ إذ ينصّ القانون على أنه في حال عدم المصادقة على الميزانية العامة خلال 100 يوم من تأليف الحكومة، فإن «الكنيست» يحلّ نفسه تلقائياً، لتتمّ الدعوة إلى انتخابات مبكرة. وفي ردود فعل أولية، لاقى مقترح هاوزر ترحيباً من حزب «الليكود» ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فيما أعلن رئيس حزب «كاحول لافان» بيني غانتس أنه يدرس «بإيجابية». ويدعو المقترح، الحكومة، إلى أن تصادق على المشروع الذي كانت الهيئة العامة لـ«الكنيست» مرّرته الإثنين الماضي بالقراءة الأولى، والقاضي بتأجيل إقرار الميزانية لمدّة 100 يوم (دون ذلك، تنبغي المصادقة على المشروع في «الكنيست»، بالقراءتين الثانية والثالثة، حتى يصبح نافذاً). ومنذ بداية هذه السنة، تُدار إسرائيل من دون ميزانية عامة مصادق عليها، علماً بأنه قبل ذلك كانت تتمّ إدارة الدولة على أساس آخر ميزانية تمّ التصديق عليها في العام 2017... وأدّى التأخير في إقرار الميزانية إلى التخلّف عن سداد ما يراوح بين 15 و20 مليار شيكل، وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه، ستكون هناك حاجة إلى عمليات تقليص إضافية تُقدّر بحوالى ثلاثة مليارات شهرياً حتى أواخر العام الحالي. مع ذلك، يصرّ نتنياهو على الانقلاب على الاتفاق الائتلافي، والمطالبة بالتصديق على ميزانية لعام واحد. والسبب أنه يريد المحافظة على ورقة حلّ الحكومة في العام 2021، لمنع غانتس من تولّي رئاسة الحكومة وفق ما ينصّ عليه الاتفاق، وبما يحفظ مكانته كرئيس حكومة في الفترة الانتقالية، وإلا فسيكون مضطراً إلى الوفاء بوعد المناوبة الذي قطعه لغانتس.

وسط هذا الكباش، يتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن الدفع نحو انتخابات مبكرة، واللافت أن كلّاً منهما يحاول تقديم مبرّرات موضوعية لموقفه. إذ سبق أن أشار نتنياهو، قبل أيام، خلال جلسة عقدها «الليكود»، إلى أنه «في ضوء الوضع الأمني وتفشّي كورونا، إسرائيل لا تريد انتخابات، هي تريد استقراراً»، فيما شدّد غانتس، أمام كتلته أيضاً (أزرق أبيض)، على أن «إسرائيل بحاجة إلى ميزانية مسؤولة وبعيدة الأجل»، معتبراً أن «الذهاب إلى انتخابات رابعة خلال عام هو إنفاق للمليارات على يافطات ونشرات سياسية، ويعبّر عن عدم مسؤولية وطنية، ويتجاهل إرادة الشعب». هكذا، يبدو واضحاً أن نتنياهو وغانتس يستنفدان هامش المناورة السياسية، في ظلّ حرص متبادل على إظهار التعنّت في المواقف بهدف وضع الآخر بين خيارين: إمّا التنازل والتوصّل إلى صيغة توافقية تخرج الجميع من المأزق أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

يعلم نتنياهو أن الذهاب إلى انتخابات مبكرة قد لا يكون مربحاً له في هذا التوقيت، لكن المصادقة على الميزانية لسنتين ستسلبه في المقابل الورقة الأساسية التي يمكن أن تمثّل مبرّراً لإجراء انتخابات جديدة بعد عام. والجدير ذكره، هنا، أن تحدّيات قضائية وقانونية تنتظر نتنياهو في المدى المنظور، إذ يستعدّ لمواجهة استحقاق بدء محاكمته في كانون الثاني/ يناير المقبل، وقرار المحكمة العليا حول إمكانية مواصلته تأدية مهامه بكامل الصلاحيات خلال محاكمته. وتلك استحقاقات يبدو واضحاً أنها تكمن في خلفيات مواقف رئيس الحكومة، وتكتيكاته التي يستهدف من خلالها المحافظة على منصبه، وتوفير الحصانة التي تحميه من أيّ اجراء لاحق.

في المقابل، يريد غانتس أن يسلب نتنياهو ورقة الميزانية، بعدما أيقن أنه لن يتولّى رئاسة الحكومة بأيّ حال من الأحوال، وبالتالي فَلْتُجَرّ الانتخابات الآن أفضل من أن تجري بتوقيت نتنياهو. أما في حال التوصّل إلى مخرج قانوني يفتح عليه التعديل المقترح من قِبَل هاوزر، وهو أمر مرجّح حتى الآن، فسيتمّ تأجيل استحقاق الميزانية، مع الاستمرار في الكباش السياسي من دون الوصول حدّ إطاحة الحكومة، في هذا الإطار، ومع أن الطرفين عمدا إلى تزخيم سياسة الابتزاز مع اقتراب الموعد الحاسم، إلا أنه يمكن القول إن لديهما أكثر من سلّم للنزول عن شجرة المواقف التي صعدا إليها، بدءاً من كورونا وتفاقم الصعوبات الاقتصادية، وصولاً إلى الوضع الإقليمي.

استراحة

كلمات متقاطعة 3528

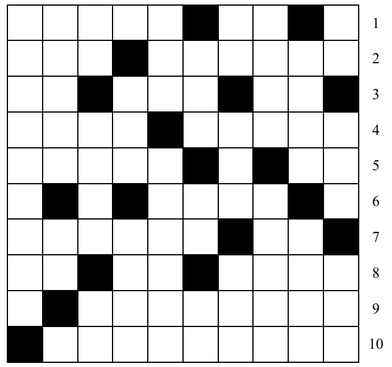

أفقيا

1- مدينة إيرانية – الغزال الأبيض – 2- أهمّ منفذ بحري في ألمانيا على بحر البلطيق – تراب الذهب – 3- سقي المزروعات – أحرف متشابهة – حفر البئر – 4- معركة إنتصر فيها الإسكندر المقدوني على داريوس الثالث – نهر في سوريا – 5- خاصم أشدّ الخصومة – مشارك في مؤسسة – 6- شاعر أموي – 7- أغلظ أوتار العود – علم ومعرفة بالأجنبية – 8- قبيلة عربية – ورك – عاصفة بحرية – 9- أميرة رومانية حفيدة أوغسطس ووالدة الأمبراطور كاليغولا – 10- من أبطال حكايات ألف ليلة وليلة صاحب السراج السحري

عمودياً

1- نثر الملح – أكبر سلسلة جبال في أوروبا – قعر البئر – 2- شريان الدم – من الحبوب – 3- رجل دين – من الأحياء العراقية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة – 4- اتصل به بقرابة – في آلة العود – أمر يصح أن يُعلم ويُخبر عنه – 5- خان وخدع – نعم بالأجنبية – منخفض بالأجنبية – 6- لمسّ الطعام – ما تلبسه الطالبات في المدارس – 7- إرتدى ثيابه – حبّ الرمان – 8- خنزير برّي – ماركة ساعات عالمية شهيرة – للتفسير – 9- خلاف يُسخِنه – حرف نصب – 10- مدينة مصرية شهدت معارك بين الألمان والإنكليز خلال الحرب العالمية الثانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البرازيل – 2- امستردام – 3- بارا – فو – لن – 4- رابله – مرآة – 5- إد – قن – 6- هي – دركي – فا – 7- أندريا – مال – 8- طالع – 9- سريلنكا – ين – 10- باب المندب

عمودياً

1- أوبرا هاوس – 2- ياسين – رب – 3- باربي – دنيا – 4- رمال – در – لب – 5- اس – هاريانا – 6- ز ت ف – دكا – كل – 7- بروم – طام – 8- لد – رق – ما – 9- الأنفاليد – 10- سُمنة – العنب

sudoku 3528

	2	4				6	7	8
6	5			4				
	1		3	6				
			7		6	5		
7				8		4		9
			4		9			
				2	8		3	
				5			1	6
9	4	6				8	5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

3527

3	7	6	9	1	8	5	2	4
2	1	4	5	3	6	9	8	7
8	5	9	4	7	2	6	1	3
5	3	2	1	9	4	7	6	8
6	4	7	8	2	5	1	3	9
9	8	1	3	6	7	4	5	2
1	9	8	6	4	3	2	7	5
4	2	3	7	5	1	8	9	6
7	6	5	2	8	9	3	4	1

مشاهير 3528

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي وقاص فلسطيني انخرط في صفوف المقاومة واستلم عدة مناصب. عمل نائباً لرئيس تحرير مجلة الكاتب الفلسطيني الصادرة في بيروت. من مؤلفاته الروائية « العشاق »

5+11+7+9+4 = جزيرة سورية ■ 5+2+3+6+1 = جمع شبر ■ 8+4+10 = غناء وترنيم

حله الشبكة العاطية: **كريستوفر روس**

إعداد
نعوم مسعود

العالم
تقرير

مالي... انقلاب شكلي يَفلُش فوضى «الناتو»

في تكرار يكاد يكون مملاً لأحداث 2012، حرّكت النخبة الحاكمة المتفرنسة في مالي الجيش مجدداً للتضحية بالرئيس وطاقمه كمحاولة أخيرة لاستيعاب موجة السخط الشعبي المتصاعدة. لكن حالة ثوريّة مستجدة في أوساط الماليين قد تكسر قواعد اللعبة هذه المرّة. وتفرض تصعيد نظام وطني قادر على حل المشاكل البنيوية وإنهاء النفوذ الأجنبي وإنقاذ شمال البلاد من الموت الداعشي

لندن – **سعيد محمّد**

الجميع في باماكو كان يعلم بأن أيّام الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كيتا في السلطة كانت في أخرها، ذلك مع توسّع موجة الاحتجاجات الشعبيّة ضد الفساد وسوء الإدارة والفوضى الأمنيّة التي تضرب البلاد (20 مليوناً)، والتي تعاظمت شكلاً وموضوعاً بعد الانتخابات النيابيّة الأخيرة في آذار/مارس الماضي وشابها تزوير صريح وتغييب قسري على أيدي مجهولين لزعيم المعارضة سومايلا سيسيه الذي لا يعرف مصيره إلى الآن.

وبالفعل، واستباقاً لمزيد من التصعيد اليومي ضدّ نظام الرئيس كيتا، المدعوم من فرنسا، والذي كانت أعلنت المعارضة أنه سيستمر طوال الأسبوع لينتهي في تظاهرة رئيسيّة يوم الجمعة 21 آب/أغسطس، تحرّكت النخبة الحاكمة القلقة من فقدان امتيازاتها وأوعزت إلى مجموعة من الجنود والضباط الصغار في قاعدة كاتي العسكريّة الرئيسيّة قرب العاصمة بإعلان التمرّد، ومن ثمّ اعتقال الرئيس ورئيس وزرائه وبعض من كبار كوادره وإجبارهم على الاستقالة.

وقوبلت هذه الأنباء، فور وصولها إلى المحتجين، باحتفالات صاخبة شاركهم فيها الجنود الذين أطلقوا النار في الهواء بكثافة، رغم الصدامات الدامية بين الطرفين خلال الأسابيع الماضية. وقد ظهر الرئيس المعزول لاحقاً عند منتصف ليل الثلاثاء الأربعاء على شاشة التلفزيون الحكومي ليعلن استقالته وحل البرلمان «تجنّباً لإراقة الدماء»، قبل أن يظهر خمسة من العسكر المتمردين غير المعروفين للعموم ليعلنوا عزمهم على تنظيم انتقال سياسي للسلطة إلى المدنيين.

ويبدو هذا الانقلاب الأبيض كأنّه استعادة متجدّدة لنهج النخبة الحاكمة في مالي؛ التضحية بالرؤساء عبر تحريك العسكر سعياً لامتصاص غضب الكتل الشعبية، من دون تنفيذ أي تعديلات جوهرية لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في بنية هيكلية القوّة في البلاد التي تهيمن على نظامها بورجوازية الأقلية العرقية الجنوبية المحكمة التشبيك مع فرنسا (القوة الاستعمارية السابقة، رغم استقلال شكلي في 1960)، إذ إن الرئيس المعزول كيتا، الذي كان انتُخب على رأس السلطة في 2013 وجدّد له في 2018، لم يكن سوى مخرج من حالة تأزم سابقة في 2012 أنهيت بانقلاب عسكري أطاح حكم الرئيس الأسبق أمادو توماني توري، وهو ما حدث كذلك في 1991 عندما أُسقط نظام الرئيس موسى تراوري، الذي كان بدوره تولى الحكم بعد إسقاط أوّل رئيس للبلاد بعد الاستقلال إثر تجربة ماركسيّة مهجنة لم تعمّر طويلاً.

حكومة كيتا النخبوية قدّمت خلال ثماني سنوات في السلطة أداءً باهتاً تسبب في مزيد من الإفقار للأكثرية في بلد موارده الوافرة من المعادن والأحجار الكريمة تسيطر عليها الدوائر الغربيّة، ويعاني من أسوأ موجة إرهاب داعشي الطابع تسرّبت من الحدود الليبيّة شمالاً بعد حرب «الناتو» على نظام العقيد الراحل معمر القذافي في 2011 والفوضى الشاملة التي تفشت في «الجماهيرية» المتفككة. وهي فوضى امتدت عبر منطقة غرب أفريقيا والساحل الأفريقي بمجملها متسببة في اهتزاز أنظمة النيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا والكاميرون، ولا سيّما بعدما تدفقت الأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى أيدي المتطرفين. وقد استفاد الدواعش الأفارقة من حالة عدم الاستقرار السياسي في مالي بالذات إثر انقلاب 2012، كما حال التململ بين قبائل الطوارق، لتوسيع مناطق انتشارهم في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد، مرتكبين في طريقهم مذابح وتقطيع رؤوس وتفجيرات ونخاسة نساء وتجارة عبيد، مستلهمين جرائم إخوانهم في ليبيا وسوريا، فيما تعرّضت القوات المالية لهزائم متتالية بسبب تردد العاصمة في اتخاذ قرارات حاسمة بالمواجهة.

جاهد كيتا وزمرته للبقاء في السلطة بأي صيغة، فوقّعوا في 2015 اتفاقاً للمصالحة مع المجموعات العرقية والإسلامية المتمردة في الشمال، بمن فيها تلك المرتبطة بتنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» في الصحراء الكبرى ISGS، منح سكان تلك المناطق سلطات حكم ذاتي محلي أوسع، من دون أي مساس بالمصالح البنيوية للاقتصاد المنهوب شراكة بين الغرب والنخبة المحلية. لكن تلك التنازلات وتدفّق القوات الأجنبية إلى البلاد (20 ألف جندي، فرنسيين وبريطانيّين وآخرين، تحت راية الأمم المتحدة، كما قوّة أفريقية من مجموعة الساحل G5 التي تمولها وتقودها فرنسا وتضم إلى قوة مالية وحدات من تشاد وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وميليشيات محلية على نسق الصحوات العراقية) لم يجلبا الهدوء، إذ يسقط ما لا يقل عن معدّل 150 شخصاً شهريّاً في أعمال العنف، ويتصاعد الاستياء الشعبي ليشمل قطاعات متزايدة من الطبقة الوسطى، كما يتزايد السخط في أجواء الجيش، ما اضطر كيتا إلى اللجوء إلى التزوير وسيلة وحيدة لضمان التجديد لذاته في انتخابات 2018 الرئاسية، ثم غيّر حكومته بعدما استقال بعض وزرائه احتجاجاً، ولاحقاً أصرّ على إجراء انتخابات نيابية في آذار/مارس رغم تفشي وباء «كورونا»، زوّرت بالكامل لمصلحة النظام.

وعندما تحوّل الاستياء إلى احتجاجات شعبيّة في العاصمة والجنوب، حاولت النخبة الحاكمة السيطرة عليها عبر إطلاق ما سُمّي «حراك 5 يونيو» كمظلّة لتوحيد المعارضة في جسم سياسي يمكن التفاهم معه، وضعت على رأسه رجل دين معتدلاً مرْضي عنه من الغرب (محمّد ديكو) لكن من دون نجاح يذكر، إذ استمرت الجماهير في تصعيد مطالبها رافضة التنازلات المتتابعة التي حصلت عليها قيادة الحراك، لتصل الأمور إلى حد صدام عنيف بين المحتجين والجيش سقط فيه 15 قتيلاً ومئات الجرحى، حتى لم يعد أمام النخبة سوى التضحية بكيتا شخصياً لمنع حدوث ثورة شاملة، فكان الانقلاب.

ردود الفعل العالمية لم تخرج عن المتوقع، إذ سارع الاتحاد الأفريقي (وهو مظلّة تضم الدول الأفريقية وتخضع للتأثير الفرنسي) إلى إدانة إسقاط كيتا، مدينا على لسان أمينه العام موسى فقي محمد «أي تغيير غير دستوري»، داعيا المتمردين إلى الامتناع عن استخدام العنف بأشكاله كافة. لكن التلويح بمسألة عدم الاعتراف بالتغييرات اللادستورية وفق ما ينص عليه ميثاق الاتحاد ليست سوى ذر للرماد في العيون، إذ لم يتدخّل الاتحاد فعلياً في سلسلة من تغييرات السلطة اللادستورية المنسقة مع الغرب اجتاحت أفريقيا في العقد الأخير (مصر وأوغندا وجزر القمر والكونغو والكاميرون وتشاد وجيبوتي وساحل العاج ورواندا وتوغو) فضلاً عن أنّ عدة دول أفريقية أخرى تواجه قريباً احتمالات لتغييرات لا دستورية لضمان التمديد لحكامها الحاليين، ما يعقّد إمكان اتخاذ أي إجراءات فعلية.

باريس وبقية عواصم الغرب أدانت الانقلاب أيضاً (يتهم المحتجون فرنسا تحديداً بتوفير الدعم والحماية للنخبة الفاسدة وطالبوا بخروج قواتها من البلاد) لكن تلك الإدانات لم تشر مطلقاً إلى سياسات فرنسا و«الناتو» والقوى الغربية التي تتسبب في الأزمة؛ لا الفوضى الليبيّة، ولا سرقة الموارد ودعم طبقة الفاسدين، ولا حتى حربها المزعومة على الإرهاب والتي لا تخرج عن ذات نهج المسرحية السمجة لـ«التحالف الدولي لمحاربة داعش» في سوريا، ويستفيد منها تجار حروب ماليين ومافيات المتاجرة بالبشر والمخدرات.

إذاً، هل نتوقع إعادة لسيناريو 2012 – 2013 عندما أجّلت «النخبة المتفرنسة» سقوطها عبر انقلاب عسكري أتى خلال أقل من عام بحكومة كيتا واجهة «مدنيّة» جديدة للسلطة من دون أي مساس بمصالح الطبقة المهيمنة الحاكمة؟ في الحقيقة، يُلمس في الشارع المالي وجود حالة ثورية أكثر حدّة هذه المرّة، وتبدو قطاعات أوسع من المواطنين وكأنها قد فقدت قدرتها على تحمّل خداع النخبة الفاسدة، وجرح الشمال الذي تديره القوات الأجنبية ولا تنهيه. ولعل الحالة الثورية المتصاعدة في بوركينا فاسو المجاورة تعطيهم إلهاماً. فهؤلاء البوركينيون، وهم يشتركون مع الشعب المالي بتراث ثوري ماركسي قوي منذ حروب الاستقلال في الستينيات، أسقطوا حكومتهم الفاسدة في 2014، ثم أسقطوا حكومة الثورة المضادة التي تلتها، وهم يطالبون السلطات الحالية بتسليحهم لإنهاء الحالة المتطرفة.

قوبلت الأنباء، فور وصولها إلى المحتجين، باحتفالات صاخبة شاركهم فيها الجنود الذين أطلقوا النار في الهواء بكثافة، رغم الصدامات الدامية بين الطرفين (أ ف ب)

وفيات ◄

رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر
وجميع مدرائه وموظفيه
ينعون وفاة
الأستاذ محمد نزار محمد مصباح ماميش
مدير في بنك لبنان والمهجر في مراكز إدارية مختلفة في الإدارة العامة والفروع ولفترات طويلة
ويتقدمون من أبناء الفقيد باحر التعازي ويتمنون لنفسه الراحة الدائمة.
تقبل التعازي لأبنائه على الأرقام التالية:
هاتف المنزل 01/851008
مصباح 00966542439401
مازن 00966540204646
رنا 009613315460

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية ◄

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي فيصل مكي
يبلّغ إلى المنفذ عليها نيكول متري طبال المجهولة المقام
عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2019/1969 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ بنك عوده ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ عقد قرض شخصي وكشف حساب بقيمة /12,986,944/ل.ل. إضافة إلى الفوائد واللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويصار بعد إنقضاء هذه المهلة ومهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
علي حمزه
مأمور تنفيذ بيروت

إعلان
الساعة العاشرة صباحاً من نهار الثلاثاء الواقع فيه 2020/09/08، تجري وزارة الصناعة في مركزها الكائن في مبنى الإدارة المركزية لـوزارة الصناعة - شارع سامي الصلح - بيروت، استدراج عروض لتأمين سيارات لزوم وزارة الصناعة.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص رقم 2282 -202-ص/ تاريخ 2020/08/14 الذي يمكن الحصول عليه من دائرة المحاسبة واللوازم في وزارة الصناعة الكائنة في الطابق الخامس - مبنى الإدارة المركزية لـوزارة الصناعة - شارع سامي الصلح - بيروت، وذلك ضمن أوقات الدوام الرسمي.
تسلم العروض باليد إلى قلم المديرية العامة للصناعة الكائن في: الطابق الأول - مبنى الإدارة المركزية لوزارة الصناعة - شارع سامي الصلح - بيروت.
يجب أن تصل العروض كحد أقصى إلى قلم المديرية العامة للصناعة قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الواقع فيه 2020/09/07.
قيمة التأمين المؤقت /500000/ل.ل. خمسمائة ألف ليرة لبنانية.
وزير الصناعة
د. عماد حب الله
التكليف 845

دعوة لحضور جمعية عمومية لمالكي الحقوق المختلفة في العقار رقم 1 منطقة الحريشة العقارية
موجهة من عدد من مالكي المقاسم في العقار رقم /1/ منطقة الحريشة العقارية إلى سائر المالكين.
جدول أعمال الاجتماع موضوع الدعوة هو: تعديل نظام الملكية وانتخاب مدير للمشروع على ضوء استقالة المدير الفعلي السيد شارل عواد.
الزمان: صباح السبت الواقع فيه 2020/8/29 الساعة الحادية عشرة.
المكان: مقر المشروع في العقار نفسه.
اذا لم يكتمل النصاب في الزمان المحدد أعلاه تعتبر الدعوة نفسها موجهة بجدول الأعمال نفسه والتوقيت نفسه وكذلك المقر يوم السبت الواقع فيه 2020/9/5 حيث يعتبر النصاب عندئذ مكتملاً بمن حضر.
في 2020/8/19 بكل تحفظ وإحترام
المحامي الدكتور جورج شدراوي

إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب ياسر ابراهيم بصل بالوكالة عن جهاد نقولا سعاده والبنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. اصدار شهادة تأمين وسند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 192 من منطقة اللقلوق العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب ياسر ابراهيم بصل بصفته وكيل جهاد نقولا سعاده بوكالته عن وديع شكري المرج سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 705 من منطقة جعيتا العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب نصير عفيف ريشا بصفته وكيل امال جرجي تنورجي بوكالتها عن نبيه بولس كرم سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 276 و495 و817 و826 و833 و852 و853 من منطقة يحشوش العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت روز ماري سليم شمعون سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1397 من منطقة بقعتوتة العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي سليمان يوسف جبرايل عبود بصفته وكيل منيرة سيمون زوين سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 554 من منطقة يحشوش العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جورج نجيب مراد سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 332 من منطقة المرادية العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب ياسر ابراهيم بصل بصفته وكيل نديم عادل القصار بصفته رئيس مجلس ادارة ومدير عام البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع للتأمين المسجل على العقارات رقم 1730 و1731 و2479 من منطقة ذوق مصبح العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ راشيا
برئاسة القاضي محمد عويدات
المنفذ: حسين علي الأمين /بوكالة المحامي محمد شامي
المنفذ عليه: محمد اديب مركيز/الرفيد
رقم المعاملة: 2019/70
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني الموجودات العائدة للمنفذ عليه محمد مركيز تحصيلاً لدين الجهة المنفذة البالغ 7700 د.أ.، حيث سيجري البيع يوم الجمعة 2020/9/4.
الساعة الواحدة ظهراً
مكان المزايدة بلدة الرفيد – الشارع الرئيسي – محل البسة رجالية H&J، والموجودات هي التالية:

اسم الصنف	الماركة	الكمية	تخمين الوحدة بالليرة اللبنانية	تخمين الكمية بالليرة اللبنانية
تلفزيون 30 انش	sumsung	1	200000	200000
البسة داخلية لون أسود وأبيض	BIYOKS & DON JUAN	90	7000	630000
البسة داخلية shirt لون وأبيض	SUNNY DON JUAN	26	7000	182000
طقية رجالية	لون بني وأحمر ورمادي	40	10000	400000
شال رجالي	لون بني وكحلي	20	10000	200000
جوارب	PEDEARE	220	5000	1100000
حزام (قشاط رجالي)	لون أسود وأصفر ورمادي	126	20000	2520000
ساعات يد رجالية	CARTIER و SANEESI	27	50000	1350000
اكسسوار اساور	جلد لليد	64	35000	2240000
بنطلون جينز	CASHMIR TOMORD GUESS HTP POLO VESTA ARMANY	640	80000	15200000
قمصان ألوان متعددة	PAUI	70	75000	5250000
قمصان ألوان متعددة	SHARK	150	45000	6750000
قمصان ألوان متعددة	POLO VESTA EASHMIR ARMANY VENETTI	211	30000	6330000
كنزات صوف ألوان متعددة	BURBERNY	100	65000	6500000
كنزات صوف ألوان متعددة	POLO	100	45000	4500000
كنزات صوف ألوان متعددة	REYM	100	35000	3500000
جاكيت	BLAZERS	97	140000	13580000
جاكيت لون بني وأسود	LAEOSTE	40	100000	4000000
جاكيت لون بني وأسود	GARAJ	60	120000	7200000
بيجامات رياضية ألوان متعددة	ADIDAS	40	45000	1800000
بيجامات رياضية ألوان متعددة	NIKE			
BATAL	42	70000	2940000	
كنزات ألوان متعددة	BADY	85	30000	2550000
جاكيت جينز	تجينز	14	60000	840000
بنطلون ألوان متعددة	كتان	85	60000	5100000
تمثال	لون ذهبي	1	150000	150000
طاولة خشب	لون بني قياس وسط	1	50000	50000
صوفا خشب وقماش	لون بني وباج	1	250000	250000
سجادة لون باج	بضاعة وطنية بشكل دائرة	1	100000	100000
بدلات ألوان متعددة	ESERITTE			
CRISPINO	45	250000	11250000	
كرافات	صيني ألوان متعددة	189	15000	2835000
محارم للجيبة	ألوان متعددة	31	15000	465000
قمصان	ألوان متعددة CAVALLO			
VESTIT	100	40000	4000000	
بنطلون	كتان ألوان متعددة	108	60000	6480000
ازرار قميص	ألوان متعددة	27 علبة	30000	810000
احذية رجالية	لون بني وأسود AYPAS	8	100000	800000
ربطاط زنار	...	20	25000	500000
قشاط	جلد ألوان متعددة	50	35000	1750000
رباطات عنق	PAPIYON	90	15000	1350000
طاولة خشب	قياس صغير لون بني	2	75000	150000
مكيف هوائي	COMPANY	1	450000	450000
لوحة حائط	رسم سفينة	1	100000	100000
المجموع العام 126352000				

فقط مائة وستة وعشرون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألف ليرة لبنانية
على الراغب في الشراء الحضور في الموعد المحدد أعلاه مصحوباً بالثمن نقداً بالإضافة إلى خمسة بالمئة رسم دلالة.
رئيسة قلم محكمة راشيا
نضال عقل

سينما

إعداد **شفيق طبارة**

في مئوية ولادة المخرج الفرنسي، عودة إلى صاحب «ركبة كلير» الذي يعد أحد أبرز وجوه الموجة الفرنسية الجديدة إلى جانب غودار وتروفو وجاك ريفيت وكلود شابرول. إلا أنه ابتكر لنفسه أسلوباً شخصياً متمايزاً عن رفاقه. كاميرا تسائل الحبّ، وتبحث في تلك المشاعر المركّبة والمعقّدة بحميمية وبساطة سردية

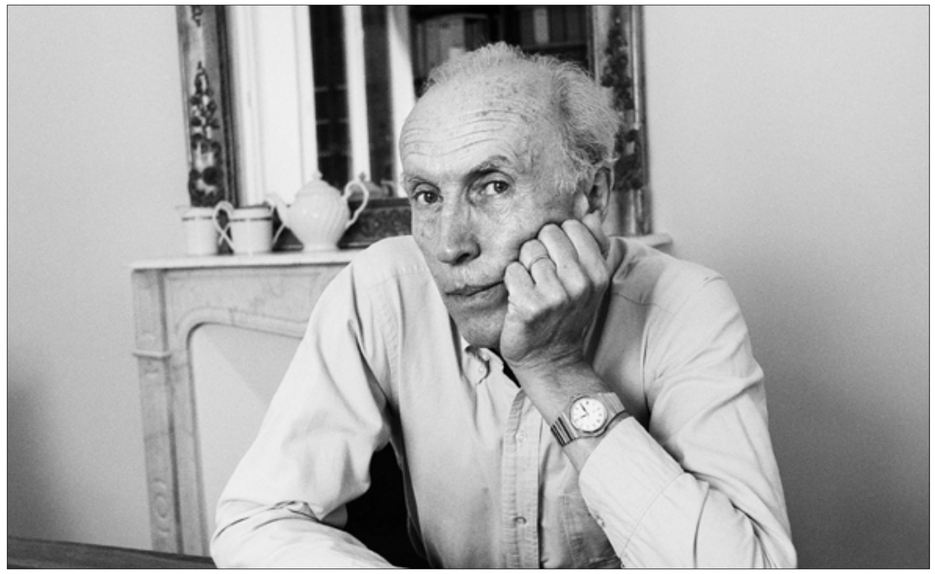

إن كان هناك من مخرج يضع الكلمة في الصدارة، فهو إريك رومير

اريك رومر... سينمائي الحبّ والأحاسيس «الملتبسة»

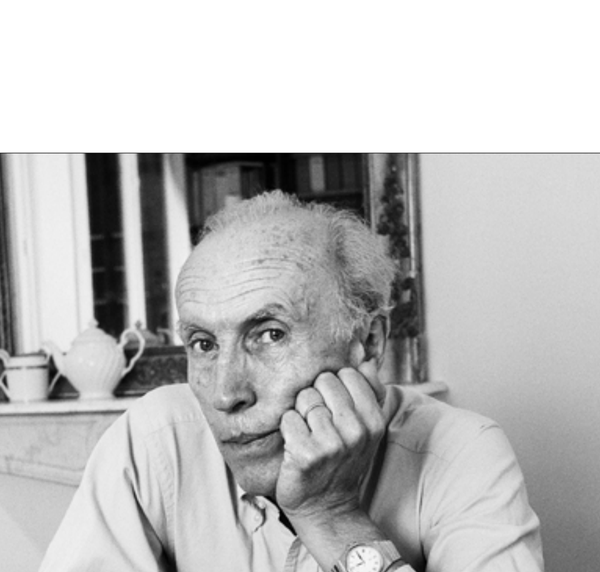

قدم في أفلامه محاضرات عن الحب. بحثَ عن الواقعية وحلّل السلوك البشري باساس فلسفي وديني. أفلامه حميمية، نضرة وأنيقة، تبرز فيها البساطة السردية والتقنية. أتاح إريك رومير (21 آذار/ مارس 1920 – 11كانون الثاني/ يناير 2010) للمشاهدين التآمل مع الشخصيات، خلال التطوّر الطبيعي للقصة التي كانت دائماً عن العلاقات الشخصية والحب. حميمية أفلامه تنعكس على علاقته بجمهوره. هو لا يحبّذ التوزيع التجاري الكبير، ولا الممثلين الكبار. أفلامه عرضت في المهرجانات الكبيرة، ولكنه يفضل عروض الأماكن الصغيرة. ظلّ وفياً لجمهوره... وفاء سهّل الإلهام وأنشأ علاقة أكثر كثافة معه. على الرغم من ارتباطه بالمجموعة التي جدّدت السينما الفرنسية، إلّا أنه ابتكر مساراً شخصياً تماماً.

من خلال «فترات الحبّ المتقطعة» (تعبير لمارسيل بروست)، يقدّم رومير أسئلة عميقة، لا سيما تلك المتعلقة بالأخلاق. يكفي أن نشاهد

> **السيناريو المحبوك بدقّة، ينفذ من سطحية الشخصيات إلى العمق، إلى الحياة والإنسان والفن والإغواء**

أفلامه بعيون وآذان حرة للتخلص من الانطباع الأول عن سطحية قصصه، ونغمر أنفسنا في التناقضات العميقة للروح البشرية. تناقضات تظهر بطريقة معينة من خلال فترات الحب، وعملية الوقوع في الغرام والرغبة. شخصيات تتبادل أطراف الحديث تارة، وتكلّم نفسها طوراً. السيناريو المحبوك بدقة، ينفذ من سطحية الشخصيات إلى العمق، إلى الحياة والإنسان والفن إلى الحبّ والإغواء. بين طيّات الحوار الجريء، أحكام واضحة المعالم، نقد لاذع للعلاقات بين الجنسين وتفنيد للمتاهات الجنسية بين الطرفين.

مشاعرهم، يتحدثون عنها بأريحية، ويفهمونها من خلال المحادثات. إن كان هناك من مخرج يضع الكلمة في الصدارة، يعظّمها ويدللها، فهو إريك رومير. الحوار هو العامود الفقري لأفلامه. التخاطب سمة جميلة في أفلامه. شخصيات تتبادل أطراف الحديث تارة، وتكلّم نفسها طوراً. السيناريو المحبوك بدقة، ينفذ من سطحية الشخصيات إلى العمق، إلى الحياة والإنسان والفن إلى الحبّ والإغواء. بين طيّات الحوار الجريء، أحكام واضحة المعالم، نقد لاذع للعلاقات بين الجنسين وتفنيد للمتاهات الجنسية بين الطرفين.

في «ليلتي عند مود» (1969)، لم يكن جان لوي (جان لوي ترينتينيان) يدري أنه سيلتقي بشقراء في قداس، ويخال أنّها امرأة حياته، ويَعِد نفسه بالزواج منها. وخلال عشاء، يتعرف إلى مود المغربة (فرنسواز فابيان) ويناقش معها الولاء والخيانة والحب والدين والفلسفة ويقضي معها الليل. بداية روميرية نموذجية. دائما ما تَرِدُ التشابكات تعقيداً في أفلامه، كلما ازداد وضوح رأي العشاق بأنهم اتخذوا قرارات سليمة. في «ركبة كلير» (1970)، اتخذ جيروم (جان كلود بريالي) قرارات مهمة: لم أعد أبحث عن النساء، لا التفت إليهن لأنني سأتزوج قريباً». ولكن ركبة امرأة شابة، ستضلل جيروم وتحرفه عن قراره.

في فيلم La Collectionneuse الصادر عام 1967، يقرّر ادريان (باتريك بوشو) السفر في إجازة صغيرة إلى سواحل المتوسط، يتشارك البيت مع صديقة دانيال. هو يريد الاسترخاء والقراءة فقط. يفاجأ عند وصوله بهايدي (هايدي بوليتوف) اللعوب الجميلة في المنزل. مع انقضاء أيام العطلة، تصبح هايدي هاجس أدريان. هو يظنّ أنها تحاول إغراءه، يتملّق لها. تسي الرجل المثقف كتبه وبات شغوفاً بزميلته في السكن، وهي ليست باي امرأة. هي عاشقة العلاقات، وهو مفكر يعود إليه رشده الأخلاقي مع كل وسوسة.

دائما ما تكون شخصياته في إجازة، في الصيف على الشاطئ، أو بحيرة، في المنازل الريفية، وقت التحرر من العمل ووتيرة الحياة اليومية. أو على الأقل لديها وقت كاف كي تتمكن من التحدث بشكل مكثف عن نفسها وعلاقاتها. تميل شخصياته إلى التفلسف حول الحب وغياب الحب. تكتسب أفلامه العمق في وقت الفراغ والراحة. يستوعب الشاطئ الأجواء والقصص الصغيرة والمشاعر الكبيرة. ينقل رومير شخصياته إلى العطلة، بدون موسيقى ولا خلفيات ولا تفسير. ليس هناك الكثير من المعلومات أو السير الذاتية بل لحظات وجودية وعاطفية، مونولوجات داخلية، وكثير من الاكتشاف الفكري والتعاطف الذاتي الذي يخفي الغريزة اللاذعة للجنس.

يميز رومير دائماً بين فن السينما والأدب. وفقاً له، لا ينبغي للسينما الدخول في منافسة مع الأدب لأنها تجد مادتها من العالم الخارجي، عالم الأجسام، والأشياء التي تتحرك عبر الفضاء. لذلك لا يمكن تصوير فيلم يصوّر الحب والمشاعر إلا إذا اعتبرها أشياء هو نفسه. أي الإيماءات وتعابير الوجه. المشاعر التي تتم ملاحظتها تملي الفيلم، الحركات الجسدية في كل لحظة تبرع في رسم المشاعر عندما تنشأ علاقة دائمة مع الأشياء. تعتبر أفلام رومير «قطعة من الحياة». المحادثات الطويلة استلهمها من المقابلات التي أجراها كصحافي وناقد في مجلة «دفاتر السينما». خلال نسخ التسجيلات، أدرك كيف يتحدث الناس، وهي طريقة تختلف تماماً عن الكتب. في أفلامه لغة منطوقة بهايدي (هايدي بوليتوف) اللعوب الجميلة في المنزل. مع انقضاء أيام العطلة، تصبح هايدي هاجس أدريان. هو يظنّ أنها تحاول إغراءه، يتملّق لها. تسي الرجل المثقف كتبه وبات شغوفاً بزميلته في السكن،

Mubi

أندريه تاركوفسكي: «مرآة» الذاكرة والزمن الآفل

من فيلم «المرآة»

ماذا لو كان المكان الذي نعيش فيه الآن مختلفاً كلياً عن ذاك الذي نريد في قرارة أنفسنا أن نكون فيه؟ ماذا لو كانت الأشياء التي نتوق إليها موجودة في مكان آخر؟ في ماضٍ يسكننا، وكل ما لدينا الآن هو ذاكرة المكان؟ قد نتذكر فقط لمحات عن المكان، انطباعات عنه: علامة، رائحة، ابتسامة، تعبير، فعل، حدث أو كلمة. تتضافر هذه العناصر في ذاكرتنا، نشعر بطريقة عجائبية أننا بتنا بين جدران منزلنا، بينما في الحقيقة نحن عالقون في مكان لا ننتمي إليه. هي مشكلة المنفى، التشرد، البعد والغربة... وحدها القدرة على تذكر خصوصية المكان الذي انتمينا إليه يوماً تبعث فينا روح الحالة الجميلة التي عشناها يوماً. قد نشعر بالهلع أو الخوف، بسبب انفصالنا (الممتع) عن الواقع الذي نعيشه الآن، وتوقنا القاتل إلى مجهول لا يمكن الوصول إليه سوى بالذاكرة. هذا هو العامود الفقري لفيلم «المرآة» (1975) للمخرج الروسي أندريه تاركوفسكي (1932 ـ 1986). شريط عن فقدان الطفولة ومحاولة بنائها مجدداً في الذاكرة، عن فلسفة الزمان والمكان، عن استعادة الذكريات وأهميتها، عن محورية الأحداث التي تمر في حياتنا وتحدّد ماهيتنا كأفراد.

في «المرآة»، يقدّم المخرج الروسي حياته بصدقٍ وشفافية، يبعثها من الذاكرة لتُترجَم في شكل بصري. لم يذهب إلى الماورائيات، بل إنّ الفيلم متواضع جداً في هدفه: «المرآة» لا يحتوي على أي معنى مشفر أو مخفي.. لم يكن هناك شيء وراءه إلا قول الحقيقة» قالها تاركوفسكي يوماً. إذا، الشريط تظهير لحياة المخرج مع زوجته، والدته، والده وابنه... نجد هُوات فيه، فهو ليس مترابطاً أو متراصاً، بل تنحرف الجداول الزمنية والأحداث بطريقة سرد غير مستقيمة.. إنه تماماً كالذاكرة التي تقفز من مكان إلى مكان، ومن حدث إلى آخر قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

يتألف الفيلم من حلقات طويلة، وأحلام وذكريات غير مترابطة. تفاوت في الألوان، أبيض أسود وبني داكن، مواد وثائقية، قصائد والد تاركوفسكي، وموسيقى باخ، بيرغوليزي وهنري بورسيل. حتى اللغات تختلط، الروسية مع قليل من الإسبانية.

«المرآة» تجربة مرئية بصرية قصائدية موسيقية عميقة، رحلة شخصية في أعماق المخرج العظيم. كل شيء فيه يحمل جدية نادرة، الماضي بكل ثقله يتعايش مع الحاضر. «المرآة» هو خريطة عاطفية، اليوم ذكريات عائلية شخصية، لغز عاطفي وهذا هو تاركوفسكي الذي يربط جمهوره من خلال الإدراك الحسي.

إنّه فيلم مربك بلا شك، يعمل وفقاً لتاركوفسكي تماماً مثل المرآة. بمجرد النظر إلى المرآة نبصر الانعكاس، وفي كل مرة نغوص

> **الفيلم خريطة عاطفية، والبوم ذكريات عائلية شخصية**

بعمق على اختلاف طرق الرؤية. الماضي والحاضر والمستقبل، الذكريات، الشعور بالذنب، الجمال، الحزن والحنين... كلها دواخل غير ملموسة ولكننا نبصرها في المرآة.

بعيداً عن الجمالية البصرية، «المرآة» هو ثقة المخرج العميا بالسينما، بأنها الوسيلة المثلى لعكس الحياة، لا بل بأنّها الحياة نفسها. بدأ المبدع الروسي فيلمه من دون أن يعرف أين ستأخذه النهاية، أراد تلمّسها خلال صناعة الشريط. النهاية مجهولة دائماً، لكن لا بدّ من أن تتكشّف تباعاً، ثم تنعكس في المرآة بكامل نقاوتها.

The Mirror
على مويي بدءا من الاول من ايلول (سبتمبر)

Netflix

روب راينر: جولة (ساخرة) في عالم الروك!

من This is Spinal tap

الفيلم السينمائي الأول للممثل الأميركي روب راينر (1947) كمخرج، هو أيضاً تحفته. شريط أسهم في إطلاق ما يسمى Mockumentary، أي «الوثائقي الزائف» أو الساخر، وهو نوع سينمائي يصوّر أحداثاً خيالية بطريقة وثائقية فكاهية وساخرة. قصة «هذه هي سبينال تاب» (1984) تستند إلى تجربة مايكل ماكين وكريستوفر غيست مع موسيقى الروك خلال سنوات دراستهما الجامعية. تجربة قادتهما مع هاري شيرر وروب راينر عام 1978 إلى تطوير مسلسل عن موسيقى الروك، لكنّه لم يبصر النور، ما فتح المجال لإنتاج «هذه هي سبينال تاب» عام 1984. يروي الفيلم القصة «الحقيقية» لفرقة روك بريطانية اسمها «سبينال تاب» التي كانت قد وصلت إلى الذروة في مسيرتها، وها هي اليوم تعيش أفول نجمها بينما تقوم بجولة في الولايات المتحدة الاميركية. هذه الجولة هي موضوع وثائقي يخرجه مارتي ديبيرجي (روب راينر).

«هذه هي سبينال تاب» هو بالطبع محاكاة ساخرة. لكنه يصور تماماً أفول فرقة روك (غير موجودة في الحقيقة) كانت تمتلك كل شيء، بينما تكافح اليوم للحفاظ على نفسها خلال جولة أميركية كارثية. يلعب روب راينر دور مخرج وثائقي يحاول إعادة بناء تاريخ فرقة عانت من فقدان العديد من الأعضاء (كما حصل لـ «لد زيلين») وتعاني من مشاكل بين أعضائها المؤسسين بسبب امرأة (مثل «البيتلز»). ولإضفاء مصداقية على القصة، ابتكر راينر مواد أرشيفية وأفلاماً داخل الفيلم، وألّفت الفرقة أغاني جديدة لاقت رواجاً كبيراً عند عرض العمل. «كنت ارغب في تسجيل صورة وصوت ورائحة فرقة روك تعمل بجدية في جولة موسيقية، وقد نجحت. لكنني اكتشفت المزيد والمزيد...» يخبرنا مارتي ديبيرجي في أول الفيلم. ما صوّره مارتي على أنّه فيلم وثائقي، أصبح وثائقياً زائفاً، وانتهى به الأمر ليكون هجاء قوياً يسخر من العديد من كليشيهات فرق الروك المشهورة.

الفيلم الذي استحال أيقونة، تكمن أهميته في أنّه يلجأ إلى الهجاء لنقل الخيال والواقع، باستخدام المحاكاة الساخرة كمحرّك للسيناريو. بالإضافة إلى كونه كوميدياً، ومن أكثر الأفلام التي تضحك بطريقة ذكية ومسلية، فإنّ نقل الواقع القاسي بطريقة ساخرة يمنح الفيلم قوة هائلة. ومن خلاله أيضاً، تم وضع تاريخ وتطور أنواع موسيقى الروك منذ بدايتها. السيناريو أو القصة كتبها راينر مع جميع الذين قاموا بأداء الشخصيات، ما فتح المجال للكثير من الحوارات المرتجلة ببراعة. بطبيعة الحال، أدى ذلك إلى لحظات وعبارات وجمل أصبحت مشهورة جداً، حتى صارت تتكرر على لسان كثيرين لا يعرفون

> **Mockumentary يصوّر أحداثاً خيالية بطريقة وثائقية فكاهية**

الفيلم حتى. السرد هزلي بقدر ما هو حزين، مع نزاعات داخلية بين أعضاء الفرقة، ومشاكل لا تعد ولا تحصى تواجهها الأخيرة، وهي مشكلات تحدث في الحقيقة مع الكثير من فرق الروك!

منذ تسويق الفيلم وخلال عرضه، نجح في إقناع جزء كبير من الجمهور بأن الفرقة موجودة بالفعل. الشريط مضحك بشكل كبير، وحزين ومرح طوال مدته. إنّه عمل لا ينسى، ونادراً ما يتم تحقيق مزيج ناجح مثله لصعوبة نوع مماثل من الوثائقيات.

This is Spinal tap
على نتفليكس بدءا من الاول من ايلول (سبتمبر)

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 24 آب 2020 العدد 4130

أدونيس

رسالةُ عاشق للبنان... إلى عشّاقه جميعاً

ـ 1 ـ

مهما كانت آراء اللبنانيين مختلفة أو مؤتَلِفة، في كلّ ما يتعلّق بلبنان، فإنّ التّجربة التّاريخيّة الحيّة تؤكّد على أنّ الماضيَ الذي صُنِعَ لأبنائه، لم يَعُدْ قادِراً على أن يحتضِنَ المستقبل الذي يُصنَع لهم. وعليهم إذاً، أن يبادروا هم بأنفسهم، ويعيدوا بناءه بعقولهم وقلوبهم وإرادتهم، وفي استقلالٍ كامِلٍ وحريّةٍ كامِلة.

هكذا يبتكرون صورةً جديدةً لهذا المعنى الفريد، على المستوى الكونيّ : لبنان.

ما تكون هذه الصّورة؟

ـ 2 ـ

جميعُ الحُلول التي قُدِّمَت للبنان في المُشكِلات التي واجَهَها منذ نشوئه حتّى الآن، جاءت في أُفُقِ الماضي، وتِبعاً لَمنطِقِه. ولقد أكّدت التّجارب بمختلف أنواعها أنّها حلولٌ هي نفسُها مشكلات. ذلك أنّها قامت على النَّظَر إلى لبنان كأنَّه كتلةٌ صَمّاء، خارِجَ الزَّمَن وانقلاباته الحضاريّة، وخارِجَ التّاريخ. وكأنّه مجرّدُ بقعةٍ جغرافيّةٍ يسكنها بشرٌ ليسوا في حساب أصحاب الحلول أكثرَ من أرقامٍ وأعدادٍ وانتماءاتٍ مَذهَبيّة، وولاءاتٍ خارجيّة.

ـ 3 ـ

لا يتمّ ابتكارُ هذه الصّورة إلاّ في أفق بِناءِ مستقبلٍ مُشتَرَك. ولا ينفتِحُ هذا الأفق إلاّ بوعيٍ جديدٍ يُؤسِّسُ لعقدٍ اجتماعيٍّ جديد، قوامُهُ:

أ ـ دولة مَدَنيّة، بمُؤسَّساتٍ مدنيّة، واجباتٍ وحقوقاً وحرّيّات،

ب ـ مجتمع تَعَدُّديّ، يكون الدّينُ فيه شخصيّاً، حُرّاً، لا يُلْزِمُ إلاّ صاحِبَه، في علاقته الكيانيّة الحميمة مع الخالِق. ويكون هذا حقّاً لكلّ فَرْدٍ، يجبُ صَوْنُه وحِمايتُه.

ـ 4 ـ

لبنان بين دُوَلِ العالَم ظاهرةٌ فريدة ـ بتاريخ الإنسان فيه، منذ الأبجديّة ، على الأخصّ، وبجغرافيته الحضارية المُتَوَسّطيّة. فهو بطبيعة أرضِهِ، وتَعَدُّدِيّته، وتنوّعه، وطموحاته، وحضوره البشريّ الخلاّق، على مستوى الكون، جديرٌ بأن يكون نَموذَجاً كَوْنِيّاً.

ـ 5 ـ

قَرْنٌ كامِلٌ عمرُ لبنان، وهذا يكفي حتّى بالدّلالةِ الزّمَنيّة لكي يُدرِكَ اللبنانيّون أنّ الطّائفيّة السياسيّة لا تليق بلبنان، خصوصاً على المستَوى الإنسانيّ. المسيحيّة تتخطّى السّياسة، وجوهرُها في مَكانٍ آخر. وقراءةُ الإسلام في ضوءِ حديث تؤكّد بالنّسبة إليه، الأمرَ نفسه.

السّياسةُ دينيّاً، حاجِزٌ، وحَدٌّ، وتَقْليصٌ، وتَقزيم. الدّين ليس سياسة تقوم بها الأنظمة أو الأحزاب أو الجماعات. سياسة الدّين هي اللّا تسيّس. هي الوقوف إلى جانب الحقيقة والحق والعدالة، والسّهر على مصير الإنسان. الدّين سياسةُ الله الواحِدِ المُوَحِّد، وحده.

تاريخُ الغرْبِ، صديقاً أو عدُوّاً، يشهد على ذلك.

لا ينقذُ لبنان إلاّ اللبنانيّون: بَصَراً وبَصيرة.

وعليهم، إذاً، أن يعشقوا بلا حَدّ، هذا البلدَ الكريمَ العظيم.

باريس، أب/ أغسطس 2020

زهير مراد: معاً سنبني بيروت

أطلق مصمّم الأزياء اللبناني زهير مراد حملة يشارك فيها مشاهير عرب وعالميون، للمساهمة في تمويل إعادة إعمار المناطق المتضرّرة من انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) الحالي، من خلال شراء قميص عبر الإنترنت. انطلقت الحملة مع نشر مراد صورة عبر حسابه على إنستغرام مرتدياً «تي شيرت» سوداء كُتب عليها عبارة Rise from Ashes (الانبعاث من الرماد)، وخلفها رسم لطائر مفرداً جناحيه. مراد الذي لحقت بالأتيلييه الخاص به أضرار جسيمة بعد الكارثة، طلب من متابعي حسابه الذين يفوق عددهم 5.5 ملايين مستخدم، أن يساعدوا «أبناء بيروت الذين فقدوا الكثير جراء هذه المأساة المدمرة»، معوّلاً على «أصدقاء كثر من الفنانين في العالم» يلبسون تصاميمه لتشجيع متابعيهم على شراء القميص.

في حديث إلى وكالة «فرانس برس»، قال مراد: «أردت مساعدة الذين تضرّروا كثيراً في المنطقة ودُمرَت بيوتهم، خصوصاً أنّ كثراً منهم لا يستطيعون تصليح بيوتهم بإمكاناتهم المحدودة»، في ظل الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تشهدها البلاد. وأوضح أنّه شرع في تصنيع قمصان الـ «تي شيرت» (25 دولاراً أميركياً للقطعة) في الولايات المتحدة وأرسل عدداً منها إلى مشاهير عرب وعالميين نشروا بدورهم صورهم وهم يرتدونها. ومن بين المشاهير الذين دعموا الحملة الممثلة الأميركية ـ الكولومبية صوفيا فيرغارا، عارضة الأزياء البرازيلية أليساندرا امبروسيو، الممثلة الأميركية كورتني كوكس، المغنية الأميركية جنفر لوبيز، بالإضافة إلى الممثلات يسرا وليلى علوي وسيرين عبد النور ودرة زروق. وستخصّص الأرباح بالكامل لجمعية «فرح العطاء» التي تساعد السكان على تصليح بيوتهم في المناطق الأكثر تضرراً.

شمس «صفير ـ زملر» غاضبة في هامبورغ

في الثالث من أيلول (سبتمبر) المقبل، تفتتح غاليري «صفير ـ زملر» في فرعها في هامبورغ معرضاً بعنوان A sun yellow with anger (شمس مصفرّة من الغضب)، على أن يواصل استقبال الزوّار لغاية 24 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2020 (من الاثنين إلى الجمعة ـ بين الساعة 12 ظهراً و5 بعد الظهر بتوقيت بيروت). يضم المعرض أعمالاً منوّعة لكل منّ الفنانة والشاعرة اللبنانية إيتيل عدنان (1925 ـ الصورة)، والفنان البصري المعاصر اللبناني وليد رعد (1967) والفنان اللبناني الشاب ريان تابت (1983). وكان فرع الغاليري الكائن في منطقة الكرنتينا في بيروت قد تعرّض لأضرار مادية كبيرة بسبب الانفجار الذي هزّ مرفأ العاصمة اللبنانية في الرابع من آب (أغسطس) الحالي.

شعب الإمارات: لا لخيانة فلسطين!

بعد «اتفاقية السلام» التي وقّعتها الإمارات مع الاحتلال الإسرائيلي، وُلدت أخيراً «الرابطة الإماراتية لمقاومة التطبيع»، على أيدي سعيد ناصر سعيد الطنيجي، وسعيد خادم بن طوق المري، وأحمد محمد الشيبه النعيمي، وحميد عبد الله عبد الرحمن النعيمي، وحمد محمد ارحمه الشامسي، وإبراهيم محمود أحمد آل حرم. في بيان إطلاق الرابطة، اعتبر المؤسّسون أنّ الاتفاقية تمثّل «خيانة للأمة وتنكراً لتاريخها فى رفض المشروع الصهيوني في المنطقة العربية، حيث أضفت الاتفاقية الشرعية للصهاينة في احتلالهم لأرض فلسطين»، مشدّدين على أنّ ما جرى يعدّ «ردة عما أرساه الآباء المؤسسون».

هكذا، وإيماناً بأنّه من الواجب المحافظة على تلك القيم والمبادئ، أبصرت الرابطة النور، وهي عبارة عن «مؤسسة مدنية تُعنى برفض جميع أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، اقتصادياً ورياضياً وأمنياً وسياسياً وشعبياً، وفقاً للمبادئ التي تأسست عليها دولة الإمارات». أما الأهداف، فتتلخّص في تأكيد رفض الشعب الإماراتي للاتفاقية المبرمة وإيصال الصوت الشعبي الإماراتي الرافض للتطبيع إلى شعوب المنطقة الخليجية والعربية، والتوعية إزاء التطبيع بكل أشكاله الدولة والمجتمع، فضلاً عن دعم وإسناد القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في جميع مطالبه العادلة.

(وكالة تسنيم)

الإثنين 24 آب 2020 العدد 114
Lundi 24 Août 2020 no114

الأخبار

رأس المال

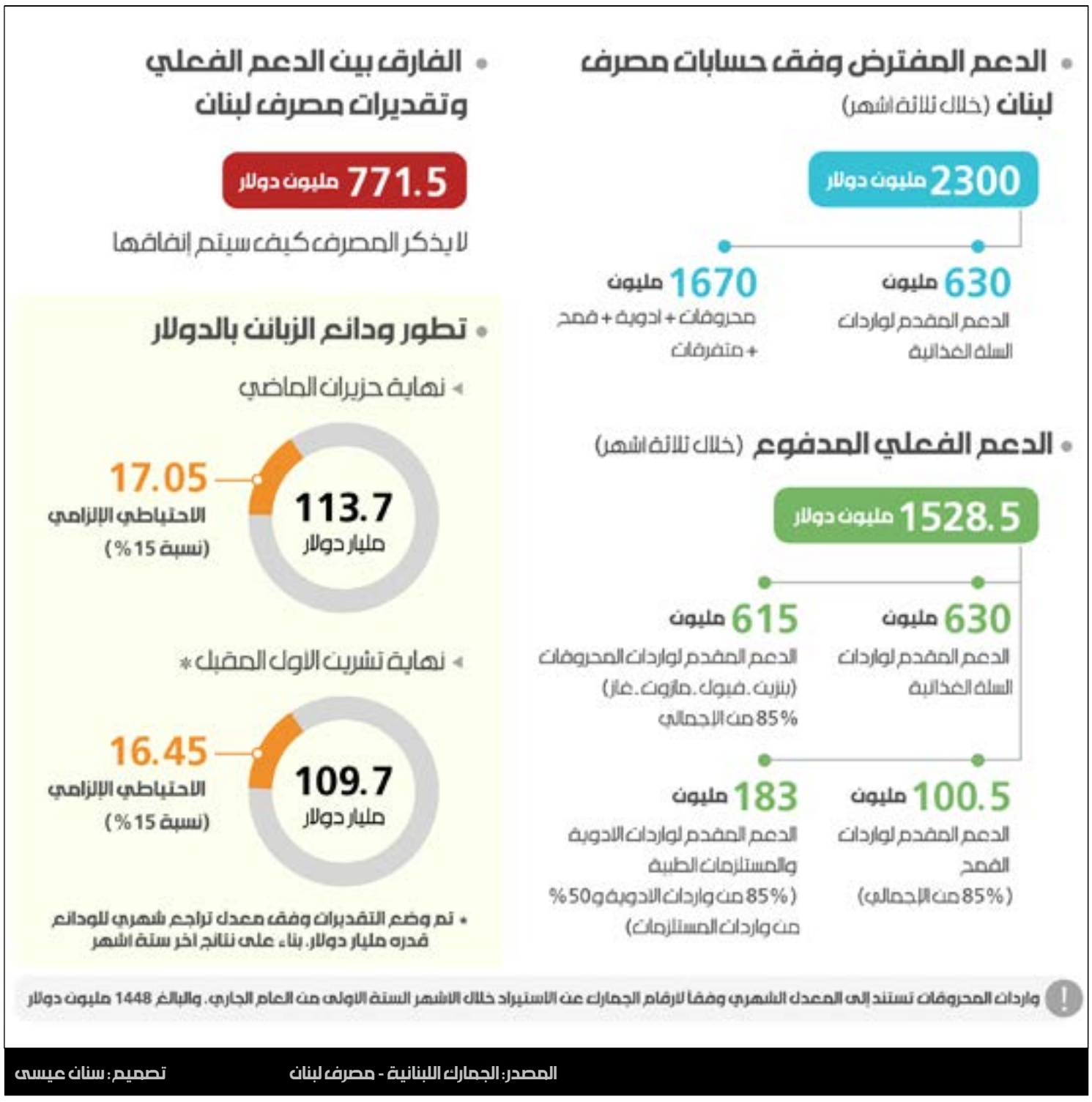

في العدد

02
جينا الشمّاس
من يحاسب حاكم مصرف لبنان؟

04
الأمجد سلامة
الرهان على صعود الصين

06
زياد أبو الريش، سامي عطاالله منير مهملات، وسيم مكتبي
لبنان بحاجة لحكومة مستقلّة بسلطة تشريعية

07
كمال ديب
صراع على اليورانيوم والذهب والنفط في مالي

08
برابهات باتنايك
نذور لبنانية

ماذا بقي من الودائع؟

محمد وهبة

بات واضحاً أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يخادع الجميع في ظروف بالغة التعقيد والحساسية تستوجب الدقّة والمصارحة. ففي الأسبوع الماضي، وجّه سلامة رسالة إلى رئاسة الحكومة يبلغها بأنه احتياطاته بالعملات الأجنبية بلغت 19,8 مليار دولار في نهاية تموز، وأن دعم استيراد السلع يكلّفه نحو 766 مليون دولار شهرياً، ما يعني أنه بعد ثلاثة أشهر ستنخفض الاحتياطات بقيمة 2,3 مليار دولار لتبلغ قيمتها الإجمالية 17,5 مليار دولار، أي ما يوازي قيمة الاحتياطات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي لا يمكن المسّ بها قانوناً، ما يعني أنه لم يبقَ من الودائع إلا هذا المبلغ!

الخدعة في هذه الرواية تكمن في أمرين: حقيقة الأرقام الصادرة عن الحاكم، وقدرته على مواصلة الدعم. ما يقوله سلامة هو أن قيمة الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان تبلغ اليوم قيمة الاحتياطات الإلزامية بعد ثلاثة أشهر (17,5 مليار دولار) مضافاً إليها الإنفاق خلال هذه الفترة بقيمة 2,3 مليار دولار (19,8 - 17,5 = 2,3 مليار دولار). وبهذا المعنى، فإن قيمة الودائع ستبلغ بعد ثلاثة أشهر 116,6 مليار دولار (على أساس احتياط إلزامي على ودائع الدولار بنسبة 15%).

إذاً، كيف يشرح سلامة الأرقام الصادرة عن موقع مصرف لبنان الإلكتروني، والتي تشير إلى أن ودائع الزبائن بالدولار لدى المصارف بلغت في نهاية حزيران 2020 ما قيمته 113,7 مليار دولار؟ هل يتوقع سلامة «معجزة» تقود نحو زيادة الودائع؟ أياً تكن اعتبارات سلامة، فمن الواضح، أن مسار الودائع في القطاع المصرفي هو انحداري لا تصاعدي. كانت قيمة الودائع بالدولار في نهاية 2019 تبلغ 119,86 مليار دولار، ثم انخفضت إلى 113,7 مليار دولار (تراجع بقيمة 6,16 مليارات دولار)، وكانت قيمة الودائع بالليرة 37,61 مليار دولار ثم انخفضت إلى 28,51 مليار دولار (تراجع 9,1 مليارات دولار). في المجمل تقلّصت الودائع بنحو 15,6 مليار دولار في أول ستة أشهر من 2020 في ظل قيام مصرف لبنان بتمويل عمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار على سعر 1520 ليرة للدولار وإتاحة سحبها للزبائن على سعر 3850 ليرة، بما يعنيه ذلك من طباعة كميات هائلة من النقد.

وبنتيجة انخفاض الودائع على الدولار بقيمة 6,1 مليارات، فإنّ الاحتياط الإلزامي عليها انخفض أيضاً بقيمة 915 مليون دولار. وعلى افتراض أن معدّل التراجع الشهري في الودائع استمرّ على حاله للأشهر الثلاثة المقبلة، ستتراجع الودائع بالدولار بمعدل مليار دولار شهرياً لتبلغ 109,7 مليار دولار في نهاية تشرين الأول، وستنخفض معها الاحتياطات الإلزامية إلى 16,45 مليار دولار، أي بفرق يتجاوز مليار دولار مع ما يقوله. هذا المليار قد يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر إضافية ربطاً بالخديعة الثانية التي تتعلق بنفخ أرقام الدعم.

سلامة يزعم أن مصرف لبنان يدعم السلّة الغذائية بنحو 210 ملايين دولار شهرياً (الدعم على سعر 3850 ليرة وبنسبة 85% من قيمة المستوردات)، وأن باقي مبالغ الدعم، أي 556 مليون دولار، تموّل استيراد المحروقات والدواء والقمح والمستلزمات الطبية (الدعم على سعر 1520 ليرة وبنسبة تتراوح بين 85% للمحروقات والدواء والقمح وبنسبة 50% للمستلزمات الطبية).

في المقابل، تشير المعطيات الإحصائية الصادرة عن الجمارك اللبنانية، إلى أن المعدلات الشهرية لاستيراد القمح والدواء والمستلزمات الطبية والمحروقات (بنزين ومازوت وفيول وغاز) لم تتجاوز في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية 300 مليون دولار بعد احتساب نسب الدعم التي حدّدها مصرف لبنان لكل سلعة (بين 50% و85%)، أي إن كلفة الدعم على ثلاثة أشهر تبلغ 1528مليون دولار مقارنة مع مزاعم سلامة بأنه يبلغ 2300 مليون دولار!

القصّة الأساسية لا تكمن في التلاعب بالأرقام، فأيّ تاجر أدوات مالية أو محاسب صغير يمكنه القيام بها، لكن المسألة الأساسية تتعلق بقانون النقد والتسليف. فالمادة 76 تفرض على المصارف إيداع احتياط أدنى لدى مصرف لبنان عن الودائع والأموال المستقرضة، من دون تحديد نسبتها، بل تُرك الأمر لمصرف لبنان الذي حدّدها في تعاميمه بنسبة 15% على الودائع بالدولار. يثير هذا الأمر السؤال الآتي: لماذا أناط قانون النقد والتسليف بمصرف لبنان تحديد نسبة الاحتياط الأدنى؟ لأن هذه النسبة تمثّل إحدى أدوات السياسة النقدية التي يرسمها المصرف المركزي انطلاقاً من الأهداف التي يسعى إليها في سياق السيطرة على الكتل النقدية والتضخّم والحفاظ على سلامة النظام المصرفي. لكن سلامة لم يقُم بأي من ذلك. فمن المتاح له، في ضوء التطورات الخطيرة في الوضع المالي والنقدي، خفض هذه النسبة إلى 10% على سبيل المثال. هذا الخيار متاح حكماً من دون أي ضرورة لعرض الموضوع على الحكومة إلا من باب التنسيق، وليس من باب تحميلها مسؤولية رفع الدعم كما يحاول سلامة. وهو يفلت التضخّم عمداً عبر طباعة كميات هائلة من النقد لإطفاء خسائره بالدولار، ثم يدّعي أن المسّ بالاحتياط الإلزامي يتطلب قانوناً! كيف أنفق ودائع الناس من دون أي قانون إذاً؟ أليس كلامه عن بلوغ احتياطاته بالعملات الأجنبية ما يساوي الاحتياطات الإلزامية، إقراراً بأنه لم يبقَ من الودائع إلّا هذا المبلغ؟

بيانات مصرف لبنان المالية لعام 2018 تكشف المستور

ظنّ أنه فريد من نوعه... من يحاسبه؟

لو صدر تقرير مدققي الحسابات بشأن بيانات مصرف لبنان المالية لعام 2018 في وقته وبراي واضح يفسّر التفاصيل والشوائب الموجودة فيه ويفنّد المخالفات لقانون النقد والتسليف، وتجاهل للمعايير الدولية، لكان ممكناً اكتشاف الأزمة باكراً، بما يتيح معالجتها لو توافرت الإرادة، او التخفيف من حدّة وطأتها. فمن الواضح، أن ملامح الأزمة كانت ظاهرة منذ سنوات، لكن مصرف لبنان لم يكن شفافاً تجاه ذلك، ولم يكن على قدر من المهنية والمسؤولية التي اوله إياها قانون النقد والتسليف، بل ظنّ أنه فريد من نوعه فدمّر استقرار النقد اللبناني وشغل نفسه بهندسات مالية والإفراط في توظيف المال العام، وخصّ شركات ومصارف بمساعدات تميّزهم عن غيرهم... هذا كلّه واضح في البيانات المالية لعام 2018. فمن يحاسب المسؤولين في مصرف لبنان واولهم حاكم المصرف على التوجه لمدّة عقود بعكس ما هو مطلوب قانوناً لتامين مصلحة الشعب اللبناني؟ وما هي الاسباب الحقيقية التي دفعت بحاكم مصرف لبنان للقيام بهذه المخالفة الكارثية؟

جينا الشماس*

مهمة التدقيق الخارجي وأداء الشركات الأربع الأكبر في العالم

ليست المرة الأولى التي يظهر فيها اسم إحدى اكبر اربع شركات تدقيق عالمياً في ملف تدور حوله كارثة مالية كان يمكن تفاديها. فالإعلام الغربي يتسابق لنشر تفاصيل هذه الملفات والكشف عن الإهمال الجسيم لمدققي الحسابات في أعمال التدقيق التي يقومون بها. تعثّر شركة «إيرنست أند يونغ» (إيرنست أند توتش) و«وارنست أند يونغ» منذ وصوله إلى حاكمية مصرف لبنان عام 1993، لتدقيق بيانات مصرف لبنان المالية وسائر بيانات الشركات التي يملك اسهمها أو يسيطر على قراراها. هذا ما صرّح به هو شخصياً في 2 أيار 2020 في مؤتمر صحافي أشار فيه إلى اعتماد الشركتين المذكورتين لمدّة لا تقل عن 26 عاماً، لافتاً إلى التزامه الشفافية والتدقيق في البيانات المالية. ردّد سلامة كلمة «شفافية» ما لا يقل عن 4 مرات، مؤكداً التزام مصرف لبنان بالمعايير المعتمدة لدى المصارف المركزية ومعايير المحاسبة للمصارف المركزية الأوروبية، وبأنه وفّر البيانات المالية للتدقيق وفق هذه المعايير التي تسمح، كما قال، بتصفيات جزء من الأعباء المرتبطة بتثبيت سعر الصرف على أنها موجودات، لكون المصرف يتوقع الاستفادة من تثبيت سعر الصرف في السنوات التي تلي إصدار البيانات المالية.

شبهة «الاستقلالية»

من المفيد التدقيق في تصريحات الحاكم ومطابقتها مع الواقع. تُعدّ «الاستقلالية» من أهم مبادئ التدقيق وأخلاقيات المهنة وفق معايير التدقيق الدولية والأميركية. فما يعطي البيانات المالية صدقية، أن يبدي رأيه فيها مدقق محترف بشكل مستقل عن الشركة وإدارتها التي تضع بتصرفه البيانات التي اعتُمدت طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وما يختص بالقطاع الذي تنتمي إليه.

وبما أن الحاكم صرّح باعتماد شركتين للتدقيق منذ ما لا يقل عن 26 عاماً، يمكن التشكيك بـ«الاستقلالية»، شكلاً على الأقل. فحجم أعمال الشركتين يتأثر كثيراً لو تخلّى مصرف لبنان عن خدماتهما في تدقيق بياناته المالية وبيانات الشركات التابعة له، وخصوصاً بعدما اتضح من بعض حسابات الشركات التابعة، أن مدققي الحسابات يحصلون على عقود استشارية أتعابها تفوق قيمة أتعاب التدقيق بأضعاف، علماً بأن الشركتين تحظيان بمهام التدقيق في عدد كبير من المصارف اللبنانية الساعية إلى إرضاء الحاكم.

عملياً، لم يعتمد سلامة المداورة بين شركات التدقيق اللبنانية الكفوءة بل حصر أعمال التدقيق بشركتين. وقد أثبتت دراسة تقارير مدققي الحسابات عن السنوات 2012 - 2015 لشركة كازينو لبنان التابعة لمصرف لبنان، أن «الاستقلالية» مفقودة في المضمون ما ينسف «الصدقية» أيضاً. فقد كشفت قرارات المدعي العام بشأن الكازينو، وجود هدر للمال العام، ولا سيما أن مدققي الحسابات قبلوا بتكليفهم بمهام التدقيق من مجلس الإدارة بعد تمنّعه عن الدعوة إلى الجمعية العمومية التي وحدها يحقّ لها تعيين مفوّضي المراقبة. هذا ما يكشف عن عدم التزام هاتين الشركتين بالقوانين المرعيّة الإجراء وتفضيل المصلحة الخاصة بدلاً من الانتظام بالقانون وأخلاقيات المهنة.

لجنة للرقابة أم للتغطية؟

غياب الحوكمة موضوع مهم ويتطلب دراسة كاملة وتعداد أماكن الخلل الذي أدى إلى الانهيار المالي والنقدي، إلا أنه يمكن لفت النظر إلى أن احتياطي نهاية خدمة رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف تسجل في حسابات مصرف لبنان، كما يسجل احتياطي نهاية خدمة حاكم مصرف لبنان ونوابه. لذا نرى أن مبدأ استقلالية لجنة الرقابة على المصارف غير متوافرة العناصر، ما قد يفسّر مع أمور أخرى عدم فعاليتها وعدم قيامها بواجبها عند إقفال المصارف خلال تشرين الأول والثاني 2019 بوجه المودعين العاديين وتهريب أموال المودعين «المميزين». كذلك، فإن هذا الأمر يفسّر عدم قدرة هيئة التحقيق الخاصة على تقديم اسم أي شخص أو مؤسسة هرّبوا أموالهم خلال مدة إقفال المصارف، ولا سيما أن حاكم مصرف لبنان يترأس هذه اللجنة المهمة أيضاً.

لكن من الواضح أن الرقابة على جودة الأعمال خلال قيام هذه الشركات باعمال التدقيق للتأكد من تطبيقها لمعايير التدقيق الدولية، غير كافية لردعها عن التقصير وتجنيبها ملفات الفضائح.

«ديلويت اند توتش» و«إرنست اند يونغ» منذ 1993

رغم إخفاقات ومخالفات شركات التدقيق المكشوفة في الصحافة العالمية يومياً، اعتمد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة شركتي «ديلويت أند توتش» و«إرنست أند يونغ» منذ وصوله إلى حاكمية مصرف لبنان عام 1993، لتدقيق بيانات مصرف لبنان المالية وسائر بيانات الشركات التي يملك اسهمها أو يسيطر على قرارها. هذا ما صرّح به هو شخصياً في 2 أيار 2020 في مؤتمر صحافي أشار فيه إلى اعتماد الشركتين المذكورتين لمدّة لا تقل عن 26 عاماً، لافتاً إلى التزامه الشفافية والتدقيق في البيانات المالية. ردّد سلامة كلمة «شفافية» ما لا يقل عن 4 مرات، مؤكداً التزام مصرف لبنان بالمعايير المعتمدة لدى المصارف المركزية ومعايير المحاسبة للمصارف المركزية الأوروبية، وبأنه وفّر البيانات المالية للتدقيق وفق هذه المعايير التي تسمح، كما قال، بتصفيات جزء من الأعباء المرتبطة بتثبيت سعر الصرف على أنها موجودات، لكون المصرف يتوقع الاستفادة من تثبيت سعر الصرف في السنوات التي تلي إصدار البيانات المالية.

شبهة «الاستقلالية»

من المفيد التدقيق في تصريحات الحاكم ومطابقتها مع الواقع. تُعدّ «الاستقلالية» من أهم مبادئ التدقيق وأخلاقيات المهنة وفق معايير التدقيق الدولية والأميركية. فما يعطي البيانات المالية صدقية، أن يبدي رأيه فيها مدقق محترف بشكل مستقل عن الشركة وإدارتها التي تضع بتصرفه البيانات التي اعتُمدت طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وما يختص بالقطاع الذي تنتمي إليه.

وبما أن الحاكم صرّح باعتماد شركتين للتدقيق منذ ما لا يقل عن 26 عاماً، يمكن التشكيك بـ«الاستقلالية»، شكلاً على الأقل. فحجم أعمال الشركتين يتأثر كثيراً لو تخلّى مصرف لبنان عن خدماتهما في تدقيق بياناته المالية وبيانات الشركات التابعة له، وخصوصاً بعدما اتضح من بعض حسابات الشركات التابعة، أن مدققي الحسابات يحصلون على عقود استشارية أتعابها تفوق قيمة أتعاب التدقيق بأضعاف، علماً بأن الشركتين تحظيان بمهام التدقيق في عدد كبير من المصارف اللبنانية الساعية إلى إرضاء الحاكم.

عملياً، لم يعتمد سلامة المداورة بين شركات التدقيق اللبنانية الكفوءة بل حصر أعمال التدقيق بشركتين. وقد أثبتت دراسة تقارير مدققي الحسابات عن السنوات 2012 - 2015 لشركة كازينو لبنان التابعة لمصرف لبنان، أن «الاستقلالية» مفقودة في المضمون ما ينسف «الصدقية» أيضاً. فقد كشفت قرارات المدعي العام بشأن الكازينو، وجود هدر للمال العام، ولا سيما أن مدققي الحسابات قبلوا بتكليفهم بمهام التدقيق من مجلس الإدارة بعد تمنّعه عن الدعوة إلى الجمعية العمومية التي وحدها يحقّ لها تعيين مفوّضي المراقبة. هذا ما يكشف عن عدم التزام هاتين الشركتين بالقوانين المرعيّة الإجراء وتفضيل المصلحة الخاصة بدلاً من الانتظام بالقانون وأخلاقيات المهنة.

لجنة للرقابة أم للتغطية؟

غياب الحوكمة موضوع مهم ويتطلب دراسة كاملة وتعداد أماكن الخلل الذي أدى إلى الانهيار المالي والنقدي، إلا أنه يمكن لفت النظر إلى أن احتياطي نهاية خدمة رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف تسجل في حسابات مصرف لبنان، كما يسجل احتياطي نهاية خدمة حاكم مصرف لبنان ونوابه. لذا نرى أن مبدأ استقلالية لجنة الرقابة على المصارف غير متوافرة العناصر، ما قد يفسّر مع أمور أخرى عدم فعاليتها وعدم قيامها بواجبها عند إقفال المصارف خلال تشرين الأول والثاني 2019 بوجه المودعين العاديين وتهريب أموال المودعين «المميزين». كذلك، فإن هذا الأمر يفسّر عدم قدرة هيئة التحقيق الخاصة على تقديم اسم أي شخص أو مؤسسة هرّبوا أموالهم خلال مدة إقفال المصارف، ولا سيما أن حاكم مصرف لبنان يترأس هذه اللجنة المهمة أيضاً.

لكن من الواضح أن الرقابة على جودة الأعمال خلال قيام هذه الشركات باعمال التدقيق للتأكد من تطبيقها لمعايير التدقيق الدولية، غير كافية لردعها عن التقصير وتجنيبها ملفات الفضائح.

«ديلويت اند توتش» و«إرنست اند يونغ» منذ 1993

رغم إخفاقات ومخالفات شركات التدقيق المكشوفة في الصحافة العالمية يومياً، اعتمد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة شركتي «ديلويت أند توتش» و«إرنست أند يونغ» منذ وصوله إلى حاكمية مصرف لبنان عام 1993، لتدقيق بيانات مصرف لبنان المالية وسائر بيانات الشركات التي يملك اسهمها أو يسيطر على قرارها. هذا ما صرّح به هو شخصياً في 2 أيار 2020 في مؤتمر صحافي أشار فيه إلى اعتماد الشركتين المذكورتين لمدّة لا تقل عن 26 عاماً، لافتاً إلى التزامه الشفافية والتدقيق في البيانات المالية. ردّد سلامة كلمة «شفافية» ما لا يقل عن 4 مرات، مؤكداً التزام مصرف لبنان بالمعايير المعتمدة لدى المصارف المركزية ومعايير المحاسبة للمصارف المركزية الأوروبية، وبأنه وفّر البيانات المالية للتدقيق وفق هذه المعايير التي تسمح، كما قال، بتصفيات جزء من الأعباء المرتبطة بتثبيت سعر الصرف على أنها موجودات، لكون المصرف يتوقع الاستفادة من تثبيت سعر الصرف في السنوات التي تلي إصدار البيانات المالية.

شبهة «الاستقلالية»

من المفيد التدقيق في تصريحات الحاكم ومطابقتها مع الواقع. تُعدّ «الاستقلالية» من أهم مبادئ التدقيق وأخلاقيات المهنة وفق معايير التدقيق الدولية والأميركية. فما يعطي البيانات المالية صدقية، أن يبدي رأيه فيها مدقق محترف بشكل مستقل عن الشركة وإدارتها التي تضع بتصرفه البيانات التي اعتُمدت طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وما يختص بالقطاع الذي تنتمي إليه.

وبما أن الحاكم صرّح باعتماد شركتين للتدقيق منذ ما لا يقل عن 26 عاماً، يمكن التشكيك بـ«الاستقلالية»، شكلاً على الأقل. فحجم أعمال الشركتين يتأثر كثيراً لو تخلّى مصرف لبنان عن خدماتهما في تدقيق بياناته المالية وبيانات الشركات التابعة له، وخصوصاً بعدما اتضح من بعض حسابات الشركات التابعة، أن مدققي الحسابات يحصلون على عقود استشارية أتعابها تفوق قيمة أتعاب التدقيق بأضعاف، علماً بأن الشركتين تحظيان بمهام التدقيق في عدد كبير من المصارف اللبنانية الساعية إلى إرضاء الحاكم.

عملياً، لم يعتمد سلامة المداورة بين شركات التدقيق اللبنانية الكفوءة بل حصر أعمال التدقيق بشركتين. وقد أثبتت دراسة تقارير مدققي الحسابات عن السنوات 2012 - 2015 لشركة كازينو لبنان التابعة لمصرف لبنان، أن «الاستقلالية» مفقودة في المضمون ما ينسف «الصدقية» أيضاً. فقد كشفت قرارات المدعي العام بشأن الكازينو، وجود هدر للمال العام، ولا سيما أن مدققي الحسابات قبلوا بتكليفهم بمهام التدقيق من مجلس الإدارة بعد تمنّعه عن الدعوة إلى الجمعية العمومية التي وحدها يحقّ لها تعيين مفوّضي المراقبة. هذا ما يكشف عن عدم التزام هاتين الشركتين بالقوانين المرعيّة الإجراء وتفضيل المصلحة الخاصة بدلاً من الانتظام بالقانون وأخلاقيات المهنة.

لجنة للرقابة أم للتغطية؟

غياب الحوكمة موضوع مهم ويتطلب دراسة كاملة وتعداد أماكن الخلل الذي أدى إلى الانهيار المالي والنقدي، إلا أنه يمكن لفت النظر إلى أن احتياطي نهاية خدمة رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف تسجل في حسابات مصرف لبنان، كما يسجل احتياطي نهاية خدمة حاكم مصرف لبنان ونوابه. لذا نرى أن مبدأ استقلالية لجنة الرقابة على المصارف غير متوافرة العناصر، ما قد يفسّر مع أمور أخرى عدم فعاليتها وعدم قيامها بواجبها عند إقفال المصارف خلال تشرين الأول والثاني 2019 بوجه المودعين العاديين وتهريب أموال المودعين «المميزين». كذلك، فإن هذا الأمر يفسّر عدم قدرة هيئة التحقيق الخاصة على تقديم اسم أي شخص أو مؤسسة هرّبوا أموالهم خلال مدة إقفال المصارف، ولا سيما أن حاكم مصرف لبنان يترأس هذه اللجنة المهمة أيضاً.

* نقيبة خبراء المحاسبة المجازين سابقاً، ورئيسة جمعية مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد - لبنان

رأي مدققي الحسابات فيها. فقد تبيّن أن التدقيق في الحسابات موقّع في 30 حزيران 2020 من قبل الشركتين بأسم الخبير المعنوي، ولم يذكر اسم الخبير المفوّض بالتوقيع خلافاً للتعميم الصادر عن وزير المال رقم 742/ص1 تاريخ 2002/4/14 وتحديداً في البند الثالث من الفقرة 8 بعنوان «توقيع الخبير». إذ يُفترض أن يوقع تقارير مدققي الحسابات الخبير المفوض بالتوقيع باسمه الشخصي وليس باسم الشركة رغم وجود اسم شركة التدقيق قرب التوقيع أو على ترويسة الصفحة.

وكان المجلس المركزي لمصرف لبنان أقرّ البيانات المالية للسنة المنتهية في 2018/12/31 في آذار 2019، إلّا أن أعمال التدقيق لم تُنتهِ إلا بعد مرور سنة وشهرين، بينما صدر تقرير مفوض المراقبة في تموز 2020. هذا الأمر يثير سؤالاً أساسياً عن البيانات المالية وتقرير مفوض المراقبة للسنة المنتهية في 2019/12/31: متى تصدر؟

اتفاقيات إعادة الشراء العكسي

ورد في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الرقم 4 ما يدل على أن المصرف خسر 865 مليار ليرة عند استثمار 1824 مليار ليرة من دون أن يتم شرح ما حصل والأسباب التي أدت إلى ذلك. فما هي أسباب الخسائر وهل سُجّلت وفق الأصول في الخسائر؟ أم أن خفض الموجودات (Contra Asset Account) جاء بشكل غير منتظم ولم يعلق عليه مدققو الحسابات راقبة بالحاكم؟

عوائد لاجل بفائدة لدى المصارف

ورد في الإيضاحات أن مصرف لبنان استثمر في 2017 بأدوات مالية تنتهي مدّتها في 2018 و2019 و2020. أما مدة الاستثمارات في عام 2018 لم تتعدّ سنة 2020 مع انخفاض في المبالغ من 43,076 مليار ليرة في 2017 إلى 36,025 مليار ليرة في 2018. وبحسب المصارف المركزية الأخرى، فهي تعتمد على هذا النوع من الأدوات لتجلب الإيرادات إلى المصرف المركزي بالإضافة إلى مساعدة المصارف لتأمين سيولة الإقراض. فهل كانت بوادر عدم وجود سيولة كافية، سبباً لعدم زيادة الاستثمار في هذه الأدوات المالية في عام 2018؟ ألم يجد مدققو الحسابات أن في ذلك أمراً جوهرياً تجب الإشارة إليه في البيانات المالية بمعزل عمّا حصل في 2019 وتم ذكره في رأي مدققي الحسابات؟

توافر العملات الأجنبية

ورد أن الموجودات الأجنبية بالعملات الأجنبية انخفضت من 58,169 مليار ليرة في 2017 إلى 49,854 مليار ليرة في 2018. والموجودات المحلية بالعملات الأجنبية زادت من 4,191 مليار ليرة في 2017 إلى 6,798 مليار ليرة في 2018. ما يجعل مجموع الموجودات بالعملات الأجنبية 62,360 مليار ليرة في 2017 مقابل 56,652 مليار ليرة في 2018. ويقابلها في المطلوبات إيداعات بالعملات الأجنبية بلغت 94,671 مليار ليرة في عام 2017، ووصلت قيمتها إلى 101,183 مليار ليرة في 2018.

تدل هذه الأرقام على أن العجز في العملات الأجنبية المسجّل لدى مصرف لبنان بحسب البيانات المالية يقدّر بمبلغ 32,311 مليار ليرة في 2017 وبمبلغ قيمته 44,531 مليار ليرة في 2018. فمن الواضح أن عوامل المشاكل المالية كانت ظاهرة منذ عدة سنوات. والمبالغ الموجودة في البيانات المالية لعام 2017 كافية لإنذار مصرف لبنان والسلطات اللبنانية بأن مرحلة الدولرة قد طالت أكثر من اللازم وبلا مبرّر.

هذا الأمر يأخذنا مباشرة إلى تطبيق قانون النقد والتسليف، ولا سيما أهم واجبات مصرف لبنان لحماية النقد اللبناني، هناك مبرّر كاف للاستنتاج بأن مصرف لبنان لم يقم بأي جهد تنسيق مع الدولة اللبنانية عبر وزارة المال أو رئاسة الحكومة للاستعداد للمرحلة الصعبة، وتحضير الخطة الانتقالية الضرورية لمعالجة الدولرة واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان وتفادي المفاجأة التي واجهت المودعين اللبنانيين بعدم قدرتهم على الحصول على أموالهم من المصارف ولا سيما بالدولار الأميركي في نهاية 2019 وخلال 2020. بل للأسف ورد في تقرير مصرف لبنان 2018 حول خفض الدولرة وحماية النقد اللبناني أن الدولرة على ارتفاع إلى 69,8% في 2018، مع تأكيده على واجبات مصرف لبنان «السعي إلى تعزيز الثقة بالعملة الوطنية والحد من الدولرة». فمن يحاسب المسؤولين في مصرف لبنان وأولهم حاكم المصرف على التوجه تماماً ولمدّة عقود بعكس ما هو مطلوب قانوناً لتأمين مصلحة الشعب اللبناني؟ وما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت بحاكم مصرف لبنان إلى القيام بهذه المخالفة الكارثية؟

إيداعات من المؤسسات العامة

لم يتمكن مدققو الحسابات من التأكد من صحة الإيداعات المسجلة في البيانات المالية للمصرف بقيمة 4,661 مليار ليرة رغم متابعة مصرف لبنان مع المؤسسات العامة المطلوب منها تأكيد أرصدة هذه الإيداعات. فهل يُعقل ألا يتمكن مصرف لبنان من التنسيق مع وزارة المال لتأكيد الأرصدة الموجودة لديه لصالح المؤسسات العامة، لكون التقرير يذكر التأكد من نسبة 38,8% فقط من الأرصدة، ولم يتمكن مدققو الحسابات من التأكد من نسبة 61,2% منها؟

إيداعات من المؤسسات المالية

كذلك لم يتمكن مدققو الحسابات من التأكد من أرصدة بقيمة 15,136 مليار ليرة من حسابات الإيداعات الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية. ماذا عن تقارير مفوّضي المراقبة لهذه المصارف، ألا تذكر قيمة مبالغ الأرصدة مع ومن مصرف لبنان في بياناتها؟

قيمة الاستثمار مع «شريك»

ورد في البيانات المالية أن مصرف لبنان له «شريك» وأن استثماره في هذا الشريك يسجّل في البيانات المالية وفقاً لقيمة الاستثمار في السوق. إلا أن مدققي الحسابات سجّلوا في الرأي الصادر عنهم أنه لم يتم تقييم المبلغ الوارد كاستثمار في هذا «الشريك» وأن البيانات المالية الخاصة بهذا الاستثمار لم تكن متوافرة. وبسبب ذلك، لم يتمكن المدققون من التحقّق من صحّة استثمار بقيمة 345 مليار ليرة.

> مصرف لبنان لم يقم بأي جهد تنسيق مع الدولة اللبنانية لمعالجة الدولرة واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان

ولقد ورد في الإيضاحات أن مصرف لبنان يملك 35,18% من «شركة انترا للاستثمار ش. م. ل»، فهل يُعقل أن تكون قيمة حصّة مصرف لبنان في هذا الاستثمار لا تتعدى 345 مليار ليرة، وأنه تعذّر على مصرف لبنان الحصول على البيانات المالية لمن يصفه بالشريك في بياناته المالية؟ هل من المعقول بأنه لذلك لم يتمكن مصرف لبنان من تقييم حصّته في هذا المصرف أو الشركة المالية وفق السياسات المتبعة والمنصوص عنها في الإيضاحات الواردة من مصرف لبنان؟

أليست لجنة الرقابة على المصارف جزءاً من مصرف لبنان الذي يسجل احتياط نهاية خدمة أعضاء اللجنة في حساباته، وبذلك لديها قدرة على تزويد المصرف بالبيانات والمعلومات الكافية لإعادة تقييم استثمار مصرف لبنان في «الشريك» وفق السياسات المتبعة؟

موجودات من عمليات التبادل وطبع النقد اللبناني

لم يؤكد مدققو الحسابات صحّة تسجيل العمليات المالية في هذا الحساب الذي يبدو انه يتضمّن كلفة طبع النقد اللبناني وبعض العمليات المالية بشكل غير واضح ولا يعتمد أياً من مبادئ محاسبة المصارف المركزية أو المعايير المعتمدة منهم، سواء في الولايات المتحدة الأميركية، أو في المصارف المركزية الأوروبية التي أشار إليها الحاكم في تصريحه أمام الشعب اللبناني في 2 أيار 2020. لقد بلغت قيمة هذا الرصيد 40,169 مليار ليرة في 2018 مقارنة برصيد 30,000 مليار ليرة في 2017.

تصنيف الاستثمارات

لم يصنف مصرف لبنان استثماراته وفق المعايير المعتمدة في المصارف المركزية، ولا سيما الأوروبية التي أشار إليها في تصريحه في 2 أيار 2020.

سندات الخزينة اللبنانية

بلغ رصيد سندات الخزينة في الموجودات المدرجة في البيانات المالية 42,483 مليار ليرة لسنة 2017 وبلغ الرصيد 44,844 مليار ليرة لسنة 2018. ولقد ورد في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية بأن هذا الحساب تضمن عمليات الهندسات المالية. في الواقع، تعمّد مصرف لبنان عدم توضيح هذه العمليات ولمصلحة من ثبتت نتائجها. كما لم يعلّق مدققو الحسابات على هذه القيمة، ولا سيما أن الهندسات المالية تعدّ مخالفة لقانون النقد والتسليف وليست من ضمن صلاحيات حاكم مصرف لبنان، بحسب المعلومات المتداولة عنها وبغياب تام للشفافية من مصرف لبنان حولها.

موجودات من تبادل العمليات والأدوات المالية وطبع الأوراق النقدية مقابل مطلوبات من مصروفات الفوائد المؤجلة وتكاليف التمويل الأخرى

خلافاً لما صرّح به حاكم مصرف لبنان في 2 أيار 2020 أمام الصحافة والشعب اللبناني، أكّد مدققو الحسابات أن البيانات المالية الخاصة بمصرف لبنان تُعد بناء لما يريده حاكم مصرف لبنان وما يختاره. وأشاروا في معرض إبداء الرأي، إلى أن البيانات المالية لا تعتمد معايير المحاسبة الدولية من دون الإشارة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي للمصارف المركزية حول طريقة احتساب وتسجيل العمليات المالية على أسس واضحة ومعلنة بحيث يمكن لقرّاء البيانات المالية مقارنة هذه المعلومات واستنتاج ما يلزم حول المركز المالي للمصارف المركزية.

بل بكل وضوح أشار مدققو الحسابات في الرأي، إلى أن البيانات المالية مُعدة بناءً لمعايير المحاسبة الخاصة بمصرف لبنان الموثقة لدى مصرف لبنان والموافق عليها من قبل المجلس المركزي في قراره رقم 18/12/49 وتاريخه 11 نيسان 2018، من دون تحديد الفروقات الموجودة بين ما هو معتمد من مصرف لبنان وبين ما تعتمده المصارف المركزية الأوروبية أو الأميركية أو غيرها من المعايير، لتستخدم كوسيلة للمقارنة بين ما يواجه المصارف المركزية الأخرى.

لعلّ هذه المعايير الخاصة بمصرف لبنان هي دليل آخر على التفرّد في القرارات من قبل حاكم مصرف لبنان والذي يحرم الخبراء والمعنيين من الشعب اللبناني من متابعة أعمال المصرف. كان التضليل هو الهدف الأساس لتفادي أي مستوى من الشفافية.

فبحسب قرار المجلس المركزي، يقرّر حاكم مصرف لبنان قيمة طبع الأموال وثمن استقرار النقد كما يراهما هو شخصياً، بحسب ما ورد في الملاحظة رقم 23 من الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية (صفحة 62 الفقرة C). منذ بداية عام 2003 يسجّل مصرف لبنان كلفة تثبيت سعر صرف الليرة في حساب المطلوبات من مصروفات الفوائد المؤجلة وتكاليف التمويل الأخرى والتي سجلت برصيد 16,486 مليار ليرة في 2017، وبلغت 15,788 مليار ليرة في 2018. كما يسجّل مصرف لبنان بناء على قرار الحاكم الشخصي، طبع الأموال وغيرها من الأكلاف في حساب الموجودات من تبادل العمليات والأدوات المالية وطبع أوراق النقد والذي بلغ رصيده 29,898 مليار ليرة في 2017 أما في 2018 فلقد زاد بنسبة كبيرة وسجّل برصيد 40,169 مليار ليرة.

لا شفافية

إن تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية الخاصة بمصرف لبنان للسنة المنتهية في 2018/12/31 لا يزيد في الشفافية شيئاً، بل يدين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على تفرّده في القرارات التي أوصلت النقد اللبناني إلى الانهيار وبشكل مفاجئ ومؤذٍ. لقد تخيّل الحاكم أنه فريد من نوعه مقارنة مع حكام المصارف المركزية حول العالم، فدمّر استقرار النقد اللبناني خلافاً لمسؤوليته الجوهرية، وشغل نفسه بالمصالح الخاصة والهندسات المالية وتوظيف الأموال العامة بشكل غير محافظ. وتملّك الشركات الخاصة واحتفظ باستثماره بالشريك من دون تبرير المنفعة لمصرف لبنان أو المصلحة العامة. كما خصّ بعض الشركات الخاصة وبعض المصارف بمساعدات تميزهم عن باقي الشركات اللبنانية وغير ذلك من أعمال تظهر آثارها في البيانات المالية لسنة 2018. ما يفسر حتماً لماذا لم ينشر حاكم مصرف لبنان البيانات المالية وفق الأصول وبشكل سنوي منتظم، كما يفسر لماذا لم يعتمد أسلوب المداورة بين مدققي الحسابات.

* نقيبة خبراء المحاسبة المجازين سابقاً، ورئيسة جمعية مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد - لبنان

15,788 مليار ليرة

هي المطلوبات المسجّلة في حساب اعباء مالية ونفقات فوائد مؤجلة والتي لم يتمكن مدققو الحسابات من التأكّد من صحّتها بل بدا انه حساب يخزّن عمليات غير متجانسة شرعها نفسه حاكم مصرف لبنان بعيداً عن القانون وعن المعايير الدولية تم جرت تصفيته لإخفاء حجم العمليات الحقيقية

من يملك حقيقة الذهب؟

صرّح مدققو الحسابات بأنهم لم يتمكنوا من التأكد من وجود الذهب أو من صحّة قيمته الواردة في البيانات المالية بقيمة 10,610 مليارات ليرة والتي يفترض أنها موجودة في حوزة مصرف لبنان وليس لدى أي فريق ثالث. لكن بسبب «إجراءات أعاقت وصولهم إليه» للتحقّق من وجوده بالكمية المزعومة من حاكمية مصرف لبنان، ورد في رأي مدققي الحسابات أنهم لم يتمكنوا من التأكد من وجوده.

وبحسب الايضاحات المرفقة بالتقرير، فإن المصرف يسجّل الذهب بحسب السعر المنشور في الأسواق العالمية. أما قيمة الذهب المسجلة في البيانات الواردة من مصرف لبنان فهي 17,743 مليار ليرة في 2018 مقارنة مع رصيد 18,033 مليار ليرة في 2017. وكان سعر الذهب في نهاية 2017 قد بلغ 1291 دولاراً للأونصة، وفي نهاية 2018 بلغ 1279 دولاراً، كما بلغ في نهاية 2019 نحو 1514,8 دولاراً بحسب الأرقام المنشورة من الجهات المعنية دولياً. لكن مصرف لبنان اعتمد سعر 1297,08 دولاراً في نهاية 2017، و1276,22 دولاراً في نهاية 2018.

ورغم صدور تقرير مدققي الحسابات بعد 30 حزيران 2020، لم يذكر مدققو الحسابات زيادة سعر الذهب في 2019 ولا في 2020، رغم تأثير ذلك على البيانات المالية لمصرف لبنان. ولم يؤكدوا لنا إذا ما كان مصرف لبنان قد طبّق قانون النقد والتسليف لناحية وجود قيمة موجودات الذهب والعملات الأجنبية بنسبة تتعدى 50% من الأموال المتداولة، كما لم يؤكد مدققو الحسابات إذا ما كان مصرف لبنان يطبق القانون 42/86 الصادر بتاريخ 24 أيلول 1986 بما يخصّ عدم التصرف بالذهب من دون تشريع من البرلمان اللبناني يسمح بذلك. فمن يؤكد وجود الذهب في مصرف لبنان إذا كانت شركتا التدقيق المعينتان من قبل حاكم مصرف لبنان من 26 عاماً لا تؤكدان ذلك؟

الرهان على صعود الصين

الأمجد سلامة

هل ستصعد الصين إذا استعادت السيطرة على طريق الحرير القديم عبر مبادرة الحزام والطريق؟ ما هو تأثير هذا الصعود على الديناميكيات الأساسية لمنظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي وكيف سيكون شكله؟ هل سنكون أمام مركز جديد للنظام العالمي القائم اليوم؟ أم سنشهد نظاماً عالمياً جديداً ينافس ذلك الغربي؟

ثمة الكثير من الأسئلة التي فرضتها مبادرة الحزام والطريق. إلا أنه لا بد من القول إن السبب الأول الذي فتح باب البحث في دور الصين هو تآكل منظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي. يعتقد إيمانويل والرشتاين أن هذه المنظومة دخلت في أزمة هيكلية بعدما وصلت الاتجاهات العلمانية داخلها إلى حدودها النهائية، وبعدما استُنفدت المساحة التي تسمح بها المنظومة للتعديل الذاتي. برأيه أنه منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، دخل العالم عصر التحول الكبير، وفي النهاية سيتم استبدال هذه المنظومة بمنظومة جديدة موحّدة أو منظومات أخرى متعددة.

الاقتصاد العالمي

بالنسبة إلى والرشتاين، إن منظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي عبارة عن منظومة عالمية مع تقسيم متكامل للعمل بهياكل سياسية متعدّدة (على شكل دول). ظهر هذا الشكل من المنظومات العالمية لأول مرّة في شمال غرب أوروبا في القرن السادس عشر، ومنذ ذلك الحين توسّعت لتشمل العالم بأكمله. يؤدّي تقسيم العمل داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى تدفق السلع والعمل ورأس المال عبر مناطق جغرافية مختلفة من خلال الملايين من سلاسل الإنتاج والتبادل. كل السلاسل تبدأ بالمنتج الأولي وتنتهي عند المستخدم النهائي للمنتج. يُطلق على هذه السلاسل عبارة "سلاسل السلع العالمية". داخل كل "سلسلة سلعية"، يتم توليد قدر معين من القيمة المضافة (الفرق بين إجمالي الناتج واحتياجات الكفاف للمنتجين، التي تظهر كمبلغ معين من القيمة السوقية). وعادةً ما يتم توزيع القيمة المضافة بشكل غير متساوٍ بين الدول. وتتوزّع الدول على مواقع هيكلية مختلفة بطريقة هرمية ضمن المنظومة العالمية الواحدة (مركزية، أو شبه هامشية أو هامشية)، وذلك اعتماداً على حصصها المختلفة من القيمة المضافة. وبدورها، تتوزع القيمة المضافة الناتجة عن "سلاسل السلع" بشكل غير متساوٍ بين الدول بسبب اختلاف درجات الاحتكار النسبي في مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج في كل سلسلة. ويتأسس الاحتكار النسبي حين يكون لبعض المنتجين مزايا وأفضليات تقنية أو تنظيمية أو سياسية على المنتجين الآخرين. والتوزيع غير المتكافئ للقيمة المضافة يعني أن عملية التبادل غير متكافئة.

الدول المركزية هي تلك التي تستفيد بشكل عام من التبادل غير المتكافئ وتتلقى حصصاً أكبر بشكل غير متناسب من القيمة المضافة العالمية. ويتميز الإنتاج في المركز بالربح المرتفع والأجور المرتفعة والتكنولوجيا العالية والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. أمّا الدول الهامشية فهي المناطق أو الدول التي تعاني بشكل عام من التبادل غير المتكافئ وتتلقى حصصاً صغيرة غير متناسبة من القيمة المضافة العالمية. ويتميز الإنتاج في الهامش بانخفاض الأرباح والأجور والتكنولوجيا المتأخرة والأنشطة الاقتصادية المحدودة.

وفي الوقت نفسه، رأى والرشتاين أن الدول شبه الهامشية لا غنى عنها للاستقرار السياسي للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فمن دون أن تعمل الدول شبه الهامشية "كالطبقة الوسطى" في المنظومة العالمية، سيصبح الاقتصاد الرأسمالي العالمي مستقطباً بدرجة عالية، مع وجود مركز ذي حجم سكاني صغير، ولكنه ذو دخل مرتفع تواجهه مناطق هامشية منخفضة الدخل ومتجانسة نسبياً (تنتمي إليها الغالبية العظمى من السكان). والدول شبه الهامشية يمكنها أن تلعب دور "الطبقة الوسطى" المستقرة سياسياً، والتي يشغلها العدد الأكبر من السكان، فتمنع الصدام عبر تقليل الكتلة السكانية المنتمية إلى الهامش. ودول شبه الهامش هي ما يُتعارف عليه "بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى" التي تظهر في مختلف الإحصاءات الاقتصادية التقليدية.

وبحسب والرشتاين أيضاً، فإن منظومة الاقتصاد العالمي الحالية في مرحلة انكماش بعد أن بلغت ذروتها خلال فترة 1967-1973. خلال فترة الانكماش، تنخفض معدلات الربح في القطاعات الاقتصادية الرائدة. ويهدف استعادة معدلات الربح السابقة، من الضروري أن تقوم الدول المركزية بخلق قطاعات رائدة جديدة (احتكارات جديدة). وذلك لكي يتم تحويل رأس المال من القطاعات المتراجعة إلى القطاعات الصاعدة، فيجب نقل موقع القطاعات المتدهورة من المركز إلى الدول الهامشية أو شبه الهامشية. فيستفيد بعض الدول شبه الهامشية والهامشية من عملية النقل هذه. تاريخياً، توفّر مثل هذه اللحظات التاريخية فرصاً للترقي داخل هرمية المنظومة العالمية.

وهذا بالضبط ما حصل مع الصين، التي كانت تعدّ دولة هامشية في نهاية السبعينيات، فاستغلت رغبة المركز الغربي في نقل القطاعات الاقتصادية المتناقصة الأرباح إلى الأطراف، ونجحت في استقطابها، ثم تحوّلت الصين مع بداية القرن الجديد إلى دولة شبه هامشية في الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

ثلاثة احتمالات

وفي بحثه "صعود الصين وانحدار الاقتصاد الرأسمالي العالمي"، رأى لي مينكي أنّ هذه النقلة ستُفرض إعادة توزيع كبيرة للدخل والثروة داخل الصين. وهذا يفرض مساراً من اثنين، إمّا إعادة توزيع القيمة المضافة العالمية من خلال حركة تصاعدية من داخل المنظومة، وهذا يعني صعود الصين إلى مصاف الدول المركزية في منظومة الاقتصاد العالمي الرأسمالي، أو أن تتحوّل إعادة التوزيع الداخلية إلى عامل للثورة العمالية الاشتراكية في الداخل الصيني.

وتُشير التجربة التاريخية للقرن العشرين، إلى أنه في ظل التنافس العسكري والاقتصادي المستمر من قبل المركز الرأسمالي الذي يهدف ضمن جهوده الدؤوبة إلى منع احتمالات الحراك الصاعد داخل المنظومة، فإن هذا النهج هو وصفة لاحتمال من اثنين: هزيمة الصين في نهاية المطاف، أو تغيير النظام العالمي. فبحلول منتصف القرن الحالي، سيكون معظم إنتاج الطاقة والمواد الخام ومعظم الصناعات التحويلية موجوداً في الدول الهامشية وشبه الهامشية. وهذا التركيز للجزء الأكبر من مرافق إنتاج المواد والطبقات العاملة المنظمة في الدول شبه الهامشية والهامشية قد يوفّر لهذه البلدان نفوذ مساومة غير مسبوق ضد الشمال.

هذا الأمر يطرح سؤالاً حول قدرة شعوب هذه الدول على استخدام هذا النفوذ بفاعلية، وفرض إعادة توزيع عالمي هائل للقيمة المضافة العالمية وقيادة تحويل النظام العالمي من نظام رأسمالي قائم على التبادل غير المتكافئ وأرباح احتكارية كبيرة إلى اقتصاد سوق اشتراكي عالمي قائم على الإنتاج للاستخدام ونظام التبادل الأكثر مساواة، بحسب ما يقول مينكي.

هنا لا بد من أن نذكر استشرافات جيوفانّي أريغي عن أن الجولة الجديدة من التوسع المالي والمدفوعة بسوق الدولار الخارجي منذ أواخر السبعينيات ستؤدي إلى تراجع الهيمنة الأميركية، الأمر الذي سيخلق أزمة في منظومة الاقتصادي العالمي الرأسمالي. وانطلاقاً من ذلك، يرجح أن ينزلق عالم ما بعد الولايات المتحدة إلى الفوضى المنظوماتيّة نفسها التي ظهرت منها الرأسمالية قبل نحو 600 عام. وفي مقاربته للصين ولنموذج شرق آسيا تحديداً، يتوقع أريغي أن يشهد العالم تشكّل منظومة عالمية تتمحور حول شرق آسيا. وصعود الصين يوفّر القدرة على توجيه طبيعة الاقتصاد العالمي بعيداً عن الاقتصاد الرأسمالي إلى مجتمع سوق عالمي أكثر توازناً وأكثر طبيعية. الصين قادرة على لعب هذا الدور، لأن النموذج الصيني للتنمية أقرب إلى فكرة آدم سميث الأصلية عن الدور المناسب للدولة في «المسار الطبيعي» للتنمية.

هناك عاملان تراثيان لعبا دوراً في تشكيل النموذج الصيني:

- الإرث التاريخي الطويل: دولة صينية تقليدية مبنية على الأيديولوجية الكونفوشيوسية اتخذت الاستقرار الاجتماعي هدفاً سياسياً أساسياً، وعارضت تراكماً مفرطاً لرأس المال والاستغلال المفرط للمجتمع من قبل قوى السوق. وكانت الصين تبنّت مجموعة من علاقات «السوق المجتمعي الخاصة» قبل أن تُجبر على «التحديث الغربي» في منتصف القرن التاسع عشر. يومها قامت الدولة بوظيفة «الحماية الاجتماعية»، وسيطرت على السوق، وقيّدت قوة رأس المال.

- الإرث الماوي: خلقت السياسات الاجتماعية الواسعة، بما فيها التعليم العام والخدمات الطبية، رأس المال البشري اللازم لإقلاع الاقتصادي في وقت لاحق. وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الريفية في الصين لم تخصخص بالكامل، فأسهم الاقتصاد الريفي في الإصلاح الحضري من دون أن يُهمَّش بسبب التحضر والتصنيع. نتج عن ذلك ما سماه أريغي «التراكم من دون نزع الملكية»، وهي ظاهرة ضد القاعدة العامة للرأسمالية التي تمثّل «تراكم مستمر بنزع الملكية».

إن صعود الصين ودورها المحتمل في المنظومة العالمية له أساس مختلف تماماً عن الغربيين. لذا، تنحصر الاحتمالات المقبلة لمسار منظومة الاقتصاد العالمي بثلاثة:

- أن تستخدم الولايات المتحدة هيمنتها وقدراتها العسكرية للدخول في حرب تشكيل امبراطورية عالمية حقيقية وإنهاء التاريخ الرأسمالي.

- أن تنتهي هذه الجولة من نظام التراكم الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة بصعود الصين وشرق آسيا إلى موقع مركز المنظومة، علماً بأن الدولة أو الدول التي ستشغل هذا الموقع ستفتقر إلى القدرات اللازمة لصنع حرب تناسب الأرباح الاحتكارية والرأسمالية الكبيرة، وسينتهي التاريخ الرأسمالي من خلال نوع من الفوضى يصيب الطبقة الأساسية لاقتصاد السوق بسبب تفكّك «سلاسل السلع العالمية». بمعنى آخر، أن نعود إلى تعدّد المنظومات العالمية. فتأخذ المنظومة العالمية بقيادة الصين بعض السمات الرئيسية لـ«نموذج سميث - شرق آسيا» وتطلق العنان لقوة مختلفة جوهرياً تتيح التخلّص من تبعات المنظومة الحالية وتغيّراتها الدورية.

- أن تحترق البشرية في فظائع العنف المتصاعد الذي يصاحب تصفية المنظومة العالمية القائمة، وينتهي التاريخ الرأسمالي بالعودة الدائمة إلى الفوضى المنظوماتية.

قبل فوات الأوان

لكل كتلة من الدول (المركز - شبه الهامش - الهامش) مصالح تملي موقفها من التحوّلات التي تطاول منظومة الاقتصاد العالمي. حتى الآن، يبدو أن هناك تصدعات سياسية واقتصادية داخل دول المركز، وبين دول المركز وبعض الدول شبه الهامشية، فضلاً عن أن العالم متجه صوب احتمال تشكّل منظومات عالمية متعدّدة أو فوضى منظوماتية متزامنة مع دورات عنف. أمّا أن تتمكن الولايات المتحدة من تشكيل امبراطورية عالمية فيبدو بعيداً، وإن لم ينتفِ بعد.

لبنان يشبه الكثير من الدول الهامشية، أي قد لا يكون مؤثّراً في الصراع ونتائجه، لكن الثابت أنه لن يترقى دولة هامشية إلى دولة منخفضة الدخل ما دام يراهن على دوام الهيمنة الأميركية. لذا، فإن الانخراط الآن في مبادرة الطريق والحزام (وهو توقيت متأخّر أساساً) والرهان عليها، وتالياً على صعود الصين قد تفتح مجالاً للارتقاء إلى دولة شبه هامشية في منظومة اقتصاد عالمي تهيمن عليه الصين، أو في منظومة عالمية جديدة منافسة لمنظومة الاقتصاد العالمي. كل ما سينتجه الأمر يرفع مستوى المعيشة والدخل.

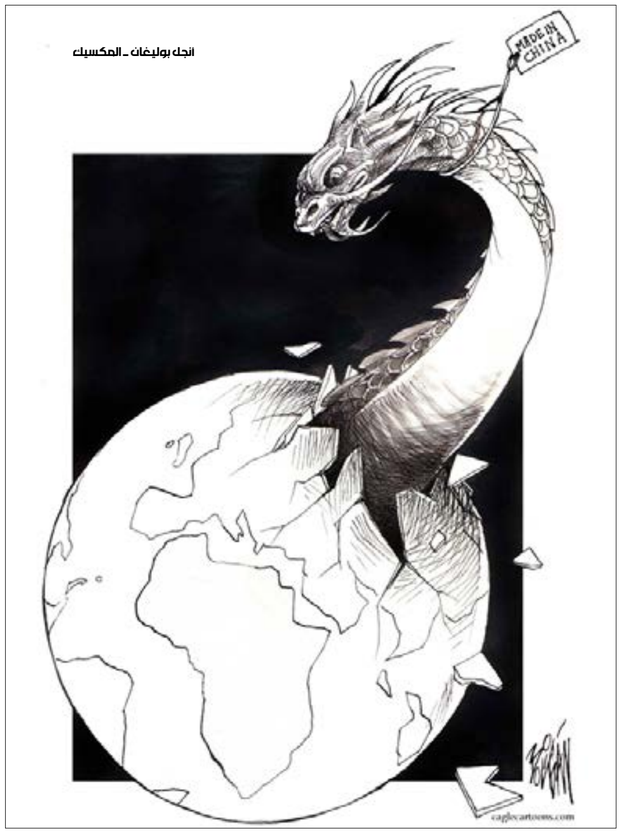

انجل بوليغان ـ المكسيك

إتفاق

إيران - الصين

في تموز الماضي، انتشر خبر توصّل الصين وإيران إلى اتفاق لتعزيز الاستثمارات والتعاون بينهما. سُرّبت وثيقة بالفارسية لمسودة من 18 صفحة لم يتبنّاها أي من الطرفين. ورغم أن الحكومة الإيرانية لم تعلّق على الوثيقة المسرّبة، إلا أنها اعترفت بقرب التوصل إلى اتفاق شامل مع الصين مشيرة إلى أن مشروع الاتفاقية سيُعرض على البرلمان الإيراني.

تقول الوثيقة في جملتها الافتتاحية: «ثقافتان آسيويتان قديمتان، وشريكان في قطاعات التجارة والاقتصاد والسياسة والثقافة والأمن مع نظرة مماثلة والعديد من المصالح الثنائية والمتعددة الأطراف وسيتعاملان مع بعضهما كشريكين استراتيجيين». تأتي هذه الاتفاقية كجزء من مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في إطار توسيع النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي عبر أوراسيا. وبحسب نص المسودة المسرّب، فإن الصين تتوقع أن تتلقى إمداداً منتظماً وبكلفة مخفّضة بشدّة من النفط الإيراني على مدى السنوات الـ 25 المقبلة. بالإضافة إلى تعاون البلدين في مجال تطوير الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات العسكرية المشتركة.

في المقابل، فإن الصين ستستثمر في إيران نحو 400 مليار دولار في إيران تتوزّع على أكثر من 100 مشروع في مجالات الطاقة والنقل والمصارف والأمن السيبراني والمرافئ وسكك الحديد في إيران. تتوافق هذه المشاريع إلى حدّ كبير مع مساعي الصين لتوسيع نفوذها عبر «مبادرة الحزام والطريق». تشمل المشاريع المطارات والسكك الحديدية عالية السرعة ومترو الأنفاق، وستؤثّر على حياة ملايين الإيرانيين، بالإضافة إلى تطوير مناطق تجارة حرّة في ماكو شمال غرب إيران، وفي عبادان حيث يتدفق نهر شط العرب في الخليج العربي، وعلى جزيرة قشم الخليجية.

وبالنسبة إلى المرافئ، يتضمن نصّ الاتفاقية المسرّب، خططاً لتطوير عدد من الموانئ الإيرانية، مثل ميناء بندر جاسك الذي يقع في موقع استراتيجي شرق مضيق هرمز، وميناء جابهار الذي كان يفترض أن تطوّره الهند للولوج إلى الأسواق الأفغانية قبل أن تتخلى عن المشروع تحت الضغط الأميركي.

تطوير بندر جاسك مهم لأنه يمنح بكين موطئ قدم في واحد من الموانئ البحرية السبعة الرئيسية في العالم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الهيمنة البحرية الأميركية في الشرق الأوسط لأن الوجود الصيني في بندر جاسك وجابهار يسمح بمراقبة الأسطول الخامس للبحرية الأميركية المتمركز في البحرين. وإضافة إلى ذلك، فإن الوجود الصيني في موانئ جوادر (في باكستان) وجيبوتي، سيعزز وجودها في منطقة المحيط الهندي، وقد يقلص النفوذ الهندي الذي توفّره علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة ضدّ الصين. أما من ناحية إيران فيسمح تطوير هذين المرفأين بنقل ثقل شحن النفط الإيراني من الخليج الفارسي إلى خليج عمان، ويسمح لها بإغلاق مضيق هرمز من دون إيقاف تصديرها من النفط.

وفي قطاع الاتصالات تتضمن الاتفاقية مقترحات للاستثمار في البنية التحتية الإيرانية وتطوير شبكة اتصالات 5G. وتقديم نظام تحديد المواقع العالمي الصيني الجديد «بيدو». وفي مجال الأمن السيبراني ستقدّم الصين المساعدة للسلطات الإيرانية لمزيد من السيطرة وتوسيع قدرتها في هذا المجال كما يفعل «جدار الحماية السيبراني الصيني العظيم».

5.2 مليار دولار

قيمة مستوردات لبنان في الأشهر الستة الأولى من 2020

أي بانخفاض نسبته 50,4% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية حين بلغت قيمة المستوردات نحو 10,1 مليارات دولار.

نوع الاستيراد في 2020 بدأ يقتصر على السلع الضرورية كالغذاء والأدوية والمحروقات، وبعض العمليات الأخرى المتّصلة بتحويل الأموال العالقة في المصارف إلى أصول قابلة للتداول كالذهب والألماس وسواهما.

تبلغ قيمة السلع الغذائية المستوردة نحو 1,2 مليار دولار (11,9% من مجمل المستوردات) ومن بينها 556 مليون دولار (5,5% من مجمل المستوردات) هي قيمة السلع ذات الحصّة الوازنة في ميزان الاستيراد مثل الأبقار الحيّة والألبان والأجبان واللبن والقمح والذرة والأرز والسكر والزيوت. المشتقات النفطية تمثّل نحو 1448 مليون دولار (14,3% من مجمل المستوردات) وهي تشمل البنزين والغاز والمازوت والفيول.

واستورد لبنان أدوية ومستحضرات طبية بقيمة 566,2 مليون دولار منها 188,8 مليون دولار منتجات مناعية، و24,8 مليون دولار لقاحات بشرية، وأدوية بقيمة 273,7 مليون دولار. وليس بعيداً عن منتجات الصيدلة، فإنّ قيمة مستوردات أجهزة كواشف الحمل بلغت 24,3 مليون دولار.

وهناك تركيز كبير على استيراد الألماس والذهب بقيمة إجمالية بلغت 357,6 مليون دولار (3,5% من مجمل المستوردات)، فضلاً عن تراجع هائل في استيراد السيارات التي بلغت قيمتها 113 مليون دولار، فيما بلغت قيمة قطع غيار السيارات 19,6 مليون دولار، وقطع غيار للطائرات بقيمة 19,1 مليون دولار.

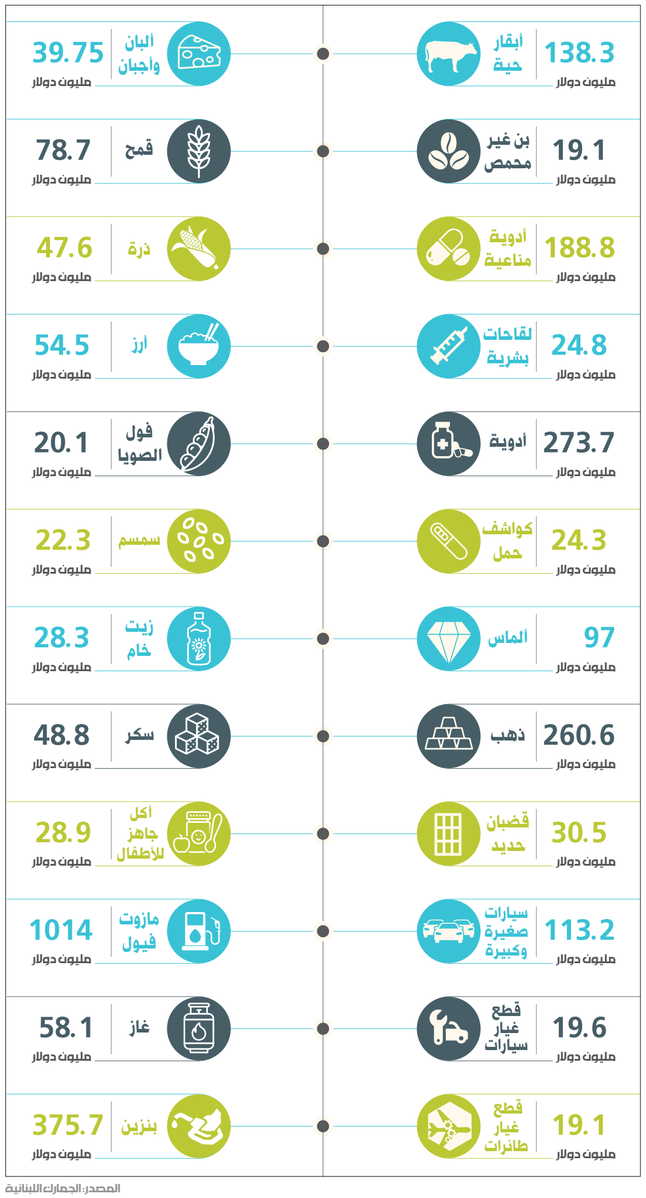

المصدر: الجمارك اللبنانية

قراءات

وجهة نظر

لبنان بحاجة لحكومة مستقلّة بصلاحيات تشريعية

زياد أبو الريش، سامي عطاالله
منير مهملات، وسيم مكتبي

في أعقاب انفجار 4 آب 2020 في بيروت، اضطرّت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب لتقديم استقالتها نتيجة الضغط الشعبي والنزاع بين أطراف النخبة السياسية. في الواقع، تكثر العوامل التي حالت دون نجاح الحكومة في إتمام مهمتها في التواطؤ على وجه التحديد بين هذه الأحزاب وتقسيمها لسلطة الدولة والموارد العامة وامتيازات الحكم الأخرى هو المسؤول، إلى حدّ كبير، عن الأذى والمعاناة والإحباط في صفوف العديد من اللبنانيين منذ نهاية الحرب الأهلية (1975- 1990). وقد سهّلت المجموعات الحزبية نفسها والنظام السياسي الذي أنشأته، وقوع انفجار مرفأ بيروت وتدمير نصف العاصمة تقريباً. لذا، لن تحظى أي حكومة وحدة وطنية بما يكفي من القبول الشعبي – الشعب الذي قضى شهوراً في الشوارع مطالباً بالانتقال نحو نظام سياسي واقتصادي قابل للمساءلة وشفاف ومتجاوب.

تتطلب الأزمات اللبنانية العديدة والملحّة والمتداخلة حكومة مستقلة تتألف من رجال ونساء أكفاء يتقاسمون رؤية مشتركة لقيادة البلاد إلى الأمام. وكي تكون هذه الحكومة فعالة، يجب أن تتمتع أيضاً بسلطات تشريعية. إذ إن مجلس النواب يمنح الحكومات التي تتمتع عن السياسة اللبنانية المعتادة. وفي السعي نحو تسوية سياسية جديدة، تفضّل عدّة أحزاب سياسية وحكومات أجنبية حالياً تشكيل «حكومة وحدة وطنية» تمثّل جميع الفصائل السياسية الرئيسية. ومن المفترض أن تضمن الشمولية المزعومة لحكومة من هذا النوع، توافقاً سياسياً يفضي إلى تعزيز احتمال تمرير الإصلاحات في المجلس النيابي.

غير أنّ مثل هذه الحكومة لن تؤدّي إلا إلى تفاقم حالة الاستياء في لبنان. إن التواطؤ على وجه التحديد بين هذه الأحزاب وتقسيمها لسلطة الدولة والموارد العامة وامتيازات الحكم الأخرى هو المسؤول، إلى حدّ كبير، عن مدى استقالليتها - ستقع فريسة التدخلات السياسية من جانب النخب التي تستخدم البرلمان كمرتكز للإبقاء على الوضع الراهن.

لكن غالبية الكتل البرلمانية لن تقبل على الأرجح بحكومة مستقلّة ذات كفاءة وصلاحيات. في نهاية المطاف، حكومة كهذه ستهدّد مصالحها الخاصة وحتى وجودها السياسي. بيد أن احتمال تجدّد الاحتجاجات الشعبية وغيرها من أشكال التعبئة الشعبية التي تطالب بشكل أساسي بحكومة من هذا القبيل قد يشكّل ضغطاً على الأحزاب السياسية المهيمنة لإفساح المجال أمام حكومة مستقلة فعلاً تتمتع بسلطة تشريعية محددة. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يعيد المجتمع الدولي النظر في تواطؤ تلك الأحزاب لدعم إعادة إنتاج الوضع الحالي نفسه ووقف دعمه للأحزاب التي تشكّل النخبة السياسية.

علاوة على ذلك، ليس لبنان غريباً على الحكومات التي تتمتع بالسلطة التشريعية، أقلّه قبل اتفاق الطائف، حيث لجأت النخب السياسية إلى مثل هذه الحكومات، تحديداً للالتفاف على الصراع السياسي والمعوقات الإجرائية التي كانت تمنع الاستجابات السريعة والفعالة للأزمات. وأول حكومة من هذا النوع تمتّعت بصلاحيات تشريعية هي حكومة رياض الصلح المستقلة (أيلول 1943 – كانون الثاني 1945) التي تم تفويضها في عام 1944 لإنشاء أطر العمل المؤسسية لتولّي المصالح المشتركة التي كانت تحت الانتداب الفرنسي[1]. وبين عامي 1952 و1988، منح المجلس النيابي اللبناني السلطة التشريعية الموسّعة لسبع حكومات (الشكل 1)[2].

> غالبية الكتل البرلمانية لن تقبل على الأرجح بحكومة مستقلّة ذات كفاءة وصلاحيات لأنه في نهاية المطاف، فإن حكومة كهذه ستهدد مصالحها الخاصة وحتى وجودها السياسي

اختلفت الصلاحيات التشريعية الخاصة بهذه الحكومات السبع لجهة طول الولاية التي تراوحت بين شهرين كحدّ أدنى وتسعة أشهر كحدّ أقصى. في جميع الحالات، منح مجلس النواب تلك الحكومات السلطة التشريعية في مجموعة محدّدة من مجالات السياسة العامة، لا سيما إنشاء المؤسسات العامة، وإعادة تنظيم و/ أو إلغاء المؤسسات الموجودة. وفي أغلب الأحيان، كان لهذه الحكومات سلطة تشريعية في قضايا الاقتصاد والتنمية والمالية والضرائب والشؤون الاجتماعية والداخلية. وقد انتجت هذه الحكومات مجتمعةً أكثر من 350 مرسوماً اشتراعياً، بمتوسط 50 مرسوماً اشتراعياً لكل حكومة. وعكست هذه السلطات التشريعية التي مُنحت لمجلس الوزراء، الرغبة في إجراء إصلاحات سريعة ولّدت الثقة واستجابات في بعض النواحي لمطالب التعبئة الشعبية و/ أو شكلت ضرورة لوقف الأزمات. صحيح أن فعالية هذه الحالات بشكل عام عكست استمرارية المصالح المهيمنة، لكن العديد من الإصلاحات التي تم إدخالها سلّطت الضوء على قدرة الصلاحيات التشريعية على إحداث تغيير سياسي ملحوظ.

على سبيل المثال، صدر أول قانون انتخابي يضمن حقّ المرأة في التصويت، والذي لطالما رفضته البرلمانات المتعاقبة آنذاك، على شكل مرسوم اشتراعي في عهد حكومة خالد شهاب (أيلول 1952 – نيسان 1953). وعلى الرغم من الجهود المبذولة والضغط المتكرر والنقاشات العامة، حُرمت المرأة اللبنانية باستمرار من حق الاقتراع منذ إنشاء الدولة اللبنانية. ولم يكن هذا الاستبعاد دستورياً على الإطلاق بل كان نتيجة مباشرة لقوانين انتخابية مختلفة حكمت الانتخابات البرلمانية المتعاقبة (والبلدية منها حتى عام 1952). وفي مواجهة حملة الاقتراع المركزة التي قادتها المرأة، أصدرت حكومة شهاب أولاً قانوناً انتخابياً منح «النساء المتعلمات» حقّ التصويت في الانتخابات النيابية التالية لعام 1953. وردّاً على هذا الاستثناء المرفوض، استمرّت الحركة النسائية - جنباً إلى جنب مع حلفائها السياسيين – وما رست الضغط في نهاية المطاف على حكومة شهاب لتعديل قانون الانتخابات. وكنتيجة لذلك، أصبحت المرأة اللبنانية قادرة على التصويت والترشح في الانتخابات النيابية للمرة الأولى وبشكل ثابت منذ ذلك الحين.

في حالة أخرى، استطاع مجلس الوزراء الذي يتمتع بسلطة تشريعية، العمل بسرعة لاستعادة الثقة في الاقتصاد ومنع حدوث أزمة مالية. وقام هذا التفويض خلال الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران 1967 مُحدّداً السلطات بشأن «الأمور الاقتصادية والمالية» وكذلك «السلامة العامة والأمن الداخلي». وعندما أدى اندلاع الحرب إلى حالة من الهلع في صفوف المودعين، سارعت حكومة رشيد كرامي (كانون الأول 1966 – آب 1968) إلى إدخال قانون ضبط رأس المال لمنع التهافت على المصارف ولغته ما إن تأكّدت من عدم حصول ذلك.

وبهدف معالجة أثر السنتين الأوليين من الحرب الأهلية، أو ما يُعرف بحرب السنتين، مُنحت حكومة سليم الحص (كانون الأول 1976 – تموز 1979) سلطات تشريعية مرتين. فسنّت العديد من القوانين التي أدّت إلى تغييرات مؤسسية طويلة الأمد. وشمل نطاق السلطات التشريعية «إعادة إعمار البلاد» و«تطوير وتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والإعلامية والتعليمية». وفي هذا السياق بالذات، أصدرت حكومة الحص قانوناً جديداً للبلديات في عام 1977 (القانون نفسه الذي شكّل قاعدة للنظام البلدي في لبنان حتى اليوم) وتجسّد بذلك الإنماء والإعمار.

صحيح أن صلاحيات الحكومات السبع اختلفت من حيث نطاق السلطة التشريعية، وعدد المراسيم التشريعية الصادرة وتوزيعها عبر مجالات السياسة العامة، لكن حصلت عليها جميعها في أعقاب أزمات كبرى: استقالة الرئيس بشارة الخوري عام 1952؛ ثورة 1958؛ الحرب العربية الإسرائيلية 1967؛ حرب السنتين (1975–1976) ضمن الحرب الأهلية اللبنانية؛ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982؛ وانهيار الليرة اللبنانية عام 1984.

لا شكّ بأن كل هذه السياسات والتغييرات لا تعكس، سواء بشكل فردي أو جماعي، تطلعات غالبية السكان واحتياجاتهم، لكن هذه الأمثلة والتاريخ الموسّع الذي استُمدّت منه، تسلط الضوء على نتيجتين رئيسيتين للحكومات التي مُنحت السلطة التشريعية:

- أولاً، في كل عقد من العقود التي مرّت بعد الاستقلال، قامت البرلمانات اللبنانية (بدعم من رؤسائها المعاصرين) بمنح الحكومات سلطة تشريعية للتصدي بشكل سريع للأزمات السياسية و/أو الاقتصادية و/أو الاجتماعية. صحيح أن الحكومات ذات السلطة التشريعية هي استثناء، لكنها ليست بالشيء المستجدّ في تاريخ لبنان السياسي.

- ثانياً، سمحت هذه الحالات للحكومات بالتخفيف من حدة الأزمات و/أو بإدخال تغيير مؤسسي وهيكلي. فمن خلال قدرتها على سنّ سياسات لها قوّة القانون، نجحت بشكل عام في الحؤول دون الانزلاق في دوامة الانحدار المستمر.

نظراً إلى الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة التي تواجه البلاد اليوم، فإن الحاجة ماسّة لتشكيل حكومة كفوّة ذات صلاحيات تسمح لها بالعمل بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية التقليدية. ويعد العديد من الشخصيات والجماعات المعارضة التقدمية والمستقلة إلى مناقشة عملية تشكيل هذه الحكومة المختصة والمستقلة. فمن دون سلطة تشريعية، حتى أكثر الحكومات كفاءة واستقلالية ستفشل في تحقيق التغييرات اللازمة لانحسار الأزمات المتعددة المتفاقمة في لبنان.

يعطي تاريخ لبنان الحافل بالحكومات التي تتمتّع بالصلاحيات نظرة لما يمكن أن تحققه مثل هذه الحكومة. فقد تشتمل هذه السلطات على إعطاء الحكومة صلاحيات لتصميم قانون انتخابي جديد وإقراره، فضلاً عن تفويض لجنة انتخابية تدير الانتخابات التالية على أسس عادلة وتفتح المجال لعملية انتقالية سياسية. علاوة على ذلك، قد تسمح بمعالجة الأزمات المالية والنقدية والمصرفية وأزمة العملة، من خلال كل من التدقيق الجنائي في جميع المؤسسات المشكوك بتورّطها فضلاً عن قانون ضبط رأس المال وغيره من التدابير المؤقتة، ريثما تتوافر معلومات كافية لطرح خطة متوسطة إلى طويلة المدى لمعالجة هذه الأزمات وتجاوزها. علاوة على ذلك، يمكن لمجلس الوزراء الذي يتمتع بسلطة تشريعية أن يسنّ استجابة حكومية مركزيّة للانفجار. ويشتمل ذلك على جهود البحث والإنقاذ، وتقديم المساعدات الطبية وغيرها من أشكال المساعدة للمحتاجين، ووضع آلية شفافة وخاضعة للمساءلة للتحقيق في العوامل المختلفة التي أدّت إلى انفجار المرفأ وتحديد هوية المسؤولين. هذا بالإضافة إلى ضرورة حصول استجابة مركزية وذات مغزى لوباء كوفيد-19 الذي وصل إلى حدّ طرح أزمة خطيرة في لبنان.

كما الحال في الماضي، يمكن للحكومة التي تُمنح السلطة التشريعية أن تستخدم صلاحياتها لوضع أجندة تسمح بإحداث تغيير مؤسسي مستدام وطويل الأمد. كما يمكنها أن تسعى لإعطاء المرأة اللبنانية الحقّ في منح جنسيتها إلى أطفالها على غرار الرجل اللبناني حالياً. هذا واحد من الإصلاحات الكثيرة التي طالما طالبت بها الحركات النسوية، لكن من شأنه أن يشكّل سابقة مهمة. أخيراً، يمكن لمجلس الوزراء الذي يتمتع بسلطة تشريعية أن يسنّ الإصلاحات القضائية اللازمة لجعل القضاء مؤسسة مستقلة حقاً، وهذا بدوره ضروري لمحاسبة جميع الأفراد والجهات الفاعلة الجماعية في لبنان، سواء كانت عامة أو خاصة، عن سلوكها في الانتخابات وفي الاقتصاد وفي الانفجار وغير ذلك من الأمور الكثيرة.

● زياد أبو الريش، هو مدير مشارك لبرنامج الماجستير في حقوق الإنسان والفنون وزميل في المركز اللبناني للدراسات
● سامي عطاالله، هو المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات
● منير مهملات، هو باحث رئيسي في المركز اللبناني للدراسات
● وسيم مكتبي، هو باحث في المركز اللبناني للدراسات

هوامش

1- كانت المصالح المشتركة بمثابة وحدات إدارية مستقلة عن بيروقراطيات الدولة اللبنانية والسورية امتدت خدماتها على كامل مناطق الانتداب الفرنسي على بلاد الشام. وكانت تحت سيطرة البيروقراطية الاستعمارية الفرنسية المباشرة وتضمنت تلك المؤسسات التي تدير الجمارك والاحتكارات والامتيازات والحجر الصحي والعديد من المجالات الأخرى.

2- عدا هذه الحالات السبع، كانت الرسوم الجمركية مجال التفويض الأكثر شيوعًا (لفترة شبه مستمرة بين عامي 1956 و1986). في الواقع، هذا الأمر الوحيد الذي منح بشأنه البرلمان السلطة التشريعية لحكومات ما بعد الطائف (1990-2016).

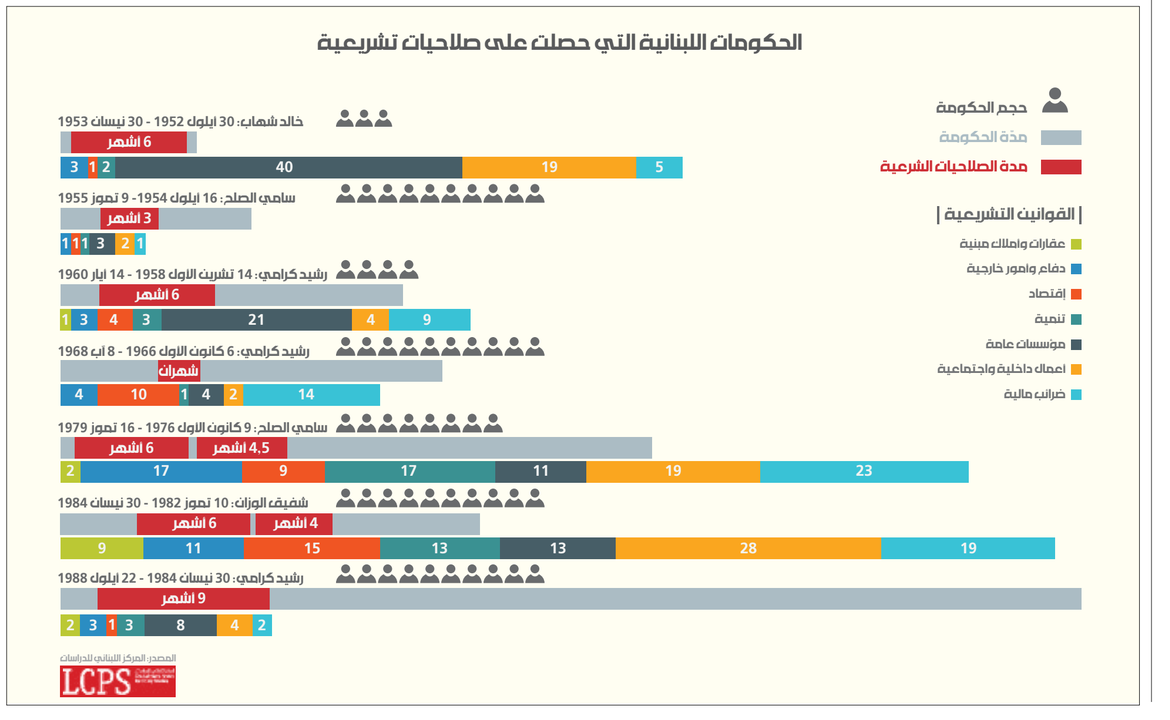

مقال

صراع دولي على اليورانيوم والذهب والنفط

انقلاب في مالي

ينطوي انقلاب مالي على دوافع متصلة بثرواتها من اليورانيوم والنفط والغاز والنحاس والفوسفات والبوكسيت والاحجار الكريمة والذهب. فرنسا تحتاج إلى اليورانيوم لإنقاذ شبكة الكهرباء الفرنسية المحاصلة بواسطة المفاعل الذرية. بينما من الضروري لأميركا أن تضع يدها على شمال افريقيا من اجل السيطرة على حقول الطاقة

كمال ديب

يوم الثلاثاء 18 آب الجاري وقع انقلاب في مالي - من دول الساحل الافريقي جنوب الجزائر - قاده عسكريون اعتقلوا رئيس الجمهورية أبو بكر كيتا ورئيس الوزراء وكبار المسؤولين. أعلن كيتا على التلفزيون استقالته وحلّ البرلمان، وقبل انقضاء 24 ساعة دعت فرنسا، مجلس الأمن الدولي إلى اجتماع طارئ، وأيّدت النيجر - جارة مالي - هذا الطلب، ثم وصف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، هذا الانقلاب بأنه «حادثة خطيرة»، مشيراً إلى أن فرنسا ستواصل دعمها لسيادة وديمقراطية مالي. ما حدث هناك ليس إلا استمراراً للصراع الدولي على ثروات شمال أفريقيا ودول الساحل الثلاث مالي وتشاد والنيجر. ففي مالي احتياطات كبيرة في باطن الأرض من ذهب ويورانيوم ونفط لم تتكشف إلا حتى عام 2013 بعد الغزو الفرنسي لاراضيها والمدعوم أميركياً عبر مركز العمليات العسكرية في شمال أفريقيا «أفريكوم».

والانقلاب في مالي يأتي في إطار تطويق الصين وروسيا وسعي الولايات المتحدة إلى وضع اليد على دول شمال أفريقيا. ليبيا كانت مرحلة أساسية. ففي تشرين الأول 2011 أسقطت ليبيا. وفي مطلع 2012، مارس الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ضغوطاً على الجزائر للمشاركة في حملة فرنسية على مالي، إلا أن الجزائر رفضت. لكن كان لافتاً أنه بعد عشرة أيام على سقوط ليبيا، أي في 21 كانون الثاني 2011، وصلت طائرات عسكرية أميركية ضخمة إلى مالي تنقل آلاف الجنود الفرنسيين الإضافيين من فئة النخبة ومعدات عسكرية وأسلحة. يومها تبيّن أنّ أجندة فرنسا أبعد ما تكون عن الإنسانية، إذ فضحها تصريح لودريان الذي كان وزيراً للدفاع في حينه، «هدفنا إعادة احتلال فرنسا الكامل لمالي»، كما فضحها تصريح الرئيس هولاند: «القوات الفرنسية باقية في مالي وجوارها.. بهدف هزيمة الإرهاب». ثم بدأ الغزو الفرنسي لمالي في 11 كانون الثاني 2013 بدعم أميركي وبذريعة إرهابيي تنظيم القاعدة والسلفيين. في حينه، وصلت إلى مالي قوات فرنسية تتألف من فرقة بحرية مجوقلة والفرقة 13 المظلية وطائرات هليكوبتر وميراج وهركول وترانسال.

بالنسبة إلى الأميركيين، كان ضرورياً وضع اليد على شمال أفريقيا من أجل السيطرة على حقول الطاقة. ابتلاع مالي هو مهمة رئيسية في هذا الإطار. حصل الانقلاب في 21 آذار 2012. يومها دبّرت الولايات المتحدة وفرنسا انقلاباً عسكرياً استولى على العاصمة باماكو وأطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً وفُرض حكماً عسكرياً. لاحقاً، تبيّن أنّ الأميركيين والفرنسيين يعلمون منذ فترة طويلة بأن مالي غنية جداً بالثروات الطبيعية الهائلة، لذا جعلوا منها مركزاً «للحرب العالمية ضد الإرهاب». يومها جاء تبرير فرنسا للغزو سخيفاً: إقدام جماعة سلفية صغيرة اسمها «أنصار الدين» على مهاجمة قرية في جنوب مالي (تبيّن أنّ هذه الجماعة استقدمتها فرنسا نفسها من ليبيا). كانت ذريعة مريحة لفرنسا أن يهاجم مسلحون قرية صغيرة ثم يطلب قائد الانقلاب نجدة فرنسا لتسيطر قوات فرنسية على باماكو خلال ساعات. لكن ما أثار الاستغراب يتعلق بحجم العملية الفرنسية السريعة لجهة سرعة استجابة فرنسا لطلب المساعدة من سلطة غير شرعية في مالي، وانتشار القوات الفرنسية خلال ساعات في باماكو.

إذاً، الدافع الحقيقي لغزو مالي في عام 2013 يتعلق بثرواتها الخيالية من احتياطي الذهب واليورانيوم والنفط والتي تكتّمت عنها الشركات الغربية. لعقود عدّة تجاهلت فرنسا ثروات مالي المخزونة وتركتها بلداً فقيراً يعيش على الزراعة البدائية والمواشي في ظلّ مستوى معيشة هو بين الأسوأ في العالم. ولم تدقّ صافرات الإنذار في الدوائر الفرنسية والأميركية، إلا عندما شرعت حكومة مالي في وضع خرائط توزيع الثروات الطبيعية لأول مرّة في تاريخها. فقد كشفت تقارير وزارة المناجم المالية عن كميات كبيرة في باطن الأرض من النحاس واليورانيوم والفوسفات والبوكسيت والأحجار الكريمة والذهب والنفط والغاز، ما يجعل مالي واحدة من الدول الغنية جداً بالموارد، إلى أن احتلت مالي، قبل الغزو الفرنسي بعامين، المرتبة الثالثة عالمياً (بعد جنوب أفريقيا وغانا) في إنتاج الذهب.

> قادت فرنسا احتلال مالي في 2013 لأنها تحتاج إلى اليورانيوم والنفط

قادت فرنسا عملية الاحتلال لأنّها تحتاج إلى اليورانيوم في مالي لإنقاذ شبكة الكهرباء في فرنسا. إذ أنّ منظومة شبكة الكهرباء الفرنسية تميّزت عن كل الدول الصناعية بأنّ نسبة 60% من الطاقة الكهربائية المنتجة تُستخرج من المفاعل الذرية. لذا هي بحاجة دائمة إلى اليورانيوم الذي استوردته بكثرة من دولة النيجر المجاورة لمالي.

وفي حديث إلى صحيفة «نيويورك تايمز» ذكر قائد عسكري أميركي أنّ «الانقلاب في مالي كان يجري التحضير له منذ خمس سنوات (أي منذ عام 2007 عندما بدأ البنتاغون إعداد خطط لإسقاط عدد من الدول، بينها سورية، وفق مذكرات الجنرال الأميركي وزلي كلارك)، مشيراً إلى تدفّق السلاح الثقيل والمقاتلين من ليبيا إلى مالي».

في الواقع، لقد كشف خبراء عسكريون أميركيون يعرفون منطقة الساحل الافريقي أنّ الجماعات المسلحة التي انتشرت في مالي استُعملت كمبرّر للغزو الفرنسي. الأميركي، رغم ضآلته، فما كان مُعلناً وظّنه الناس أنه الحقيقة، كان مجرّد وهم خلقه حلف الناتو. صدّق الناس أنّ ثمّة تنظيماً إرهابياً سلفياً يحمل اسم «تنظيم القاعدة في مالي» يهدّد أفريقيا وقريباً سيهدّد أوروبا. هذا التنظيم لم يكن سوى مجموعة صغيرة صنعتها الولايات المتحدة والناتو مثل «الجماعة الإسلامية المسلحة» في ليبيا و«تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي». هذه الجماعات دربّتها الولايات المتحدة وحلف الناتو. وكانت الولايات المتحدة قد أقامت قيادة عسكرية إقليمية تحت اسم AFRICOM (قيادة جبهة أفريقيا)، تماماً كما أقامت قيادة عسكرية في الخليج العربي ومركزها قطر باسم CENTCOM (قيادة الجبهة المركزية).

لقد أصبح اسم تنظيم القاعدة ماركة توزيع تجارية ورثها الإرهابي أيمن الظواهري من زميله أسامة بن لادن. ففي عام 2006 منح الظواهري جماعات سلفية مسلّحة في الجزائر امتياز اسم القاعدة تحت اسم «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي». وفي عام 2007 أعلن الظواهري دمج الجماعة الليبية وتنظيم القاعدة في المغرب. ولكن الجزائر استطاعت عام 2008 كسر هؤلاء الموجودين على أراضيها، فهرب من بقي منهم جنوباً إلى مالي عبر الحدود.

وكان مؤسس المجموعة الليبية شخصاً ليبياً يُدعى عبد الحكيم بلحاج، لقي تدريباً في أفغانستان. ودرّبت جماعته القوات الأميركية الخاصة لمدّة شهرين وأصبح اسمها «لواء طرابلس» ومعظم عناصرها من الطوارق. وكانوا في طليعة الجماعات التي جعلت ليبيا بلداً سائباً. كان «لواء طرابلس» يشتري الأسلحة في مدينة بنغازي وينقلها إلى مالي. أثناء غزو ليبيا خضعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون لجلسة مساءلة من لجنة في الكونغرس فأشارت إلى بواخر أسلحة شحنت من ليبيا إلى سورية للجماعات المسلحة في حلب إضافة إلى نقل آلاف الإرهابيين من تونس وليبيا إلى محافظتي حلب وإدلب. وكذلك نقلت القوات الفرنسية جماعات «لواء طرابلس» من ليبيا إلى شمال مالي حيث أعلنت «تطبيق الشريعة الإسلامية» وتحالفت مع جماعة «أنصار الدين» التي يقودها «إياد الغالي» ومع «تنظيم القاعدة في المغرب» الذي يقوده ابن عمه «حمادة الهامة». و«لواء طرابلس» وحلفاؤه كانوا الحجّة التي من أجلها غزت فرنسا مالي.

> قادت فرنسا احتلال مالي في 2013 لأنها تحتاج إلى اليورانيوم لتشغيل المفاعل الذرية في معامل إنتاج الكهرباء

بعد نجاح عملية مالي، ارتاحت قيادة «أفريكوم» إلى احتمال تعميم العملية لتغطّي دولاً أخرى في أفريقيا وتمهّد للسيطرة على ثروات الغاز والنفط واليورانيوم والمعادن. ودور Africa Command الرسمي كما حدّدته الإدارة الأميركية هو تقديم «الدعم العسكري لسياسة الحكومة الأميركية تجاه أفريقيا». ويتضمّن علاقات عسكرية مع 53 دولة أفريقية». وتعمل أفريكوم مباشرة مع وزارة الخارجية الأميركية ووكالة USAID وتتشارك مع السفارات الأميركية في تدريب الدول الأفريقية لتصبح أكثر جهوزية في الأمن. وكما جاء في شهادات الكونغرس فإنّ خطة أفريكوم تتضمّن استخدام فرنسا كجنود على الأرض (وليس استخدام الجنود الأميركيين) مع وعد أميركي لفرنسا بتجديد مجدها الاستعماري في شمال غرب أفريقيا وساحل غرب أفريقيا، وأنّ فرنسا قد قبلت صاغرة هذا التوزيع للمهام لأنّ اقتصادها بات ضعيفاً ونفوذها في العالم قد تبخّر.

المفارقة أنّ الخرائط الأميركية التي تُظهر توزيع الثروات الطبيعية - وخاصة مصادر الغاز والنفط واليورانيوم - تشبه كثيراً الخرائط العسكرية التي تستعملها أفريكوم على أنّها مناطق تحتاج إلى تطهير من الإرهابيين. حتى أنّ معهداً فرنسياً مرموقاً هو Institut français des relations internationales (IFRI) نشر تقريراً في آذار 2011 بيّن أماكن تجمّع التنظيمات الإرهابية في بلدان الساحل الأفريقي (نيجر ومالي وتشاد وصولاً إلى نيجيريا والسنغال) وشمال أفريقيا (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) وبين حقول الثروات الطبيعية في هذه البلدان. ويُظهر تطابقها.

> قادت فرنسا احتلال مالي في 2013 لأنها تحتاج إلى اليورانيوم لتشغيل المفاعل الذرية في معامل إنتاج الكهرباء

مقال

«استراتيجية لفرض حكومة ليست أقل نيوليبرالية وأكثر موالاة للغرب»

نذور لبنانية

برابهات باتنايك*

تُنذر الأحداث المأساوية التي تتكشف في لبنان بما هو مقبلٌ عليه العالم الثالث بكامله. لبنان بلد صغير يعتمد بشكل واسع على الاستيراد، وكان واقعاً في قبضة أزمة اقتصادية لبعض الوقت بينما صار الركود العالمي أكثر حدّة. ومع أزمة فيروس كورونا، تدهور الاقتصاد اللبناني إلى حالة يُرثى لها. لقد جفّت مصادر النقد الرئيسية؛ السياحة والتحويلات المالية من الخليج وأماكن أخرى، جزئياً بسبب جائحة كورونا، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الليرة (العملة اللبنانية) بشكل كبير، وبات يستحيل عليه خدمة ديونه الخارجية، وتقلّصت قدرته على استيراد السلع الأساسية التي تمثّل شريان الحياة الأساسي.

أدّى ذلك إلى عجز كبير وتضخّم هائل يقدر بنحو 56% سنوياً، كما أن معدلات البطالة وفق التقديرات، تصل إلى 35% ما يعني زيادة كبيرة في معدلات الفقر؛ بالفعل اليوم يعيش نصف سكان لبنان تحت خط الفقر الرسمي.

هذه الظواهر كانت موجودة قبل الوباء. الوباء فاقمها بشكل كبير. إنها ظواهر يمكن إيجادها في كل مكان في العالم الثالث تقريباً، ومصدرها الأساسي انخراط الدول في السياسات النيوليبرالية التي تربط مصير هذه الاقتصادات بشدّة، بالتطورات في الاقتصاد العالمي.

تسعى الحكومة اللبنانية للحصول على قروض خارجية فورية تتراوح ما بين 10 مليارات دولار و15 ملياراً، فمنذ أن تخلف هذا البلد عن سداد التزاماته الخارجية في آذار لم يتمكّن من الحصول على قروض جديدة. لذا، ليس مستغرباً أن الحكومة أصبحت غير شعبية. فقد غذّى هذا التراجع الشعبي الرواية عن مصاعب لبنان الاقتصادية التي تلوم «الفساد المستشري» في الحكومة والطبقة السياسية بشكل عام.

رواية الفساد هذه ليست جديدة ولا مفاجئة ولا خاطئة، لكنها تصرف الانتباه عن الأزمة الهيكلية في البلاد الناجمة عن اتّباع السياسات النيوليبرالية في اقتصاد عالمي ينزلق إلى الركود. الحكومات في معظم أنحاء العالم الثالث فاسدة، لكن رواية الفساد هذه وتقديمها على أنها سبب الأزمة في بلد ما هي معيبة لسببين واضحين؛

- أولاً، ليس كافياً تفسير طبيعة انتشار الأزمة كما لو أن حقيقتها لا تقتصر على بلدان العالم الثالث فحسب، بل إنها تصيب الكثير من دول العالم الرأسمالي المتقدّم أيضاً.

- ثانياً، يُعدّ الفساد المستشري بحدّ ذاته سمة من سمات النظام الاقتصادي النيوليبرالي. صحيح أن الفساد كان موجوداً. وصحيح أيضاً أن النظام الذي يتّسم بالقيود والضوابط، كما هي الحالة السابقة، يقود نفسه بسهولة نحو الفساد. لكن هذا الأمر ينطبق أيضاً على نظام يعتمد الخصخصة على نطاق واسع وبسخاء كبير من خزانة الدولة للرأسماليين. في الواقع، إن حجم الفساد أكبر بكثير في ظل النظام الأخير، أي النظام النيوليبرالي.

على خلفية الغضب الشعبي ضدّ الحكومة التي كان يُنظر إليها على أنها تسبّب الأزمة بسبب انتشار الفساد فيها، حصل انفجار مأساوي في بيروت. فقد أدّى انفجار مخزون خطير من نترات الأمونيوم بالقرب من مرفأ بيروت إلى مقتل نحو 200 شخص وإصابة 5000 وتشريد أعداد كبيرة، ما أثار غضباً شعبياً ضدّ الحكومة والطبقة السياسية، ودفع في اتجاه تنظيم مظاهرات في الشوارع تهدف إلى تغيير النظام، فضلاً عن اشتباكات مع الشرطة وإصابة ما يقارب 500 شخص حتى الآن.

لا يوجد شيء مفاجئ أو غير مسبوق في مثل هذه المظاهرات الشعبية التي تطالب بتغيير النظام في بلد يعاني من أزمة. المهم هو استخدام الإمبريالية لهذا الوضع. أول قائد من بين قادرة الدول المتقدمة أتى إلى بيروت بعد الانفجار، هو إيمانويل ماكرون. الرئيس الفرنسي الذي كان سبب شهرته الرئيسي هو أنه أفضل من مارين لوبان (انتُخب لأن الناخبين الفرنسيين يفضلون ماكرون غير الفاشي على لوبان الفاشي). في عرض فاضح للغطرسة الإمبريالية يذكرنا بالأيام التي سبقت الحرب العالمية الثانية عندما كان لبنان جزءاً من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، أعلن ماكرون مساعدة الشعب اللبناني،

إن ما يعنيه ماكرون بـ«الإصلاحات الاقتصادية»، وما تعنيه الولايات المتحدة من خلال دعم «سعي اللبنانيين للازدهار الاقتصادي»، ليس لدفع لبنان للتخلي عن النيوليبرالية، بل نحو الالتزام المستمرّ بها. بعبارة أخرى، ستمنح الدول الإمبريالية قروضاً للبنان إذا أزيلت الحكومة المدعومة من حزب الله وجرى تثبيت حكومة موالية للغرب ومؤيدة لإسرائيل ملتزمة بالنيوليبرالية في مكانها

بشرط إجراء «إصلاحات سياسية واقتصادية». ثم قفزت الولايات المتحدة لدعم المتظاهرين بتصريحات مثل «الشعب اللبناني عانى كثيراً»، و«الولايات المتحدة تدعم منذ فترة طويلة سعي الشعب اللبناني للازدهار الاقتصادي والحكم الخاضع للمساءلة، الخالي من الفساد والضغوط الخارجية».

إن ما يعنيه ماكرون بـ«الإصلاحات السياسية»، وما تعنيه الولايات المتحدة من خلال دعم «سعي الشعب اللبناني لتحقيق حكم خالٍ من الفساد»، هو إقامة نظام موالٍ للغرب في لبنان يكون صديقاً لإسرائيل، مقابل النظام الحالي المدعوم من حزب الله وخلفه إيران.

كذلك إن ما يعنيه ماكرون بـ«الإصلاحات الاقتصادية»، وما تعنيه الولايات المتحدة من خلال دعم «سعي اللبنانيين للازدهار الاقتصادي»، ليس دفعهم للتخلي عن النيوليبرالية، بل الالتزام المستمرّ بها. بعبارة أخرى، ستمنح الدول الإمبريالية قروضاً للبنان إذا أزيلت الحكومة المدعومة من حزب الله وجرى تثبيت حكومة موالية للغرب ومؤيدة لإسرائيل ملتزمة بالنيوليبرالية في مكانها.

لنفترض للحظة، أن الخاتمة التي تريدها البلدان الإمبريالية قد تحقّقت؛ عندها يجب سداد القرض الخارجي الذي سيترتب على لبنان بعد مرور بعض الوقت. من أين ستأتي الموارد لهذا السداد؟ صحيح أن نهاية الوباء ستؤدّي إلى بعض التحسّن في عائدات السياحة وكذلك في التحويلات. لكن أزمة لبنان ليس سببها الوباء وحده، بل سبقته رغم تفاقمه كثيراً. لبنان أصلاً تخلّف ع سداد ديونه الخارجية في آذار. يترتب على ذلك، كما في حالة بلدان العالم الثالث الأخرى، أن مصدر الأزمة يعود إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي لن ينعكس مساره في المستقبل القريب. لذا، من أجل سداد القرض، يجب فرض تدابير «تقشّفية» من شأنها أن تقلّل الدخل في أيدي الناس.

إذا توافرت القروض للناس، قد تخفّف بشكل ما من انحرافات ميزان المدفوعات، وبالتالي تقلص إلى حدّ ما، معدل التضخّم السائد، لكن فرض «التقشف» عبر خفض الدخل النقدي للناس، سيضرّ بهم بطريقة مختلفة. وفي الوقت نفسه، فإن اللجوء إلى خيارات أخرى غير السياسات النيوليبرالية سيمنع أي قروض أجنبية قد تتوافر للبنان. بعيداً عن ذلك «الازدهار الاقتصادي»، فإن الأزمة الاقتصادية في لبنان ستستمر.

إن قضية لبنان مهمّة لأنها، رغم الخصائص التاريخية والجغرافية لهذا البلد، تحمل نذوراً للعالم الثالث ككل. فبينما لا يزال العالم الثالث يعاني من الأزمة الاقتصادية، ستتبنى الإمبريالية استراتيجية بدأت معالمها تصبح واضحة في لبنان.

أولاً، ستلقي اللوم في الأزمة على فساد حكومات العالم الثالث، وبالتالي ينحرف اللوم عن النظام الرأسمالي النيوليبرالي. قد ينطوي هذا الاتهام على بعض الصدقية لأن العديد من حكومات العالم الثالث فاسدة بلا شك.

ثانياً، سترتبط الاقتصادات المتضرّرة من الأزمة بشكل أوثق بالنظام النيوليبرالي. ستفعل ذلك من خلال إتاحة القروض لهم للتغلّب على مشكلتهم المباشرة، لكن بعد فرض «شروط» تربطهم بشكل أكثر إحكاماً بالنيوليبرالية. تحت عنوان التغلّب على الأزمة التي سبّبتها النيوليبرالية، ستزيد الإمبريالية من سيطرة النيوليبرالية على هذه الاقتصادات.

ثالثًا، إن هذه الاستراتيجية ستستخدم الأزمة والخسارة الشعبية الناتجة منها والتي ضربت هذه الحكومة في العالم الثالث، لفرض حكومة أخرى في مكانها ليست أقل نيوليبرالية، بل أكثر موالاة للغرب من سابقتها، فيستمر تمسّك البلاد بالنيوليبرالية رغم الأزمة التي سببتها النيوليبرالية نفسها. باختصار، ستحاول الإمبريالية استغلال الأزمة لتعزيز قبضتها على العالم الثالث.

قد يُعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية، بما أنها لا يمكن أن تحقّق أي تحسين في ظروف الناس، لا يمكن أن تعمل لفترة طويلة. لكن اهتمام الرأسمالية لا يتعلق بتحسين ظروف الناس ولا بما يحدث على المدى الطويل. ينصبّ اهتمامها على التهديدات المباشرة التي تطاول النظام النيوليبرالي. إذا أصبح الناس أسوأ بسبب طريقة التعامل مع تهديدات كهذه، إذاً فليكن الأمر كذلك.

انجل بوليغان ـ المكسيك

نشر هذا المقال في «ديمقراطية الشعب» في 16 آب 2020

* **برابهات باتنايك: أستاذ فخري في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي. لديه مؤلّفات عديدة، أبرزها «التراكم والاستقرار في ظلّ الرأسمالية» (1997)، «قيمة المال» (2009)، و«إعادة النظر في الاشتراكية» (2011).**